

البسيط في الصرف

كامل عويضة

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله، وفاتح البركات لمن انتصب لشكر أفضاله، والصلاة والسلام على من مدّت عليه الفصاحة رواقها، وشدّت به البلاغة نطاقها، المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج، وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا الدين، وشرف وكرم.

وبعد: فهذا كتاب بسيط في قواعد الصرف العربي، حليته بأمثلة وفوائد جمّة؛ ليكون ظاهر الإشارة، يانع الثمرة، داني القطاف، قصدت به الزلفى إلى الله تعالى.

والله المسئول أن ينفع به كما نفع بكتب السابقين المتقدمين، وأسأله سبحانه أن يذل لنا طرق الخيرات وسبلها، إنه جواد كريم، رؤوف، رحيم، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المؤلف

كامل عويضة

مصر - المنصورة - ٢٠ ش جامع نصر الإسلام

بعزبة الشال

علوم اللغة العربية

علوم اللغة العربية عبارة عن اثني عشر علماً - مجموعة في قوله:

نحوٌ وصرفٌ عروضٌ ثم قافية وبعدها لغةٌ قرصٌ وإنشاءٌ
خطُّ بيانٍ معانٍ مع مُحاضرة والاشتقاق لها الآداب أسماؤها
وكلها باحثة عن اللفظ العربي من حيث ضبطه وتفسيره وتصويره وصياغته -
إفراداً وتركيباً.

والذي له حق التقدم من هذه العلوم المذكورة "النحو" إذ به يعرف صواب الكلام من خطأه.

ويستعان بواسطته على فهم سائر العلوم.

النحو يُصلح من لسان الأَلَكَن

والمرءُ تُكرِّمُه إذا لم يَلْحَنِ

وإذا طلبت من العلوم أجلاًها

فأجلُّها نفعاً مقيمُ الألسن

فأفضل العلوم ما كان زينة، وجمالاً لأهلها، وعونا على حسن أدائها، وهو علم العربية الموصل إلى صواب النطق، المقيم لزيغ اللسان. الموجب للبراعة، المنهج لسبل البيان بجودة الإبداع، المؤدى إلى محمود الإفصاح، وصدق العبارة عما تجنُّه النفوس ويكنه الضمير من كرائم المعاني وشرائفها، وما الإنسان لولا اللسان، وقد قيل:

المرء مخبوءٌ تحت لسانه

والإنسان شطرانٌ لسانٌ وجنانٌ

لسانُ الفتى نصفٌ ونصفُ فؤاده

فلم يبقَ إلا صورةُ اللحم والدم

قال عبد الحميد بن يحيى: سمعت شعبة يقول: تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل.

وعن العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قلت: يا رسول الله ما الجمال في الرجل؟ قال: «فصاحة لسانه».

وقال عبد الملك بن مروان: اللحن في الكلام أقبح من الجذري في الوجه.
وأوصى بعض العرب بنيه فقال: يا بني أصلحوا أَلستكم فإن الرجل تنوبه
النائبة فيتجمل فيها؛ فيستعير من أخيه دابته، ومن صديقه ثوبه، ولا يجد من يعيره
لسانه.

وعن نفطويه عن أحمد بن يحيى قال:

إِما تَرِنِّي وأثوابي مقاربةٌ ليست بِخَزْزٍ^(١) ولا مِن حركتانِ
فإن في المحدثِ هَماني وفي لغتي علويةٌ ولساني غيرُ لَحانٍ^(٢)

وقال أبو هلال العسكري: علم العربية على ما تسمع من خاص ما يحتاج إليه
الإنسان لجماله في دنياه، وكمال آلتِه في دينه، وعلى حسب تقدم العالم فيه وتأخره

(١) الخز: بضم المعجمة، أي الحرير.

(٢) لحان: أي كثير اللحن والخطأ.

بكون رجحانه ونقصانه إذا ناظر أو صنف.

ومعلوم أن من يطلب الترسل وقرض الشعر وعمل الخطب والمقامات كان محتاجاً لا محالة إلى التوسع في علوم اللغة العربية.

قال الشيخ الهاشمي: وسبب وضع النحو "مع أن النطق بالإعراب سجية العرب من غير تكلف"^(١).

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب
إن العرب لما علمت كلمتهم بالإسلام، وانتشرت رايته في بلاد فارس والروم، وفتحوا بلادهم، واختلطوا بهم في المصاهرة والمعاملة والتجارة والتعليم، دخل في لسانهم العربي المبين وصمة اللسان الأعجمي (فخفصوا المرفوع، ورفعوا المنصوب وما إلى ذلك من كثرة اللحن الشنيع) حتى كاد أسلوب النطق العربي يتلاشى لأسباب كثيرة.

أ) من ذلك ما نقل عن أبي الأسود الدؤلي أن ابنته رفعت وجهها إلى السماء وتأمّلت بهجة النجوم وحسنها، ثم قالت: (ما أحسن السماء؟؟؟)، على صورة الاستفهام.

فقال لها: يا بنية "نجومها".

(١) كانت العرب لعهد الجاهلية تنطق بالسليقة، وتصوغ ألفاظها بموجب "قانون" تراعيه من أنفسها، ويتناولوه الآخر عن الأول، والصغير عن الكبير من غير أن تحتاج في ذلك إلى وضع قواعد صناعية. فما جاء الإسلام واختلطت العرب بالأعاجم عرض لألستها اللحن والفساد، فاستدعى الحال إلى استنباط مقاييس من كلامهم يرجع إليها في ضبط ألفاظ اللغة - وأول ما وضع في ذلك علم النحو، ووضعه أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة، بأمر من الإمام علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فقلت: إنما أردت التعجب.

فقال لها: قولي: "ما أحسن السماء" وافتحي فاك.

ب) ومن ذلك ما نقل عن أبي الأسود الدؤلي من قارئ يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [سورة التوبة آية: ٣] بجر رسوله. ففرع من ذلك أبو الأسود، وخاف على نضرة تلك اللغة من الذبول وشبابها من الهرم، وجعلها من التشويه، وكاد ينتشر هذا الشَّبح المخيف من أن ذلك كان في مبتدأ الدولة العربية - والقوم تزيد علاقاتها كل يوم بالعجم، فأدرك هذا الإمام علي رضي الله عنه، وتلافى الأمر بأن وضع تقسيم "الكلمة" وأبواب "إن وأخواتها" والإضافة، والإمالة، والتعجب، والاستفهام وغيرها.

وقال لأبي الأسود الدؤلي: "انح هذا النحو" ومنه جاء اسم هذا الفن، فأخذه أبو الأسود، وزاد عليه أبواباً إلى أن حصل عنده ما فيه من الكفاية.

ثم أخذه عن أبي الأسود نفر - منهم ميمون الأقرن، ثم خلفهم جماعة - منهم أبو عمرو بن العلاء، ثم بعدهم الخليل، ثم سيبويه والكسائي ثم سار الناس فريقين بصري وكوفي، وما زالوا يتداولون ويحكمون تدوينه حتى الآن.

وزعم بعض المستشرقين أن علم النحو منقول من لغة اليونان؛ لأنه لم يظهر إلا بعد اختلاط العرب والسيان، وتعلمهم ثقافتهم، والسيان أصحاب نحو قديم ورثوه عن اليونان.

وهذا مردود بالروايات المتواترة التي تؤكد أصالة وضع هذا الفن على

يد العرب بدافع الفطرة ووحى السليقة، غيرة على لغة القرآن الكريم، وحرصا على تراث الآباء والأجداد.

أطوار النحو:

والأطوار التي مربها هذا العلم أربعة:

طور الوضع، طور النمو، طور الكمال، طور الموازنة والترجيح.

والذي نهض بأعباء الطور الأول هم علماء البصرة وحدهم، وشاركهم الكوفيون في الطورين: الثاني والثالث، وفي الطور الأخير وهو طور الترجيح والبسط والتصنيف، وكان العبء على علماء بغداد والأندلس ومصر والشام.

طور الوضع: وعلماء البصرة لهم فضل السبق في بناء هذا العلم وتعهده والقيام على أمره قرابة قرن من الزمن، وكان علماء الكوفة فيه منصرفين إلى رواية الأشعار، وهؤلاء العلماء كانوا طبقتين:

الطبقة الأولى: أخذت عن أبي الأسود واستنبطت الكثير من أحكام هذا الفن، ومن أفذاذهم: عنبسة بن معدان الفيل، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر العدواني.

والطبقة الثانية: وكانت أكثر عددا من الأولى، وعلى يدها زادت المباحث، وكثرت القواعد، ونشأ النقاش، وظهر التصنيف والتدوين، ومن رجالها: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء.

طور النمو:

وهذا الطور بصري كوفي، ويبدأ من عهد الخليل بن أحمد البصري وأبي جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي الكوفي إلى أول عصر المازني البصري وابن السكيت.

وفي هذا الطور بدأ اشتراك البلدين في النهوض بالنحو، وظهرت المنافسة

الجبارة لنيل السبق وتحقيق الانتصار العلمي، ويقصد بالنحو معناه العام الذي يشمل مباحث الصرف.

وفي هذه الحقبة ظهر سيويه نجما متألقا في سماء البصرة وأبدع كتابه الذي لم يأت بنظيره سابق، ولم يصل إلى مستواه لاحق، وكان يعاصر سيويه الكسائي في الكوفة الذي أخذ يسعى ليكون من الكوفيين جبهة قوية لتواجه البصريين، وقد دفعه ذلك إلى إخراج المؤلفات التي استفاد الناس منها، ولم ينته هذا الطور حتى كان النحو فنا له استقلاله، وفيه من المؤلفات الكثير وإن اختلطت بمباحثه بمباحث الصرف عند البصريين كما يشهد بذلك كتاب سيويه.

طور الكمال:

ويبدأ هذا الطور من عهد أبي عثمان المازني البصري إمام الطبقة السادسة، ويعقوب بن السكيت الكوفي شيخ الطبقة الرابعة إلى آخر عصر المبرد البصري، وثعلب الكوفي.

وفي هذا الطور تم إكمال ما نقص، وشرح ما أجمل، وتخلص النحو من الصرف الذي لازمه ردحا من الزمن، وكان ذلك بفضل المازني الذي ألف في الصرف على حدة.

وقد اتسعت الدراسات النحوية، وانتشرت في البصرة والكوفة وبغداد، وبفضل جهود العلماء الغيورين استوي النحو قائما على قدمين ثابتتين، وبلغ الغاية وضوحا وعمقا وتفصيلا، وتمت قواعده وأصوله، وانتهى الاجتهاد فيه بين علماء البصرة والكوفة على يد الإمامين: المبرد خاتم البصريين، وثعلب خاتم الكوفيين، وكان ذلك في أخريات القرن الثالث الهجري.

طور الترجيح:

وطور الترجيح بغدادى، وظهر فى آخريات القرن الثالث الهجرى، وأصحاب هذا الاتجاه نظروا إلى المذهبين البصرى والكوفى نظرة لا تعرف العصبية، وقد دفع ذلك من عاصرهم إلى استقراء ما صح من القوانين النحوية بدون تحيز إلى فريق دون آخر، وقد انتهى ذلك إلى الخلط بين المذهبين للوصول إلى مذهب جديد.

وعندما جاء القرن الرابع الهجرى كانت قواعد هذا المذهب قد كثرت، وظهر له أعوان ومؤيدون، واشتهرت به طائفة من الناس.

الكلمة ومعناها

قال ابن هشام: الكلمة: قول مفرد.

وتطلق الكلمة في اللغة على الجملة المفيدة، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [سورة المؤمنون آية: ١٠٠]، إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [سورة المؤمنون آية: ٩٩ - ١٠٠].

وفي الاصطلاح: على القول المفرد.

والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى: كرجل وفرس.

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف: سواء دل على معنى:

كزيد، أم لم يدل كديز - مقلوب زيد - وقد تبين أن كل قول لفظ، ولا ينعكس.

والمراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو "زيد": فإن

أجزاؤه وهي: الزاي، والياء، والدال - إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه، بخلاف قولك "غلام زيد"، فإن كلا من جزأيه - وهما: الغلام، وزيد - دال على جزء معناه؛ فهذا يسمى مركبا، لا مفردا.

فإن قلت: فلم اشترطت في الكلمة الوضع، كما اشترط من قال: الكلمة لفظ

وضع لمعنى مفرد؟

قلت: إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنسا للكلمة، واللفظ ينقسم إلى:

موضوع، ومهمل، فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع، ولما أخذت القول جنسا للكلمة - وهو خاص بالموضوع - أغناني ذلك عن اشتراط الوضع.

فإن قلت: فلم عدلت عن اللفظ إلى القول؟

قلت: لأن اللفظ جنس بعيد. لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا، والقول جنس قريب، لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر.

الكلام

قال ابن أجروم: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع.

قال محمد محي الدين عبد الحميد: للفظ "الكلام" معنيان: أحدهما لغوي، والثاني نحوي.

أما الكلام اللغوي فهو عبارة عما تحصل بسببه فائدة، سواء أكان لفظاً، أم لم يكن كالخط والكتابة والإشارة^(١).

وأما الكلام النحوي، فلا بد من أن يجتمع فيه أربعة أمور:

الأول: أن يكون لفظاً.

الثاني: أن يكون مركباً.

الثالث: أن يكون مفيداً.

الرابع: أن يكون موضوعاً بالوضع العربي.

ومعنى كونه لفظاً: أن يكون صوتاً مشتملاً على بعض الحروف الهجائية التي تبتدئ بالألف وتنتهي بالياء ومثاله "أحمد" و "يكتب" و "سعيد"؛ فإن كل واحدة من هذه الكلمات الثلاث عند النطق بها تكون صوتاً مشتملاً على أربعة حروف هجائية.

(١) إذا قال لك قائل: هل حضرت لي الكتاب الذي طلبته منك؟ فأشرت إليه برأسك من فوق إلى أسفل، فهو يفهم أنك تقول له: نعم.

فالإشارة مثلا لا تسمى كلاما عند النحويين؛ لعدم كونها صوتا مشتملاً على بعض الحروف، وإن كانت تسمى عند اللغويين كلاماً؛ لحصول الفائدة بها.

ومعنى كونه مركباً: أن يكون مؤلفاً من كلمتين أو أكثر، نحو: "محمد مسافر"، و "العلم نافع"، و "يلعب المجتهد المجد"، و "لكل مجتهد نصيب"، و "العلم خير ما نسعى إليه". فكل عبارة من هذه العبارات تسمى كلاماً، وكل عبارة منها مؤلفة من كلمتين أو أكثر، فالكلمة الواحدة لا تسمى كلاماً عند النحاة إلا إذا انضم غيرها إليها:

سواء أكان انضمها غيرها إليها حقيقة كالأمثلة السابقة، أم تقديرها، كما إذا قال لك قائل: من أخوك؟

فتقول: محمد، فهذه الكلمة تعتبر كلاماً؛ لأن التقدير: محمد أخي: فهي في التقدير عبارة مؤلفة من ثلاث كلمات.

ومعنى كونه مفيداً: أنه يحسن سكوت المتكلم عليه، بحيث لا يبقى السامع منتظراً لشيء آخر، فلو قلت: "إذا حضر الأستاذ" لا يسمى ذلك كلاماً، ولو أنه لفظ مركب من ثلاث كلمات؛ لأن المخاطب ينتظر ما تقوله بعد هذا مما يترتب على حضور الأستاذ. فإذا قلت: "إذا حضر الأستاذ أنصت التلاميذ" صار كلاماً لحصول الفائدة.

ومعنى كونه موضوعاً بالوضع العربي: أن تكون الألفاظ المستعملة في الكلام من الألفاظ التي وضعتها العرب للدلالة على معنى من المعاني: مثلاً "حضر" كلمة وضعها العرب لمعنى، وهو حصول الحضور في الزمان الماضي، وكلمة "محمد" قد وضعها العرب لمعنى، وهو ذات الشخص المسمى بهذا الاسم، فإذا قلت:

"حضر محمد" تكون قد استعملت كلمتين كل منهما مما وضعه العرب، بخلاف ما إذا تكلمت بكلام مما وضعه العجم: كالفرس، والترک، والبربر، والفرنج، فإنه لا يسمى في عرف علماء العربية كلاماً، وإن سماه أهل اللغة الأخرى كلاماً.

أمثلة للكلام المستوفي الشروط: الجو صحو، البستان مثمر، الهلال ساطع، السماء صافية، يضيئ القمر ليلاً.

أمثلة للفظ المفرد: محمد، علي، سيد، قام، في.

أمثلة للمركب غير المفيد: مدينة الإسكندرية، عبد الله، حضر موت، لو أنصف الناس، إن طلعت الشمس.

قال ابن عقيل: والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد؛ فقولنا: "الموضوع لمعنى" أخرج المهمل "كديز"، وقولنا: "مفرد أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد.

العلاقة بين القول وهذه الأنواع:

أن القول يعم الجميع، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضاً على الكلم والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد.

والكلمة قد يقصد بها الكلام، كقولهم في: "لا إله إلا الله": (كلمة الإخلاص).

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما، فمثال اجتماعهما (قد قام زيد) فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات؛ ومثال انفراد الكلم: "إن قام زيد"، ومثال انفراد الكلام: "زيد قائم".

والخلاصة:

أن الجملة: هي مركب إسنادي أفاد فائدة وإن لم تكن مقصودة كفعل الشرط، نحو: "إن قام"، وجملة الصلة، نحو: "الذي قام أبوه".

والقول: ما ينطق به سواء أكان كلمة أم كلاماً أم كلمة أم جملة. فهو أعم من الكلمة - لشموله المفرد والمركب.

وأعم من الكلام - لشموله المفيد وغيره.

وأعم من الكلم - لشموله المركب من كلمتين أو أكثر.

وأعم من الجملة - لشموله المقصود وغير المقصود مفيداً أو غير مفيد، فمتى وجد واحد منها وجد، وقد يوجد هو دونها، نحو: (كتاب محمد، وخمسة عشر، وجاء الحق)، وغير ذلك.

والمعتبر عند النحويين هو "الكلام" لاشتغاله على المسند إليه والمسند.

أنواع الكلام

قال ابن أجروم: أقسامه ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى.

قال محمد محي الدين عبد الحميد: الألفاظ التي كان العرب يستعملونها في كلامهم ونقلت إلينا عنهم، فنحن نتكلم بها في محاوراتنا ودروسنا، ونقرأها في كتبنا، ونكتب بها أهلينا وأصدقائنا، لا يخلو واحد منها عن أن يكون واحدا من ثلاثة أشياء: الاسم، والفعل، والحرف.

أما الاسم في اللغة فهو: ما دجل على مسمى.

وفي اصطلاح النحويين: كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان، نحو: محمد، وعلي، ورجل، وجمل، ونهر، وتفاحة، وليمونة، وعصا، فكل واحد من هذه الألفاظ يدل على معنى، وليس الزمان داخلا في معناه، فيكون اسما.

قال ابن هشام: فأما الاسم فيعرف: بأل كالرجل، وبالتنوين كرجل، وبالحدِيث عنه: كناء ضربت.

لما بينت ما انحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة، شرعت في بيان ما يتميز به كل واحد منها عن قسميه، لتتم فائدة ما ذكرته، فذكرت للاسم ثلاث علامات.

علامة من أوله، وهي الألف واللام، كالفرس والغلام.

وعلامة من آخره، وهي التنوين، وهي "نون زائدة" ساكنة، تلحق الآخر لفظا، لا خطأ "لغير توكيد" نحو: (زيد، ورجل، وصه، وحيثنذ، ومسلمات)؛ فهذه وما أشبهها أسماء بدليل وجود التنوين في آخرها.

وعلاوة معنوية، وهي: الحديث عنه، كـ "قام زيد"، فزيد: اسم لأنك قد حدثت عنه بالقيام، وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم، وبها استدل على اسمية التاء في "ضربت"، ألا ترى أنها لا تقبل "أل"، ولا يلحقها التنوين، ولا غيرها من العلامات التي تذكر للاسم، سوى الحديث عنه فقط.

قال ابن مالك:

بالجرّ والتنوين والندا وأل

ومسند للاسم تمييُزُ حصَل

قال ابن عقيل: ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو: زيد قائم "أو من فعل واسم "كقام زيد"، وكقول المصنف (ابن مالك): "استقم" فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول:

فائدة يحسن السكوت عيها فكأنه قال: الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفاءة "استقم"، وإنما قال المصنف (ابن مالك): "كلامنا" ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسم لكل ما يتكلم به، مفيدا كان أو غير مفيد.

وقد قسم ابن عقيل التنوين على أربعة أقسام:

(أ) تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة، كزيد ورجل (إلا جمع المؤنث السالم)، نحو: "مسلمات" وإلا نحو: "جوار وغواش".

وسمى بـ "تنوين التمكين" لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية، وعدم مشابهته الفعل أو الحرف.

(ب) تنوين التنكير: وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها، نحو: (مررت بسيويوه، وسيويوه آخر).

(ت) تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: "مسلمات" فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمسلمين.

(ث) تنوين العوض: وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: عوض عن جملة، وهو الذي يلحق "إذ" عوضا عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [سورة الواقعة آية: ٨٤] أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم؛ فحذفت "بلغت الروح الحلقوم" وأتى بالتنوين عوضا عنه.

الثاني: قسم يكون عوضا عن اسم، وهو اللاحق "لكل" عوضا عما تضاف إليه، نحو: "كل قائم" أي "كل إنسان قائم" فحذفت "إنسان" وأتى بالتنوين عوضا عنه.

الثالث: قسم يكون عوضا عن حرف، وهو اللاحق لـ "جوار وغواش" ونحوهما رفعا وجرا، نحو: "هؤلاء جوار، ومررت بجوار" فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها.

وزاد بعض النحاة نوعين هما:

(أ) تنوين الترتم: وهو الذي يلحق القوا في المطلقة بحرف علة، كقوله: أقلي اللوم - عاذل - والعتابن وقولي - إن أصبت -: لقد أصابن^(١)

(١) البيت لجريز بن عطية، ثالث ثلاثة ألقيت إليهم ريادة الشعر في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل. أقل: تركي. اللوم: العزل والتعنيف. عاذل: اسم فاعل مع العذل وهو اللوم في تسخط. العتاب: التفريع على فعل شيء أو تركه.

فجئ بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنم، وكقوله:

أَزَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رُكَابَنَا

لَمَّا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْنُ

(ب) التنوين الغالي: وأثبتته الأخفش، وهو الذي يلحقه القوافي المقيدة، كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

وظاهر كلام ابن مالك أن التنوين كله من خواص الاسم، وليس كذلك،

بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض،

وأما تنوين الترنم، والغالي^(١) فيكونان في الاسم والفعل والحرف.

= ومعنى البيت: اتركي اللوم والتعنيف فإني لن أستجيب لما تطلبين، وخير لك الاعتراف بأن ما أفعله هو الصواب.

الإعراب: أقلي: فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع. اللوم: مفعول به لأقلي.

عاذل: منادى مرخم حذفت ياء النداء مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله: يا عازلة "والعتابا" الواو عاطفة والعتابا معطوف على اللوم.

وقولي: فعل أمر، والياء فاعله. إن: حرف شرط.

أصبت: فعل ماض فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن أصبت فقولي: لقد أصابا، وجملته الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله.

(١) القاتم: الذي تعلوه القتمة؛ وهي لون فيه عبرة وحمرة.

الأعماق: الأطراف البعيدة من الصحراء جمع "عمق" بفتح العين وضمها.

خاوي: خال من المارة.

المخترقن: الطريق الذي تخترقه المارة.

ومعنى البيت: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي إلى السير فيها أحد لشدة التباسها وخفائها قد قطعها

براحلتي ولم أخف، يريد أن يقول: إن شجاع شديد الاحتمال، عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

ومن خواص الاسم: النداء، نحو: "يا زيد"، والألف واللام، نحو: "الرجل"،
والإسناد إليه، نحو: "زيد قائم".

وأما الفعل: فهو في اللغة: الحدث.

وفي اصطلاح النحويين: كلمة دلت على معنى في نفسها، واقتربت بأحد
الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي، والحال، والمستقبل - نحو: "كتب" فإنه كلمة دالة
على معنى وهو الكتابة، وهذا المعنى مقترن بالزمان الماضي، ونحو: "يكتب" فإنه
دال على معنى - وهو الكتابة أيضًا - وهذا المعنى مقترن بالزمان الحاضر، ونحو:
"اكتب" فإنه كلمة دالة على معنى - وهو الكتابة أيضًا - وهذا المعنى مقترن بالزمان
المستقبل الذي بعد زمان التكلم.

ومثل هذه الألفاظ: (نصر، وينصر، وانصر)، (وفهم، ويفهم، وافهم)،
(وعلم، ويعلم، اعلم)، (وجلس، يجلس، اجلس)، (وضرب، يضرب، اضرب).

قال ابن عقيل: الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء "فعلت"، والمراد بها:

= الإعراب: وقاتم: الواو واو رب. قاتم: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الأعماق: مضاف إليه.

خاوي: صفة لقاتم.

المخترق: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل
وفاعل في محل رفع.

فائدة:

تنوين الترزم: سمي بذلك؛ لأنه التغني، ويكون بمد الصوت بحركة تماثل حركة الروي.

وتنوين الغالي: سمي بالغالي؛ لأنه زائد على الوزن من الغلو والزيادة.

(أ) تاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلم، نحو: "فعلت"، والمفتوحة للمخاطب، نحو: "تباركت"، والمكسورة، نحو: "فعلت".

(ب) ويمتاز أيضًا بتاء "أتت" وهي تاء التأنيث الساكنة، نحو: "نعمت"، و "بئست" فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو: "هذه مسلمة، رأيت مسلمة، ومررت بمسلمة". ومن اللاحقة للحرف، نحو: "لات، وربت، وتمت".

وأما تسكينها مع "رب، وثم" فقليل، نحو: "ربت، وثمت".

ويمتاز بياء "افعلي" وهي ياء المخاطبة، وتلحق فعل الأمر، نحو: "اضربي"، والفعل المضارع، نحو: "تضربين"، ولا تلحق الماضي.

قال ابن مالك:

بِتَا فَعَلْتُ وَأَتْتُ وَيَا افْعَلِي

وَتُونِ أَقْبَلْنَ - فَعَلْ يَنْجَلِي^(١)

فائدة:

الفعل على ثلاثة أنواع: ماض، ومضارع، وأمر:

(١) بتا: جار ومجرور متعلق بينجلي. فعلت: قصد لفظه مضاف إليه. وأتت: الواو حرف عطف، أتت: قصد لفظه أيضًا معطوف على فعلت. ويا: معطوف على تا، وهو مضاف. وافعلي: مضاف إليه قصد لفظه أيضًا. فعل: مبتدأ مرفوع. ينجلي: فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

فالماضي: ما دل على حدث وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم.

والمضارع: ما دل على حدث يقع في زمان التكلم أو بعده.

والأمر: ما دل على حدث يطلب حصوله بعد زمان التكلم.

الفرق بين ياء المخاطبة وياء الضمير:

أن "ياء الضمير" تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختص بالفعل، بل تكون فيه، نحو: "أكرمني"، وفي الاسم، نحو: "غلامي"، وفي الحرف، نحو: "إني" بخلاف "ياء افعلي". فإن المراد بها ياء المخاطبة، ولا تكون إلا في الفعل.

ومما يميز الفعل نون "أقبلن" والمراد نون التوكيد: خفيفة كانت أو ثقيلة، فالخفيفة، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [سورة العلق آية: ١٥] ، والثقيلة، نحو: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ﴾ [سورة الأعراف آية: ٨٨]

ومعنى البيت: ينجلي الفعل بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء المخاطبة، ونون التوكيد.

أما الحرف: فهو في اللغة: الطرف.

وفي اصطلاح النحاة: كلمة دلت على معنى في غيرها، نحو: "من"، فإن هذا اللفظ كلمة دلت على معنى - وهو الابتداء - وهذا المعنى لا يتم حتى تضم إلى هذه الكلمة غيرها، فتقول: "ذهبت من البيت".

قال ابن عقيل: "الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الاسم وعلامات الأفعال، ثم مثل ب"هل، وفي، ولم" منبها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص، فأشار بهما إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على

الأسماء والأفعال، نحو: "هل زيد قائم"، و "هل قام زيد"، وأشار "بفي، ولم" إلى المختص، وهو قسمان:

الأول: مختص بالأسماء، وهي حروف الجر، "كفي"، نحو: "زيد في الدار".

الثاني: مختص بالأفعال، وهي أدوات الجزم والنصب، نحو: "لم يقيم زيد".

الخلاصة:

علامة الحرف: هي عدم قبوله لعلامات الاسم أو الفعل.

ينقسم الحرف إلى قسمين:

- أ) غير مختص وهو ما يدخل على الأسماء والأفعال.
- ب) مختص بالأفعال وهي أدوات نصب المضارع أو جزمه.

النحو

للنحو "لغة" معان كثيرة - أهمها:

القصد والجهة، كنحوت نحو المسجد.

والمقدار - كعندي نحو ألف دينار.

والمثل والشبه - كسعد نحو سعيد (أي مثله أو شبهه).

والنحو: في اصطلاح العلماء: هو قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات

العربية التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض إعراب وبناء وما يتبعها.

وبمراعاة تلك الأصول بحفظ اللسان عن الخطأ في النطق، ويعصم القلم عن

الزلل في الكتابة والتحرير.

obeikandi.com

الصرف

الصرف في اللغة: رد الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفا فانصرف.

والصرف أيضا: التقلب والحيلة.

وصرف الحديث: تزيينه والزيادة فيه.

وصرف الكلمة: إجراؤها بالتنوين.

وصريف القلم والباب ونحوهما: صريهما.

والصريف: اللبن ساعة يصرف عن الضرع.

والصرف - بكسر الصاد - شيء يدبغ به الأديم.

والصرف: الخالص من كل شيء، ويسمى الدم والشراب إذا لم يمزجا صرفا.

ويقال: صرفت فلانا، ولا يقال: أصرفته.

وهذه المعاني اللغوية لكلمات: الصرف والصريف، والصرف اجتمعت في

المصروف من الأسماء؛ لأنه مردود عن شبه الحرف وعن شبه الفعل، كما أن فيه تقلبا

بإجرائه منونا رفعا ونصبا وجرا، كما أن التنوين زيادة فيه؛ لأنه نون ساكنة تلحق

آخر الكلمة.

والتنوين صوت، كصوت الأنياب والأبواب والأقلام.

والاسم المصروف خالص من شبه الحرف ومن شبه الفعل.

وعلى هذا فاشتقاق الصرف الذي هو التنوين إما من الصرف بمعنى رد الشيء

عن وجهه، أو التقلب فيه.

أو من الصريف وهو الصوت؛ لأن التنوين صوت وهو النطق بنون ساكنة.

أو من الصرف - بكسر الصاد - وهو الخالص من كل شيء.

أو من الانصراف وهو الرجوع؛ لأن الاسم المنصرف قد انصرف عنه شبه الفعل.

والاسم المعرب على ضربين: منصرف، وغير منصرف.

فالمنصرف: ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين، سواء كان دخولها عليه لفظاً أو تقديرًا، فاللفظ، نحو: (هذا عمرو، ورأيت عمرا، ومررت بعمرو).

والتقدير، نحو: (هذا فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى)، وإنما لم يظهر الإعراب؛ لأن حرف الإعراب - وهو الألف - لا يتحمل الحركة.

والاسم: إذا دخلته علامات الإعراب لإعراب الثلاث سمي المتمكن الأمكن، والمتمكن أعم من الأمكن، فكل أمكن متمكن، وليس كل متمكن أمكن.

والمتمكن: رسوخ القدم في الاسمية.

والمتمكن: هو ما يكون بمكان من الاسمية، أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب.

والأمكن: هو أتم تمكنا من غيره، لم يعرض فيه شبه الحرف فيبنى، ولم يشابه الفعل فينقص تمكنه، ويمتنع منه بعض حركات الإعراب، وهو الجر، ويمتنع من التنوين، الذي هو من خصائص الأسماء.

والبغداديون يسمون باب "ما لا ينصرف": ما لا يجري.

والصرف قريب من الإجراء؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضا. وذلك أن الاسم بإطلاقه يستحق وجوه الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالة على مسماه.

والاسم على ضربين: نكرة، ومعرفة.

والنكرة: هي الأصل، والأخف عليهم، والأمكن عندهم، والمعرفة فرع. فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها بالتنوين، دليلا على الخفة، ولذلك امتنع تنوين الأفعال لثقلها، وحذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملا على الفعل في الثقل.

والأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

أحدهما: أن الاسم أكثر من الفعل؛ لأنه لا بد لكل فعل من فاعل، ولا يكون الفاعل إلا اسما، وقد يستغنى الاسم عن الفعل.

وإذا ثبت أن الاسم أكثر من الفعل في الكلام، كان أكثر استعمالا، وإذا كثّر استعماله خف على الألسنة، لكثرة تداوله.

الوجه الآخر: أن الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا، فصار كالمركب منها، والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك؛ لأنه سمة على المسمى لا غير، فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب، لذلك كانت الأفعال أثقل من الأسماء.

امتناع الاسم من الصرف:

يمنع الاسم من الصرف إذا اجتمع فيه علتان من العلل التسع، أو علة واحدة مكررة، فإنه - حيثئذ - يشبه الفعل من وجهين، ويسري عليه ثقل الفعل، فيمنع من الصرف، فلا يدخله جر، ولا تنوين.

معنى منع الصرف:

واختلف العلماء في معنى "منع الصرف" فقال قوم: هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين معا، وليس أحدهما تابعا للآخر؛ لأن الفعل لا يدخله جر ولا تنوين، وهو قول بظاهر الحال.

وقال قوم ينتمون إلى التحقيق، إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فلا يمنع "الذي لا ينصرف" ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده، لثقل ما لا ينصرف، ثم يتبع الجر التنوين في الزوال، والدليل على ذلك أن الممنوع من الصرف إذا كان مرفوعا أو منصوبا لا مدخل للجر فيه، إنما يذهب منه التنوين لا غير.

وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار.

وعلى القول بأن الممنوع من الصرف: هو الممنوع من التنوين إذ قلت: "سلمت على الأفضل وأفضلكم" فالاسم باق على منع صرفه وإن انجر؛ لأن الشبه بالفعل قائم، وعلى الصرف الذي هو التنوين معدوم.

وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفا؛ لأنه لما دخله الألف واللام

والإضافة، وهما خاصة للاسم بعد عن الأفعال، وغلبت الاسمية فانصرف.

والذي أراه أن "مالا ينصرف" يظل على حكمه من منع الصرف، ولا يفارقه ذلك إلا ما جاء عن العرب من صرفه للتناسب أو ضرورة الشعر؛ لأن الصرف هو التنوين، ومنع الصرف هو عدم التنوين، والممنوع من الصرف يظل غير منون وإن دخلت عليه أل، أو أضيف.

والبغداديون يسمون باب "مالا ينصرف" باب "مالا يجري" والصرف قريب من الإجراء؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضا.

والممنوع من الصرف إما أن يكون ممنوعاً لوجود علتين فيه مرجع إحداهما إلى اللفظ ومرجع الأخرى إلى المعنى، أو لوجود علة واحدة تقوم مقام العلتين، ومن هنا يتحقق شبه الاسم بالفعل، وذلك لأن في الاسم فرعتين مرجع إحداهما إلى اللفظ، ومرجع الأخرى إلى المعنى.

أما العلة التي ترجع إلى اللفظ فهي أن الفعل مشتق من المصدر، والمصدر اسم، وأما التي ترجع إلى المعنى فهي حاجة الفعل إلى الاسم ليكون فاعلاً له أو مفعولاً به؛ لأن الفعل لا يقوم بنفسه، وليس الاسم كذلك لأنه يقوم بنفسه، ويستغنى عن الفعل، فتقول: عمرو قائم، وخالد عالم.

فهذا كلام تام مفيد، وليس الفعل داخلاً في تكوينه.

ويري جمهرة العلماء أن الصرف جزء من النحو لا علم مستقل بذاته.

وعلى هذا يقال: النحو قواعد يعرف بها صيغ الكلمات العربية وأحوالها حين

إفرادها وحين تركيبها - فمعرفة صيغ الكلمات كما يقال: اسم الفاعل من الثلاثي يزنه فاعل واسم المفعول يزنه مفعول - إلى غير ذلك.

ومعرفة أحوالها حين الأفراد كطريق التثنية والجمع والتصغير والنسب، ومعرفة الأحوال حين التركيب كرفع الاسم إذا كان فاعلاً، ونصبه إذا كان مفعولاً، وجره إذا كان مضافاً إليه - إلى غير ذلك.

ويري قوم أن النحو والصرف علمان مستقلان - فيخصون النحو بالقواعد التي يعرف بها أحوال الكلمات العربية من إعراب وبناء.

ونخصون الصرف بالقواعد التي يعرف بها صيغ الكلمات المفردة وأحوالها مما ليس بإعراب ولا بناء.

ومن هذا يتضح أن النحو يبحث عن الكلمات وهي مركبة جملاً - فيبين ما يجب أن تكون عليه أواخرها من رفع أو نصب أو جر أو جزم، أو بقاء في حالة واحدة.

وأما الصرف فيبحث عن الكلمات وهي مفردة - فيبين ما لأحرفها من أصالة وزيادة، وصحة، وإعلال، وما يطرأ عليها من التغيرات.

وأحسن ما قيل عن التصريف:

تقول: صرفت فلاناً عن عزمه، إذا غيرته عن قصده وحولته، كما تقول: صرفت الدراهم، إذا حولتها إلى غيرك.

والمصدر الصرف، أي التغير والتحويل، وعلى هذا.

فالسرف، ويقال له: التصريف، هو في اللغة: التغير والتحويل، ومنه:

تصريف الرياح، أي تغييرها.

وفي الاصطلاح: هو علم يبحث عن أبنية الكلمة العربية، وصيغتها لبيان ما في حروفها من أصالة، أو زيادة، أو حذف، أو صحة، أو إعلال، أو إبدال، إلى غير ذلك.

ما يدخله التصريف من أقسام الكلمة:

وموضوع التصريف: الأسماء المتمكنة (أي المعربة) والأفعال المتصرفة فلا يدخل الحروف، ولا ما أشبهها، أي: الأسماء المبنية كالضائر والأفعال الجامدة، كعسى وليس.

وأبنية الكلمة وصيغتها: هي عدد حروفها المرتبة وحركاتها وسكناتها مثل بناء الماضي والمضارع، والأمر واسم الفاعل واسم المفعول، وبقية المشتقات والمصغر والمنسوب والتثنية والجمع.

ولم يدخل التصريف الحروف؛ لأنها مجهولة الأصل، ولم يدخل الأسماء المبنية كالضائر وأسماء الأفعال والإشارة، والموصل؛ لأن المبنى يلزم طريقة واحدة فلا يأتي فيه التغيير.

وكذلك الأفعال الجامدة لا تقبل التغيير وما دخله التصريف من ذلك فهو شاذة مثل تصغير (ذا، والذي)، وتثنيتهما.

ولا يقبل التصريف ما كان على حرف واحد أو على حرفين، إلا إذا كان محذوفاً منه بعض أحرفه؛ وذلك لأن أقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال: ثلاثة أحرف، ولا يوجد منهما ما يكون على حرف واحد أو على حرفين، إلا إن كان

محذوفاً منه بعض أحرفه، مثل: (يد، وقل، وم الله، وق زيدا)، والأصل يدي، وأقول: (وأيمن الله، وأوقي زيدا)، ثم حذفت بعض الحروف.

وقد أشار ابن مالك إلى أن التصريف يخفض بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ولا يتعلق بالحرف أو شبهه، فقال:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ يَرَى

قابلَ تصريف، سوى ما غُيِّرَا

فائدة:

الفعل المتصرف: هو الذي لا يلزم صيغة واحدة، مثل: ضرب يضرب اضرب ضارب، واللازم: هو الذي يلزم صيغة واحدة، مثل: (نعم، وبئس).

ما لا ينصرف

الصرف لغة: رد الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفاً فانصرف.

والصرف أيضاً: التقليب والحيلة.

والكلمة: إجراؤها بالتنوين.

واشتقاق الصرف الذي هو التنوين إما من الصرف بمعنى رد الشيء عن وجهه، أو التقليب فيه.

أو من الصريف وهو الصوت؛ لأن التنوين صوت وهو النطق بنون ساكنة.

أو من الصرف - بكسر الصاد - وهو الخالص من كل شيء.

أو من الانصراف وهو الرجوع؛ لأن الاسم المنصرف قد انصرف عن شبه الفعل.

والاسم المعرب على ضربين: منصرف وغير منصرف:

فالمنصرف: ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين، سواء كان دخولها عليه لفظاً أو تقديراً، فاللفظ نحو: (هذا عمرو، ورأيت عمراً، ومررت بعمرو)، والتقدير نحو: هذا فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى.

وإنما لم يظهر الإعراب؛ لأن حرف الإعراب - وهو الألف - لا يتحمل الحركة.

والاسم: إذا دخلته علامات الإعراب الثلاث سمي المتمكن الأمكن، والمتمكن أعم من الأمكن، فكل أمكن متمكن، وليس كل متمكن أمكن.

والتمكن: رسوخ القدم في الاسم.

والتمكن: هو ما يكون بمكان من الاسم، أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب.

والأمكن: هو أتم تمكنا من غيره، لم يعرض فيه شبه الحرف فيبنى، ولم يشابه الفعل، فينقص تمكنه، ويمتنع عن بعض حركات الإعراب، وهو الجر، ويمتنع من التنوين، الذي هو من خصائص الأسماء.

والصرف قريب من الإجراء؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضا. وذلك أن الاسم بإطلاقه يستحق وجوه الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالة على مساه.

والاسم على ضريين: نكرة ومعرفة.

والنكرة: هي الأصل، والأخف عليهم، والأمكن عندهم، والمعرفة فرع.

فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها بالتنوين، دليلا على الخفة، ولذلك امتنع تنوين الأفعال لثقلها، وحذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملا على الفعل في الثقل.

والأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

أحدهما: أن الاسم أكثر من الفعل؛ لأنه لا بد لكل فعل من فاعل، ولا يكون الفاعل إلا اسما، وقد يستغنى الاسم عن الفعل.

وإذا ثبت أن الاسم أكثر من الفعل في الكلام، كان أكثر استعمالا، وإذا كثر

استعماله خف على الألسنة، لكثرة تداوله.

الثاني: أن الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا، فصار كالمركب منهما، والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك؛ لأنه سمة على المسمى لا غير، فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب؛ لذلك كانت الأفعال أثقل من الأسماء.

امتناع الاسم من الصرف: يمتنع الاسم من الصرف إذا اجتمع فيه علتان من العلل التسع، أو علة واحدة مكررة، فإنه - حينئذ - يشبه الفعل من وجهين، ويسري عليه ثقل الفعل، فيمنع من الصرف، فلا يدخله جر، ولا تنوين.

معنى منع الصرف: اختلف العلماء في معنى "منع الصرف" فقال قوم: هو عبارة عن منع الأفعال، فلا يمنع "الذي لا ينصرف" ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده، لثقل ما لا ينصرف، ثم يتبع الجر التنوين في الزوال، والدليل على ذلك أن الممنوع من الصرف إذا كان مرفوعا أو منصوبا لا مدخل للجر فيه، إنما يذهب منه التنوين لا غير.

وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار.

والمحققون على خلاف ذلك.

وعلى القول بأن الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين إذ قلت: "سئمت على الأفضل وأفضلكم" فالاسم باق على منع صرفه وإن انجر؛ لأن الشبه بالفعل قائم، وعلى الصرف الذي هو التنوين معدوم.

وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفا؛ لأنه لما دخله الألف واللام

والإضافة، وهما خاصة للاسم بعد عن الأفعال، وغلبت الاسمية فانصرف.

والذي أراه أن "مالا ينصرف" يظل على حكمه من منع الصرف، ولا يفارقه ذلك إلا ما جاء عن العرب من صرفه للتناسب أو ضرورة الشعر. لأن الصرف هو التنوين، ومنع الصرف هو عدم التنوين، والممنوع من الصرف يظل غير منون وإن دخلت عليه أل، أو أضيف.

وبالغداديون يسمون باب "مالا ينصرف" باب "مالا يجرى" والصرف قريب من الإجراء؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضا.

والممنوع من الصرف إما أن يكون ممنوعا لوجود علتين فيه مرجع إحداهما إلى اللفظ ومرجع الأخرى إلى المعنى، أو لوجود علة واحدة تقوم مقام علتين، ومن هنا يتحقق شبه الاسم بالفعل، وذلك لأن في الفعل فرعيتين مرجع إحداهما إلى اللفظ، ومرجع الأخرى إلى المعنى.

أما العلة التي ترجع إلى اللفظ فهي أن الفعل مشتق من المصدر، والمصدر اسم.

وأما التي ترجع إلى المعنى فهي حاجة الفعل إلى الاسم ليكون فاعلا له أو مفعولا به؛ لأن الفعل لا يقوم بنفسه، وليس الاسم كذلك لأنه يقوم بنفسه، ويستغنى عن الفعل، فتقول: (عمرو قائم، وخالد عالم)، فهذا كلام تام مفيد، وليس الفعل داخلا في تكوينه.

الاسم الممنوع من الصرف

الاسم المعرب الممنوع من الصرف: هو ما لا يجوز أن يلحقه الكسر - ولا التنوين "كعثمان، وعطشان".

ويمتنع صرف الاسم من التنوين إذا أشبه الفعل، وذلك أن الفعل مشتق من المصدر، فهو راجع إليه لفظاً، ويحتاج إلى الاسم في المعنى، ليكون فاعلاً له. فمتى وجد في المصدر علتان - إحداهما لفظية، والثانية معنوية، أو علة تقوم مقامهما، يمتنع من التنوين: مثال ذلك (يزيد) ممنوع من الصرف (للعلمية) وهي أمر معنوي. ووزن الفعل وهو أمر لفظي، إذ يلفظ به كما يلفظ بالمضارع، وهكذا يقال في بقية الموانع - (فالعلمية والوصفية) ترجعان إلى المعنى، والباقي إلى اللفظ - أما ما يقوم مقام علتين فهما (ألف التأنيث بقسميها، وصيغة منتهى الجموع) وذلك: أن وجود الألف أو صيغة منتهى الجموع (علة راجعة إلى اللفظ) لخروجها عن الآحاد العربية ولزوم الألف، أو الدلالة على منتهى الجموع (علة معنوية).

والاسم المعرب الممنوع من الصرف نوعان:

الأول: يمنع بعلة واحدة، وهو الاسم المختوم بألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع.

والمختوم بألف التأنيث يمنع من الصرف سواء أكانت الألف (مقصورة) كسكرى - ومرضى) أو (ممدودة) كخنساء - وأصدقاء.

وصيغة منتهى الجموع: هي ما كان بعد ألف جمعه متحركاً متصلاً، نحو: (دراهم). أو منفصلاً بياء ساكنة، نحو: (دنانير).

ويمنع الاسم بألف التأنيث مطلقاً، سواء أكانت في اسم مفرد: ككسري أو جمع: كشعراء.

ولا يشترط في ما كان على وزن منتهى الجموع أن يكون جمعاً فكل اسم جاء على هذا الوزن يمنع ولو كان مفرداً "كسراويل، وشراويل" على أن صيغة منتهى الجموع إذا لحقتها التاء "كصياقلة" تصرف.

الثاني: الذي يمنع من الصرف بعلتين: إما أن يكون علماً، أو صفة.

فيمنع من الصرف في ستة مواضع:

الأولى: إذا كان مؤنثاً بالتاء لفظاً، نحو: "حمزة، ومعاوية" أو معنى نحو: "مريم، وسعاد"، إلا ما كان عربياً ثلاثياً ساكن الوسط، نحو: "هند" فيجوز منعه وصرفه.

وإذا كان العلم المؤنث الثلاثي أعجمياً (كبلخ) اسم مدينة، وجب منعه من الصرف.

ثانياً: إذا كان أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: (يعقوب، وإبراهيم).

إنما يمنع العلم الأعجمي إذا كان علماً في لغته فارسية أو إنجليزية أو فرنسية. وغير ذلك من سائر اللغات الأعجمية غير العربية، فإن كان في لغته اسم جنس "كلجام" يصرف إذا سميت به.

وإذا كان ثلاثياً "كنوح وهود" صرف إلا إذا كان متحرك الوسط "كشتر" فيجوز فيه الوجهان.

ثالثاً: إذا ان مركباً تركبياً مزجياً غير مختوم بويه (كسيويه) يكون مبني على

الكسر، ونحو (بعلبك).

رابعًا: إذا كان مختوماً بـألف ونون زائدتين، نحو: (عثمان، وعمران).

خامسًا: إذا كان على وزن الفعل، نحو: (أسعد، وتغلب، ويشكر).

والمعتبر هنا من وزن الفعل ما كان مختصا بالفعل "كدئل" اسم قبيلة، أو كان يحق للفعل دون الاسم لافتتاح مصحوبة بزائد من زوائد الأفعال (كتغلب) اسم قبيلة، و (يذبل) اسم جبل، و (إربل) اسم مدينة، و (إسنا، وأدفو) بلدين بصعيد مصر. فإن نظائرهما: (اجلس، واذهب، وانصر)، فإن كان الوزن مشتركاً بين الأسماء والأفعال على السواء "كرجب، وجعفر" لم يمنع من الصرف.

سادسًا: إذا كان معدولا (كعمر) المعدول عن (عامر).

ويراد بالعدل تحويل الاسم عن صيغته الأصلية مع بقاء معناه الأصلي، وهذا العدل تقديري لا حقيقي.

وذلك أن النحاة وجدوا الأعلام التي على وزن "فعل" قد وردت عن العرب غير منصرفة، وليس فيها علة إلا العلمية، فقدروا أنها معدولة عن وزن (فاعل) لأن صيغة (فعل) وردت كثيرا محولة عن (فاعل) "كغدر، وفسق" فهما محولتان عن غادر وفاسق؛ لأنها بمعناهما.

وقد أحصى ما سمع من الأعلام المعدولة فكان خمسة عشر وهي: (عمر، وزحل، وزر، وجشم، وقثم، وجمع، وقزح، ودلف، وعصم، وثعل، وحجى، وبلغ، ومضر، وهبل، وهدل)، مجموعة في قوله:

إِنْ زَمَتْ الضَّبَطُ مَا نَقَلُوهُ

إِلَى فَعَلٍ عُمِرَ زَحْلُ

زَفَرَجَشَمَ قَشَمَ جَمَعَ

قُزِحَ ذُلِفَ عُصِمَ ثَعْلُ

وَحَجَى بَلَعَ مُضِرَ هُبِلَ

وَمَتَّمَّ مَا ذَكَرُوا هُدِلَ

وتمنع الصفة من الصرف في ثلاثة مواضع:

(أ) إذا جاءت على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعل)، نحو: (سكران، وعطشان).

فإذا كانت الصفة التي على وزن (فعلان) تؤنث بالتاء لا تمنع من الصرف "كندمان" بمعنى نديم، فإن مؤنثها ندمانة.

وقد أحصيت الصفات على وزن (فعلان) ومؤنثها (فعلانة) فكانت أربع عشرة صفة، وهي: (سيفان، أي طويل كالسيف - وصوجان: وهو شديد الصلب من الناس والدواب - ونصران: واحد النصارى - وأليان: عظيم الإلية - وخمضان: للجائع الضامر البطن - وقشوان: للرقيق الساقين - ومضان: للثيم أو الحجام - وحبلان: للكبير البطن - وندمان: للسمير المنادم - وذحنان: لليوم المظلم - وسختان: لليوم الشديد الحر - وصحيان: لليوم الذي لا غيم فيه - وعلان: للجاهل - وموتان: للبلید).

(ب) إذا جاءت على وزن (أفعل) لا يؤنث بالتاء، نحو: (أحمر، وأعرج). وإذا كانت الصفة التي على وزن أفعل تؤنث بالتاء لم تمنع نحو: (أرمل)

فإن مؤنثه أرملة.

ويجب أن تكون الوصفية فيها أصلية لأنها إن كانت عارضة كما في نحو (أربع) من (مررت بالنساء أربع) صرفت؛ لأن هذا اللفظ موضوع في الأصل للعدد، فلما استعمل لم يعتد بالوصفية العارضة عليه فبقي منصرفاً.

فائدة:

لا تمتنع الصفة من الصرف سواء كانت على وزن فعلا ن أو أفعل ما لم تكن وصفيتها أصلية. لذلك يصرف نحو (صفوان) إن وقع صفة؛ لأنه في الأصل للصخر الأملس، ونحو: (أربع، وأرنب) إن وصف بهما؛ لأن الأول موضوع لعدد معين، والثاني للحيوان المعروف.

ت) إذا كانت معدولة على وزن آخر، ويكون ذلك في موضعين:

الأول: ما جاء على وزني (فعال، ومفعل) من الأعداد: فيقال: أحاد، وموحد، وثناء، ومثنى، وثلاث، ومثلث، إلى عشار. ومعشر.

يقال: القوم أحاد أو موحد، وثناء أو مثنى، أي أنهم جاءوا واحدا واحدا، واثنين اثنين.

وأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى، معدولان عن اثنين اثنين، وقد سمع العدل في الأعداد عن العرب إلى الأربعة، غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة. ولا تستعمل إلا نعتاً أو خبراً أو حالاً.

الثاني: آخر المعدولة عن الآخر، نحو: (مررت بنساء آخر).

إن "آخر" هي جمع أخرى، مؤنث آخر اسم تفضيل.

وقد كان القياس أن يقال: "مررت بنساء آخر"، كما يقال: (مررت بنساء أفضل) بإفراد اسم التفضيل وتذكيره؛ لأن أفعل التفضيل إن كان مجرداً من "أل" والإضافة لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، فتأنيثه وجمعه هنا اعتبر إخراجاً له عن صيغته الأصلية، وهذا هو العدل.

والاسم الممنوع من الصرف: إذا (أضيف) أو دخلته (أل التعريف) جر بالكسرة، نحو: (درست في أفضل المدارس)، وكذا في ضرورة الشعر يجوز صرفه.

إعراب الممنوع من الصرف: يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة كالاسم المصروف، ولكنه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، مثل: (كان عمر بن الخطاب عادلاً)، (إن عمر بن الخطاب عادل)، (أعجبت بعمر بن الخطاب الخليفة العادل).

ولا يعرب هذا الإعراب وهو الجر بالفتحة إلا بشرطين:

الأول: أن يكون غير مقترن "بأل": فإذا اقترن بأل رجع إلى أصله وهو الجر بالكسرة، نقول: (صليت في مساجد أثرية) فكلمة (مساجد) اسم مجرور وعلامة جره الفتحة، فإذا قلنا: (صليت في المساجد الأثرية) أصبحت كلمة (مساجد) اسماً مجروراً وعلامة جره الكسرة.

الثاني: أن يكون غير مضاف: فإذا أضيف رجع إلى أصله وهو الجر بالكسرة. نقول: (انقضت قواتنا على مواقع حصينة للعدو).

(مواقع): مجرورة وعلامة جرها الفتحة؛ لأنها غير مضافة.

فإذا قلنا: (انقضت قواتنا على مواقع العدو).

صارت كلمة (مواقع) مجرورة وعلامة جرها الكسرة؛ لأنها أضيفت إلى كلمة (العدو).

فائدتان:

الأولى: إذا كان العلم لمؤنث معنى وليست فيه علامة التأنيث وكان ساكن الوسط ثلاثيا مثل (هند، دعد، مصر، فوز) فإنه يجوز صرفه ويجوز منعه من الصرف.

الثانية: العلم المركب تركيبا مزجيا: وهو كلمتان امتزجتا معا فكونتا كلمة واحدة وأطلقت على إنسان أو مكان أو بلدة، فأصبحت علما عليه مثل: (معد يكرب) أحد أسماء العرب في الجاهلية، و (بختنصر) أحد ملوك الفرس، و (بعلبك) قلعة في لبنان، و (حضر موت) مدينة في اليمن.

الخلاصة: أسباب منع الاسم من الصرف:

أولاً: ما يمنع لسبب واحد:

- (أ) صيغة متتهى الجموع.
- (ب) إذا كان الاسم مختوما بألف التأنيث المقصورة.
- (ت) ما آخره ألف التأنيث الممدودة.

ثانياً: ما يمنع من الصرف لسببين:

- (أ) العلم ومعه سبب آخر غير العلمية.
- وهذا النوع من الأعلام يشمل:

- العلم المؤنث (بغير الألف في آخره): سواء كان هذا العلم لمؤنث: لفظا ومعنى، ومعنى لا لفظا، لفظا لا معنى.
- العلم الأعجمي.

- العلم المركب تركيباً مزجياً.
- العلم المزيد في آخره ألف ونون.
- العلم الذي على وزن الفعل.
- العلم الذي يحى على وزن (فعل).
- ب) الصفة ومعها سبب آخر: وهذا النوع من الصفات يشمل:
 - الصفة التي آخرها ألف ونون زائدتان.
 - الصفة التي على وزن (أفعل).
 - الوصف المعدول.

قال ابن عقيل:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرَفُ مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ "أَل" رَدِفَ

وجر: الواو استئنافية، وجر فعل أمر.

بالفتحة: جار ومجرور.

ما: موصولة مفعول به.

لا: نافية.

ينصرف: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن للوقف. وفاعله ضمير

مستتر جوازا، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

ما: مصدرية ظرفية.

لم: حرف نفي وجزم وقلب.

يضف: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم.

أو: عاطفة.

يك: معطوف على يصف مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره هو.

بعد؟ ظرف متعلق بمحذوف خبر "يك". وبعد مضاف.

أل: مضاف إليه قصر لفظه.

ردف: فعل ماض مبني على الفتح، وسكن للوقف. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو "ما".

ومعنى البيت: أجرر - بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته، وكونه غير واقع بعد "أل".

فائدة:

يعرب الممنوع من الصرف بالضممة رفعاً وبالفتحة نصبا وجرا.

ويشترط لإعرابه هذا الإعراب شرطان:

(أ) ألا يضاف إلى ما بعده.

(ب) ألا يدخل عليه الألف واللام.

الألف المزيدة للإلحاق

الألف الزائدة للإلحاق، نحو: (أرطى، وجنبطى) وما أشبه ذلك من الأسماء المذكورة التي في آخرها ألف زائدة فهي تنصرف في النكرة، مثل: (هذا أرطى، ورأيت أرطى، ومررت بأرطى)، فتتوينه دليل على تذكيره وصرفه.

فإذا سميت به رجلا لم ينصرف للتعريف، وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث إنها زائدة، وإنها لا تدخل على تاء التأنيث، فتقول: "هذا أرطى مقبلا" من غير تنوين.

"كلتا" مسمى بها:

إذا سميت بـ"كلتا" من قولك: "قامت كلتا أختيك" منعت كلمة "كلتا" من الصرف؛ لأن ألفها للتأنيث وإن سميت بها من قولك: "رأيت كلتيهما" صرفت؛ لأن ألفها حينئذ منقلبة، فليست للتأنيث.

الآخر مما يمنع من الصرف لعلة واحدة:

اللفظ المشبه "مفاعل" أو "مفاعيل" في كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض، يليها كسر غير عارض، ملفوظ أو مقدر، على أول حرفين بعدها.

أو بعد الألف ثلاثة أحرف أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال، فإن الجمع أو اللفظ متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحق منع الصرف.

وهذا يخرج، نحو: "عدافر" لضم أوله، نحو: "يمان، وشآم" فإن الألف فيها عوض عن ياء النسب والأصل: (يمنى، وشامي).

وبكسر ما بعد الألف، نحو: (براكاء، وتدارك).

ويخرج بقوله: "غير عارض" نحو: (تدان، وتسام)، وبقوله: أوسطها ساكن، نحو: (ملائكة، وطواعية).

كما يخرج الساكن الذي نوى به وبما بعده الانفصال، نحو: (ظفاري).

ويلاحظ أن هذه الأمور المخرجة لم تدخل في موضوع المسألة، حتى تخرج بهذه القيود؛ لأن موضوع المسألة الجمع، والأمور المخرجة مفردات.

وإذا كان الجمع بالشروط المذكورة كان ممنوعاً من الصرف؛ لأنه فيه فرعية عن اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية.

وفرعية عن المعنى بالدلالة على الجمعية.

ووجه خروجه عن صيغ الأحاد العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثاً ألف بعدها حرفان، أو ثلاثة إلا أوله مضموم، مثل: (عذافر)، أو ألفه عوض من إحدى ياءي الياءين، وعوض عنها الألف، أو تقدير، نحو: (تهام)، فإن الألف موجودة قبل النسب وكأنهم نسبوا إلى "فعل" ثم حذفوا إحدى الياءين، وعوضوا عنها الألف، أو ما يلي الألف غير مكسورة بالأصالة، بأن يكون مفتوحاً، نحو: (براكاء)، أو مضموماً، نحو: (تدارك) أو (عارض) الكسر لأجل الاعتلال، نحو: (تدان، وتعال).

ومن ثم صرف نحو: (عبال) جمع عبالة؛ لأن الساكن الذي يلي الألف فيه لاحظ له من الحركة، والعبالة: الثقل.

ويمنع من الصرف، نحو: (دواب، وعذارى، ومداري، وصحاري) لأن ما

بعد ألف "مفاعل" مكسور تقديراً؛ لأن أصله: دوأبب، فهو على زن "مفاعل" تقديراً، وكذلك (عذارى) وما بعده؛ لأنه على نية الكسر لأنه الأصل.

ويلاحظ أنه لا فرق في منع صرف هذا النوع من الجموع بين أن يكون أوله ميماً، نحو: (مساجد، ومصاييح)، أو لم يكن، نحو: (صحائف، وكتائب، وقوافل، وقواعد).

المعتل من هذا الجمع:

ما جاء معتلاً من هذا الجمع الموازن "مفاعل" له حالتان:

إحدهما: أن يكون آخره ياء قبلها كسر، مثل: (جوار، وغواش).

الثانية: أن تقلب ياءه ألفاً، نحو: (عذارى، ومداري، وصحاري).

فما كان آخره ياء قبلها كسرة يجزى في رفعه وجزه مجزى (قاض، وسار)، في حذف يائه، وثبوت تنوينه ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [سورة الأعراف آية: ٤١]، وقوله سبحانه: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [سورة الفجر آية: ١ - ٢].

وفي النصب مجزى "دراهم" في سلامة آخره وظهور الفتحة على الياء كقوله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سورة سبأ آية: ١٨]

والثاني: وهو ما قلبت ياءه ألفاً يقدر إعرابه، ولا ينون بحال.

تنوين "جوار" ونحوه:

اختلف العلماء في تنوين "جوار" ونحوه، فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض

عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف.

وذهب المبرد والزجاج إلى أن التنوين عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة "مفاعل" وبقي اللفظ "كجنّاح" فانصرف.

والصحيح مذهب سيبويه، ومذهب المبرد والزجاج ضعيف؛ لأن التعويض لو كان عن حركة، لكان الأولى بذلك المقصور، نحو: "موسى"؛ لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر.

كما أن مذهب الأخفش ضعيف؛ لأن المحذوف في قوة الوجود.

منع الصرف في "سراويل" و "ثمان":

"سراويل" اسم مفرد، وهو فارسي معرب، جاء على وزن "مفاعيل" فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة؛ لما عرف أن بناء "مفاعل" و "مفاعيل" لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع، أو من منقول من جمع، وهو ما سمي به من هذا الجمع، فحق ما جاء على أحد هذين الوزنين أن يمنع من الصرف، وإن فقدت منه الجمعية، إذ تم شبهه بهما، ولما وجد ذلك في مفرد أعجمي وهو "سراويل" منع من الصرف.

وزعم ابن الحاجب أن فيه وجهين: الصرف ومنعه.

ومن النحويين من زعم أن "سراويل" عربي، أنه في التقدير جمع "سراولة" سمي به المفردة.

أوله مفرد وهو سروال.

ورد بأن "سراولة" لم يسمع، وأما قوله:

عليه من اللؤم سروالَةٌ فليس يَرِقُّ لمستعطفٍ
فمصنوع من كلام المولدين، لا حُجَّة فيه.

وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول: "سراولة"، ويرد هذا القول
أمران:

أحدهما: أن "سراولة" لغة في "سراويل"؛ لأنها بمعناه، فليس جمعا لها.

والآخر: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما ثبت في الأعلام.

أما كلمة "ثان" فقد شذ منعها من الصرف، تشبيها لها بـ"جوار" نظرا لما فيه
من معنى الجمع، وألفه غير عوض في الحقيقة. ولقد شبه "ثانيا" بجوار من قال:

يحدو ثمانى مولعا بِلِقَاحِهَا حتى هممنَ بزيفة الإرتاج
والزيفة: الميلة، والإتاج: الإغلاق.

والمعروف في "ثان" الصرف.

وقيل: هما لغتان.

حكم ما سمي به من مثال "مفاعل" و "مفاعيل":

وما سمي به من مثال "مفاعل" و "مفاعيل" فحقه منع الصرف سواء كان
منقولاً من جمع محقق، نحو: "مساجد" اسم رجل، أو مما لحق به من لفظ أعجمي،
مثل: "سراويل، وشراويل"، أو لفظ ارتجل للعلمية، مثل: "هوازن" والعلة في منع

صرفه ما فيه من الصفة مع أصالة الجمعية، أو قيام العلمية مقام الجمعية، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول.

قال المرادي: مذهب سيويه أنه لا ينصرف بعد التنكير؛ لشبهه بأصله.

ومذهب المبرد صرفه، وعن الأخفش القولان، والصحيح مذهب سيويه.

صرف غير المنصرف

يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد الأسباب الآتية:

الأول: أن يكون أحد سببي المنع من الصرف العلمية، ثم تزول بتنكير الكلمة، فما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العدل، فما امتنعت علمية من ذلك بأن (نكر) يكون مصروفاً، تقول: "رب معد يكرب، وعمران، وفاطمة، وزينب، وإبراهيم، وأحمد، وأرطى، وعمر" لقيتهم؛ لذهاب أحد سببي المنع وهو العلمية.

وأما عدا هذه السبعة، وهي الخمسة الباقية، وهي: ما امتنع لألف التأنيث، نحو: (سلمى، وحوراء)، أو الوصف والزيادتين، نحو: (سكران) أو الوصف، ووزن الفعل، نحو: (أحمد)، أو الوصف والعدل، نحو: (ثلاث وأخر)، أو الجمع المشبه "مفاعل"، نحو: (كتائب)، أو "مفاعيل"، نحو: (مصاييح)، فإنها لا تصرف نكرة، بل تبقى على منعها من الصرف؛ لأن علة منعها لم تكن التعريف.

فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً؛ لأن الوصفية إذا زالت، حلت محلها العلمية، فيظل على منعها من الصرف، ويستثنى من ذلك "سحر" و "أمس" في لغة بني تميم، فإن عدلها يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن عدله بالتسمية باق، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية، عدداً كان أو غيره، وهذا مذهب سيبويه.

وذهب الأخفش وابن برهان وأبو علي إلى صرف المعدول مسمى به.

وإذا انكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً؛ لأنها لما

نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف للوصف مع هذه العلة. هذا مذهب سيبويه.

وخالف الأخفش في باب "سكران" فصرفه.

وأما باب "أحمر" ففيه أربعة مذاهب:

الأول: منع الصرف، وهو الصحيح، لشبه الوصفية ووزن الفعل.

الثاني: الصرف، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه؛ لأن الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير.

الثالث: إن سمي بـ"أحمر" رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير؛ لبقاء الوصفية بعد التنكير.

وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري.

الرابع: أنه يجوز صرفه وترك صرفه.

إذا سمي بـ"أفعل التفضيل". مجردا من "من" ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع؛ لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة "من" لفظا أو تقديرا.

فإن سمي به مع "من" ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً.

الثاني: التصغير المزيل لأحد سببي منع الصرف، نحو: (حميد، وعمير، وسريحين، وجنيدل) فإنها بالتصغير صارت مصروفة.

وما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام:

(أ) ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا، نحو: (بعلبك، وطلحة، وزينب، وحمراء وسكران، وإسحق، وأحمر، ويزيد)؛ لأن سبب المنع قائم في التكبير وفي التصغير.

(ب) وما لا ينصرف مكبرا، وينصرف مصغرا.

(ت) وما لا ينصرف مصغرا، وينصرف مكبرا، نحو: (تحلى، وتوسط، وترتب، وتهبط) أعلاما، فإن تصغيرها: (تحلى، وتوسط، وترتب، وتهبط) على وزن مضارع (بيطر) وهو (تبيطر) فالتصغير كمل لها سبب المنع، فمنعت من الصرف فيه، دون أن تمنع مكبرة.

(ث) وما يجوز فيه الوجهان مكبرا يتحتم منعه مصغرا حو (هند وهنيدة)، فلك فيه مكبرا وجهان، وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف.

الثالث: إرادة التناسب، كقراءة نافع والكسائي: "سلا سلا وأغلا لا وسعيرا"، وقوله سبحانه: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا ۖ قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ ۙ﴾ [سورة الإنسان آية: ١٦] وقراءة الأعمش بن مهران: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۙ﴾ [سورة نوح آية: ٢٣].

الرابع: الضرورة، والصرف واجب في الضرورة، كقول امرئ القيس:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَذَرَ خَذَرٌ عُنِيزَةٌ
فَقَالَتْ لَكَ الْوِيلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي
كقول أمية بن الصلت:

وَأَتَاهَا أَحِمَرٌ كَأَخِي السَّهْـ
مَ يَعْضُبُ فَقَالَ: كُونِي عَقِيرًا
وكقول امرئ القيس:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ
سَوَالِكَ نَقَبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبِ
وهو كثير، والتنوين يكون وجوبا في الضرورة، وجوازا في التناسب،

وقد اختلف في نوعين:

أحدهما: ما فيه ألف التأنيث المقصورة، فمنع بعضهم صرفه للضرورة، قال:
لأنه لا فائدة فيه؛ لأنه يزيد بقدر ما ينقص: ورد بقول المثلث بن رياح المزني:

إِنِّي مَقْسَمٌ مَا مَلَكَتُ فِجَاعِلٌ جزءًا لآخرتي، ودنيا تنفعُ

بتنوين "دنيا" هكذا أنشده ابن الأعرابي.

الآخر: "أفعل من" منع الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا: "لأن حذف تنوينه
لأجل "من" فلا يجمع بينهما".

ومذهب البصريين جوازه؛ لأن المانع هو الوزن والوصف لا "من"

حكم المنقوص غير المنصرف

الأسماء المنقوصة غير المتصرفة تجرى مجرى: "جوار" و "غواش".

ومثل: (جوار، وغواش) يلحقه التنوين رفعاً وجراً، يستوي في ذلك أن يكون معرفة أو نكرة.

فمثاله في غير التعريف: "أعيم" تصغير "أعمى"، فإنه غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التنوين رفعاً وجراً، نحو: "هذا أعيم، ومررت بأعيم، ورأيت أعيم".

والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة، وحذف الياء، والإتيان بالتنوين لا خلاف فيه.

ومثاله في التعريف "قاض" اسم امرأة، فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية، و "يعيل" تصغير "يعلي" مسمى به، فإن غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة.

وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى أن نحو: "قاض" اسم امرأة، و "يعيل" يجرى مجرى الصحيح في ترك تنوينه، وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون:

قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يَعلِيَا لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مَقْلُوبَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة، كقول الفرزدق:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

والأصل: "مولى موال" ولكنه نصبه للضرورة، ولم ينونه؛ لأنه جعله بمنزلة غير المعتل الذي لا ينصرف.

منع صرف المصروف

الاسم المصروف قد يمنع من الصرف للضرورة، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي، وأباه سائر البصريين؛ لكونه خروجاً على الأصل.

والصحيح الجواز، واختاره ابن مالك لثبوت سماعه، ومن ذلك قول العباس بن مرداس:

وما كان لحصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
وكقول دوسر القريعي:
وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليل وعن هند
وقول الأخطل:

طلب الأزارق بالكتائب إذا هوت
بشبيب غائلة النفوس غدور
وقول الأصبع العدواني:

وممن وكدوا عامر ذو الطول وذو العرض
وأنشدوا:

ومصعب حين جد الأمر أكبرها

إلى غير ذلك مما جاء في أشعار العرب.

وقد تأول ذلك أبو العباس المبرد، وروى شيئاً منها على غير ما روه.

فأما بيت عباس فإنه الرواية الصحيحة: يفوقان شيخي في مجمع، وإن صحت

روايتهم فإنه جعل "مرداس" قبيلة، لتقدمه وكثرة أشياعه.

وأما "عامر ذو الطول" فأبو القبيلة، ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها فلم يصرفه، ثم رد الكلام في الصفة إلى اللفظ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ [سورة هود آية: ٦٨] صرف الأول جعله أبا للقبيلة، ومنعه الصرف ثانياً؛ لأنه جعله نفس القبيلة.

وأما قوله: "ومصعب حين جد الأمر" فإن الرواية الصحيحة "وأنتم حين جد الأمر" وإن صحت الرواية المذكورة، فيحمل على إرادة القبيلة.

فائدة العدل:

فائدة:

ذكر بعض العلماء أن للعدل في الأعلام فائدتين:

إحداهما: لفظية، وهي التخفيف.

والأخرى معنوية، وهي تمحيص العلمية؛ لأنه لو قيل: "عامر" لتوهم أنه صفة.

فإن ورد "فعل" مصروفاً، وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو: "أدد" وهو عند سيبويه من "الود" فهمزته عن واو، وعند غيره من "الإد" وهو العظيم، فهمزته أصلية.

فإن وجد في "فعل" مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً، نحو: طوى "فإن منعه من الصرف للتأنيث والعلمية، وتأنيثه باعتبار البقعة، وهو تأنيث معنوي. وتوينه باعتبار المكان لغة فيه، قرئ بها في السبع.

ونحو: "تتل" اسم أعجمي، فالمانع له العلمية والعجمة، عند من يرى منع الثلاثي الأعجمي، لأنه لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره.

obeikandi.com

تقسيم الاسم باعتبار آخره إلى مقصور وممدود وغيرهما

لمعرفة نوع الاسم يجب أن ننظر إلى آخره:

أولاً: المقصور: وهو الاسم الذي آخره ألف لازمة.

ومن أمثلة الاسم المقصور: (ذكرى، وشكرى) فإذا نظرنا إلى كلمة "ذكرى"، نجدها اسماً معرباً آخره ألف لازمة.

وهناك بعض الكلمات التي آخرها ألف، ولا نسميها أسماء مقصورة؛ مثل: (دعا، هذا، رجلان):

لأن (دعا) فعل ماضي.

ولأن (هذا) اسم إشارة مبني.

ولأن (رجلان) الألف بها ألف غير لازمة. ألا ترى أن ألف المثني تنقلب ياء في حالتي النصب والجر؛ فتقول: (رأيت رجلين).

ثانياً: الممدود: إذا كان الاسم آخره همزة قبلها ألف زائدة، سمي ممدوداً.

ومن أمثلة الاسم الممدود: (السماء) فإذا نظرنا إلى كلمة (السماء)، نجدها اسم معرب آخرها همزة قبلها ألف زائدة.

وهناك بعض الكلمات التي آخرها همزة قبلها ألف زائدة، ولا نسميها أسماء ممدودة، مثل: (يشاء، ماء) فكلما منهما ينتهي بهمزة قبل ألف زائدة، ولا تسمى واحدة منها "ممدوداً".

لأن (يشاء) فعل مضارع، وليس اسم معرب.

لأن (ماء) الألف التي قبل الهمزة فيها أصلية.

ثالثاً: المنقوص: إن كان الاسم آخره ياء قبلها ألف زائدة، سمي منقوصاً.

ومن أمثلة الاسم المنقوص "الداعي".

رابعاً: الاسم الصحيح: ومن أمثلته: "قلب، حجر، قتيل"، وهذه الأسماء صحيحة.

وينقسم كل من الاسم المقصور والمدود إلى سماعي وقياسي:

أولاً: المقصور القياسي: مثل: "هوى" حيث أنه مصدر معتل مفتوح ما قبل الآخر، وله نظير من الصحيح واجب فيه زيادة ألف قبل آخره، مثل: (أسف أسفا).

ثانياً: المدود القاسي: مثل: "اهتداء" حيث أنه مصدر لمعتل وقبل آخره ألف زائدة، وله نظير من الصحيح واجب فيه زيادة ألف قبل آخره، مثل: (انتصر انتصاراً).

وبعد أن عرفنا الاسم المقصور، والمدود، والمنقوص، والصحيح، نعود إلى تقسيم الاسم باعتبار آخره:

تقسيم الاسم باعتبار آخره

ينقسم الاسم باعتبار حرفه الأخير إلى خمسة أقسام: صحيح، وشبيه بالصحيح، ومنقوص، ومقصور، وممدود:

(أ) الاسم الصحيح: هو ما كان آخره حرفاً صحيحاً، مثل: (هاشم، وقلم).
(ب) الاسم الشبيه بالصحيح: وهو ما كان آخره واوا، أو ياء، قبلها ساكن صحيح، مثل: (دلو، وظبي).

(ت) الاسم المنقوص: وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء قبلها كسرة، مثل: (الداعي، النادي، والقاضي، والمحامي).

(ث) أما الاسم المقصور، واسم الممدود، فسوف نتكلم عن تقسيمهما إلى سماعي، وقياسي.

الاسم المقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف زائدة قبلها فتحة، كما سبق أن ذكرنا؛ مثل: (ذكرى، وبشرى، وهدي، ورضا، والفتى).

وبذلك يكون قد خرج "بالاسم" الفعل، مثل: (دعا، ويخشى) فلا يسمى مقصوراً، و "بالمعرب" المبني، مثل: (هذا، وإذا) وبالألف اللازمة، المثني المرفوع، مثل: (رجلان)؛ لأن الألف في آخر المثني ليست بلازمة، ألا ترى أن تنقلب ياء في حالتي النصب والجر.

فائدة:

المراد باللازمة: التي تبقى ولا تتغير في حالة الرفع والنصب والجر.

المقصور القياسي ومواضعه:

المقصور القياسي: هو الاسم المعتل الذي آخره ألف لازمة، وله نظير من الصحيح ملتزم فيه فتح ما قبل آخره، مثل: هوى "مصدر هوى"، ولحي "جمع لحية"، ومدى "جمع مدية".

ومن تلك الأمثلة نستطيع أن نعرف بعض مواضعه، وهي:

(أ) (فعل): مصدر الفعل المعتل اللازم، الذي على وزن "فعل"، مثل: (هوى: هوى، وعمى، وعمى: عمى، وجوى: جوى، وشقى: شقى). ونظيره من الصحيح: (أسف: أسفا).

(ب) (فعل): جمع فعلة، مثل: لحي "جمع لحية"، ومرى جمع مرية"، وحلى "جمع حلية". ونظيرها من الصحيح: قرب "جمع قربة"، ونعم "جمع نعمة".

(ت) (فعل): جمع فعلة، مثل: (مدى، ودمى) "جمع مدية، ودمية"، وهي الصورة من العاج ونحوه، وقوى "جمع قوة". ونظيرها من الصحيح: (حجج) "جمع حجة"، وقرب "جمع قربة".

فائدة:

وهناك مواضع أخرى لم يذكرها ابن عقيل؛ منها: اسم مفعول غير الثلاثي إذا كان معتلا، مثل: (معطى، ومصطفى). ونظيره من الصحيح: (محترم)، ومنها أفعل صفة سواء كانت للتفضيل "أقصى". ونظيره: أفضل، أم لا، مثل "أعمى". ونظيره: أحمر، وغير ذلك.

المقصور السماعي:

المقصور السماعي: كل اسم معرب آخره ألف لازمة، وليس له نظير من الصحيح واجب فيه فتح ما قبل آخره، مثل الفتى "واحد الفتیان"، والحجا: العقل، والثرى "التراب، والسنا: الضوء.

فائدة:

سمي سماعياً؛ لأن مرجعه السماع من العرب.

الممدود: هو الاسم الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، مثل: (سما، وبناء، وخضراء، وكساء، ورداء).

فخرج بالاسم: الفعل، مثل: (يشاء)، فلا يسمى ممدوداً، ويقلبها ألف زائدة ما كان قبلها ألف أصلية، مثل: هاء، وآء "جمع آء" وهو شجر.

وأصل ما: موه على وزن (فعل)، قلبت الواو ألفاً، والهاء همزة، وعلى ذلك فالألف أصلية لأنها مبدلة من أصل.

وهمزة الممدود: تكون أصلية، مثل: (ابتداء، وإنشاء)، وتكون للتأنيث، مثل: (حسنا، وصحراء، وهيفاء، ونجلاء)، ومنقلبة عن أصل، واوا، أو ياء، مثل: (سما، وبناء). وتكون للإلحاق، مثل: (علياء).

أقسام الممدود: ينقسم الممدود إلى: قياسي، وسماعي، وإليك أولاً القياسي ومواضعه:

الممدود القياسي ومواضعه: هو الاسم المعتل الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، وله نظير من الصحيح ملتزم فيه ألف قبل آخره، مثل: (اهتداء، وإعطاء)،

وله مواضع منها:

(أ) أن يكون الاسم مصدرا للفعل "المعتل" المبدوء بهمزة وصل، مثل: (اهتدى: اهتداء، وارعوى: ارعواء، وارتأى: ارتناء، واستقص: استقصاء). ونظيره من الصحيح: (اقتدر: اقتدارا، واستخرج: استخرجا).

(ب) أن يكون مصدرا لـ "أفعل" المعتل، مثل: (أعطى: إعطاء، وأهدى: إهداء). ونظيره من الصحيح: (أكرم: إكراما).

فائدة:

هناك مواضع أخرى لم يتعرض لها ابن عقيل، ومنها: مفرد "أفعله"، مثل: (كساء: أكسية، ورداء: أردية).

الممدود السماعي: هو الاسم الذي آخره همزة، قبلها ألف زائدة، وليس له نظير من الصحيح ملتزم فيه ألف قبل آخره، مثل: السنا "بمعنى الشرف"، والثناء "بمعنى كثرة المال"، والخذاء "النعل"، والفتاء "بمعنى حداثة السن".

قصر الممدود ومد المقصور: أجمع البصريون والكوفيون: على جواز قصر الممدود للضرورة، مثل قول الشاعر:

لأبْدَ مَنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

يريد الشاعر "صنعاء" الممدودة، فقصرها لضرورة الشعر.

أما مد المقصور، ففي جوازه خلاف، فالبصريون منعه، والكوفيون أجازوه

في الضرورة، واستدلوا بقول الشاعر:

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ^(١)
فقد مد الشاعر "الهاء" للضرورة، وهو في الأصل "الها" مقصورا.

فائدة:

هذا البيت منسوب لأبي المقدام الراجز.

(١) ويا لك: كلمة تعجب. الشيشاء: التمر الرديء. ينشب: يتعلق. المسعل: موضع السعال من الخلق.
اللهاء: جمع لها، كحصى وحصاة، وهي لحمه مطبقة في أقصى سقف الخلق. والمعنى: أنه يتعجب
رداءة "التمر" الذي يعلق بحلقه.

تشية المقصور والممدود وغيرهما

عند تشية الاسم: تلحق آخره علامة التشية، ولا يحذف من آخره شيء أبداً، غاية الأمر أن ألف المقصور تقلب واوا، أو ياء، ولا تبقى؛ لأنها لا تقبل الحركة، وأن همزة الممدود تارة تبقى، وتارة تقلب واوا، وجوبا، أو جوازا، فمثلاً:

المفرد

التثنية

رجلان، قاضيان، فتيان

رجل، قاض، فتى

مستشفيان، متيان، إلوان

مستشفى "متى، إلى"

الرفاءان، حسناوان

رفاء، حسناء

البناءان، البناوان

بناء

ونجد أن:

- (أ) رجل: اسم صحيح، لم يتغير آخره عند التشية، فقليل: رجلان.
- (ب) قاض: منقوص، ولم يتغير آخره عند التشية، وردت الياء المحذوفة: قاضيان.
- (ت) فتى: اسم مقصور، وألفه ثالثة، فردت إلى أصلها الياء، فقليل: فتيان، ولو كان أصلها الواو، ترد إلى الواو، مثل: عصي، وعصوان.
- (ث) مستشفى: مقصور، وألفه تجاوزت الثلاثة أحرف، فقلبت ياء، فقليل: مستشفيان.

(ج) وأما "متى، وإلى" علمين، فالألف فيها ثالثة، مجهولة الأصل قلما أملتها

إلى الياء في "متى" قلبتها ياء في التثنية، فقلت: متيان، ولما لم تملها في "إلى" قلبتها واوا، فقلت: إلوان.

(ح) ونجد: رفاء: ممدود، وهمزته أصلية، فبقيت في التثنية، فقليل: رفاءان.

(خ) وحسنا: همزته للتأنيث، فقلبت واوا وجوبا، فقليل: حسناوان.

(د) وأما بناء: فهمزته منقلبة عن أصل "إذ أصلها الياء" فلك بقاؤها أو قلبها واوا، فتقول: بناءان، وبناءوان.

الخلاصة:

كيفية تثنية الاسم: أن نلحق بآخره علامة التثنية، وهي الألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر.

ثم وإن كان الاسم صحيحا، أو منقوصا، فلا تغيير في آخره، مثل: رجل، وجارية، وقاض، تقول: رجالان، وجاريتان، وقاضيان، وترد ياء المنقوص إن كانت محذوفة، مثل: داع، وداعيان، ومستغن، ومستغنيان.

وإن كان الاسم مقصورا، فلا بد من تغيير آخره، وإن كان ممدودا فقد تتغير همزته، وقد تبقى.

تثنية المقصور: لا بد من تغيير ألف المقصور عند التثنية، فتقلب ياء في ثلاثة مواضع، وواوا في موضعين: فتقلب ياء:

(أ) إن كانت رابعة فأكثر "خامسة أو سادسة"، مثل: (ملهى، ومستشفى)، تقول: (في بلدنا ملهيان، ومستشفيان)، ومثل: (فتوى وفتويان، وليلى وليليان).

(ب) وإن كانت ثالثة وأصلها ياء، مثل: (فتى، ورحى)، تقول: (فتيان،

ورحيان)، ومثل: (هدى وهديان، وحمى وحميان).

فائدة:

إذا أدى: القلب إلى اجتماع ثلاث ياءات. حذفنا واحدة منها تخفيفاً، مثل: (ثريا، وثرين).

ت) وإن كانت ثلاثة مجهولة الأصل وأملت، مثل: متى "علما على شخص" تقول: متيان.

فائدة:

الأمالة: أن تنطق بالألف قريبة من الياء وتقلب الألف واو في موضعين هما:

أ) إن كانت ثلاثة وأصلها واو، مثل: (عصى، وقفى)، تقول: (عصوان، ووقفوان)، ومثل: (رضى ورضوان)، و (علا وعلوان).

ب) وإن كانت ثلاثة مجهولة الأصل، ولم تمل، مثل: إلى "علما"، تقول: "إلوان".

تثنية الممدود:

وتثنية الممدود: تتوقف على معرفة نوع الهمزة؛ لأن الهمزة: إما أن تكون أصلية، أو للتأنيث، أو مبدلة من الأصل، أو للإلحاق.

أ) فإن كانت أصلية: وجب إبقاؤها، مثل: (رفاء، ووضاء، وقراء)، تقول: (رفاءان، ووضاءان، وقراءان).

ب) وإن كانت الهمزة للتأنيث، مثل: (صحراء، وحسناء، وحمراء) وجب قلبها واوا، على المشهور، تقول: (صحراوان، وحسناوان، وحمراوان).

ت) وإن كانت الهمزة منقلبة عن أصل، "واو أو ياء"، مثل: (بناء، وكساء،

وحياء)، جاز الوجهان: بقاء الهمزة، وقلبها واوا، تقول: (كساءان، وكساوان، وبناءان، وبنائوان، وحياءان، وحيائوان)، والأكثر بقاء الهمزة.
 ث) وإن كانت للإلحاق، مثل: (علباء، وقوباء)، جاز الوجهان أيضا، تقول: (علباوان، وعلباءان، وقوباوان، وقوباءان)، والأكثر قلبها واوا.

فائدة:

علباء: اسم لبعض أعصاب صفحة العنق، وهي ملحقة بقرطاس، ومثلها: قوباء: اسم مرض.

شدوذ القاعدة:

وإذا قد عرفت قاعدة تثنية المقصور والمدود، فما جاء مخالفا لتلك القاعدة فشاذ، مثل قولهم: الخوذلان في تثنية الخوذلى (مشية فيها تبختر)، ووجه الشذوذ فيه حذف الألف، والألف لا تحذف، والقياس: الخوذليان، بقلب الألف ياء؛ لأنها خامسة.

وكذا شذا قولهم في حمراء: حمرايان، أو حمراءان، والقياس، حمراوان بقلب الهمزة واوا، لأنها للتأنيث، وكذلك شد قولهم في كساء: كسايان، والقياس: كساوان، أو كساءان؛ لأن الهمزة بدل من أصل "واو".

الخلاصة:

أ) تلحق بالاسم علامة التثنية "المعروفة" وإن كان الاسم صحيحا مثل: محمد، أو منقوصا، مثل: القاضي، لا يتغير آخره، تقول: المحمدان قاضيان.
 ب) إن كان الاسم مقصورا تقلب ألفه ياء في ثلاثة مواضع:

- إن كانت زائدة على ثلاثة، مثل: مستشفى، ومستشفيان.
- إن كانت ثلاثة أصلها ياء، مثل: فتى، وفتيان - وهدى، وهديان.
- إن كانت ثلاثة مجهولة الأصل وأميلت، مثل: متى، ومتيان.
- وتقلب واوا في موضعين:
- إن كانت ثلاثة أصلها واوا، مثل: عصا، وعصوان - ورضا، ورضوان.
- إن كانت ثلاثة مجهولة الأصل ولم تمل، مثل: إلى، وإذا "علمين".
- ث) وإن كان الاسم ممدودا، فالممدود أربعة أنواع:
- أ) ما تبقى همزته وجوبا، وذلك: إن كانت أصلية، مثل: (قراء، وقراءان).
- ب) ما تقلب فيه الهمزة واوا "وجوبا" على المشهور، وذلك إن كانت للتأنيث، مثل: (صحراء، وصحراوان).
- ت) ما يجوز فيه الوجهان: إبقاء الهمزة وقلبها واوا، والأرجح الإبقاء، وهو ما كانت همزته منقلبة عن أصل، مثل: (كساء، وبناء).
- ث) ما يجوز فيه الوجهان، والأكثر القلب، وهو ما كانت همزته للإلحاق، ما: كعلباء.

المعرب بالحروف

جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم: هو اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون رفعاً، وياء ونون نصباً وجراً، على آخره.

صالح للتجريد عن هذه الزيادة، وعطف مثله عليه، بدون تغيير في صورة مفردة.

إلا إذا كان: مقصوراً، أو منقوصاً، أو ممدوداً - فالمقصود: تحذف ألفه وتبقى الفتحة قبل الواو والياء دليلاً عليها، مثل: (مصطفون، ومصطفين).

والمنقوص: تحذف ياءه ويضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء للمناسبة، نحو: (هادون، وهادين).

والممدود: يُعامل معاملته في الثنية، نحو: (الصحراؤون، والإنشؤون، والعلباءون: أو العلباؤون، والسماءون، أو السماوون).

ولا يجوز جمع هذه الألفاظ جمع مذكر سالم إلا إذا جعلت أعلاماً لذكور عقلاء.

وجمع المذكر السالم: يرفع بالواو نيابة عن الضمة، مثل: (فرح المؤمنون).

وينصب بالياء نيابة عن الفتحة، مثل: (احترم المتأدين).

ويجر بالياء نيابة عن الكسرة، مثل: (انظر إلى المهذيين).

ونون جمع المذكر السالم الواقعة بعد كل من الواو والياء، مفتوحة وهي عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

ويشترط في الذي يجمع هذا الجمع أن يكون علماً، أو صفة.

فلا يجمع ما كان من الأسماء غير علم ولا صفة، مثل: (رجل، و غلام)، إلا إذا صُغِرَا ليكونا بمنزلة الصفة - ولا يجتمع أيضاً ما كان علماً أو صفة لمؤنث، مثل: (مريم، وحائض، ومرضع)، ولا نحو: (طلحة، وحمة، وفهامة)، لاشتغالها على التاء.

ولا يُجمع أيضاً غير العاقل، مثل: (لاحق، وسابق) للفرس.

ولا يُجمع أيضاً المركبات، مثل: (معدى كرب، وجاد المولى).

وإذا أريد منها الدلالة على الجمع أبقيته على لفظه وأضيفت إليه: (ذووا، رفعاً - وذوي، نصباً وجراً) بمعنى أصحاب هذا الاسم، ولا يجمع أيضاً المعرب بحرفين. كالمسمى به من المثنى والجمع، مثل: (حسين، والمحمدين)، علمين.

ولا تجمع أيضاً الصفات التي من باب "فعلان" الذي مؤنثه "فعلى"، مثل: (غضبان، وغضبي)، ولا الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، مثل: (صبور، وجريح)؛ لعدم قبولها التاء، وعدم دلالتها على التفضيل.

ومما يجمع أيضاً جمع مذكر سالم: الأسماء المنسوبة، مثل: (مصري، ولبناني، وعراقي)، فنقول: (مصريون، ولبنانيون، وعراقيون).

والعلم: يشترط فيه أن يكون لمذكر، عاقل، خالياً من "تاء التأنيث"، ومن التركيب، ومن الإعراب بحرفين، مثل: (صالح، وحامد).

والصفة: يشترط فيها أن تكون لمذكر، عاقل، خالية من "تاء" قابلة لها في التأنيث، أو دلالة على التفضيل، مثل: (كاتب، وأكبر).

وليست من باب (أفعل فعلاء)، ولا (فعلان فعلى)، ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، مثل: (عروس، وحكيم).

ويُلحق بهذا الجمع أربعة أنواع:

بخلاف اسم الجمع الذي يدل، على الجماعة وليس له واحد من لفظه، ولا يكون على وزن الجموع، مثل: (قوم، وجيش، ورهط)، وبخلاف اسم الجنس الجمعي الذي يدل على الجماعة.

ويُفرق بينه وبين مفرده "بالتاء، أو الياء"، مثل: (شجر، وترك).

وأولى هذه الملحقات: أسماء جموع، وهي: (أولوا، وعالمون، وعشرون إلى التسعين).

و"أولوا": بمعنى أصحاب، اسم جمع لذو بمعنى صاحب.

و"عالمون": اسم جمع عالم، وهو أصناف الخلق (عقلاء أو غيرهم).

الثاني: جموع تكسير، وهي: (بنون، وحرون^(١)، وأرضون، وسنون، وبابه).

وضابطه: كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر، مثل:

(عضة، وعضين) بمعنى الكذب والبهتان، ومثل: (عزة، وعزين) بمعنى الفرقة من الناس، ومثل: (ثبة، وثبين) بمعنى الجماعة.

فلا تجمع (شجرة، وثمره) لعدم الحذف، ولا (زنة، وعدة)؛ لأن المحذوف منهما (التاء).

(١) جمع حرة: وهي أرض ذات حجارة سود.

ولا مثل: (يد، ودم) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة (وخالف ذلك: أبون، وأخون)؛ لجمعهما مع عدم التعويض، ولا مثل: (اسم، وأخت، وبنت)؛ لأن العوض غير الهاء، ولا مثل: (شاة، وشفة)؛ لأنهما كسرا على (شفاة، وشياه).

الثالث: جموع تصحيح لم تستوف شروط جمع المذكر السالم، مثل: (أهلون، ووابلون)؛ لأن: (أهلا، ووابلا) ليسا علمين ولا صفتين؛ ولأن وابلا لغير العاقل.

الرابع: ما سمي به من هذا الجمع، مثل: (عابدين) وما ألحق به، (كعلين^(١)).

(١) علين: أعلى الجنة. واعلم أن ما سمي به والملحق بجمع المذكر السالم يجوز في إعرابه أن يعرب بالحركات منونة مع لزومه بالياء: كحين، أو لزومه الواو: كعربون. وإعرابه: بالحركات الظاهرة على النون منونة أيضًا.

النوع الثالث من المعرب بالحروف

الأسماء الستة

الأسماء الستة، هي: (أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهنوك^(١)).

وهي: ترفع بالواو نيابة عن الضمة، مثل: (حضر أخوك).

وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، مثل: (عظم أباك).

وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، مثل: (تفاهم مع حميك^(٢)).

ولا تُعرب الأسماء الستة هذا الإعراب إلا بشروط.

وهذه الشروط منها ما يشترط في كلها، ومنها ما يشترط في بعضها،

فأما الشروط التي تشترط في كلها فأربعة شروط:

الأول: أن تكون مفردة: فلو تُنبت أعربت إعراب المشئ، فتقول: (أبولك

وباك، وتأدب في حضرة أبويك).

ولو جمعت جمع مذكر سالم أعربت أيضًا إعرابه بالحركات الظاهرة في آخره،

كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [سورة الحجرات آية: ١٠]، ﴿ فَأَصْبَحْتُ

بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٠٣].

الثاني: أن تكون مكبرة، فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة، فتقول: (هذا

(١) الهن: كناية، ومعناه شيء.

(٢) الحم: أقارب الزوج أو الزوجة.

أبى، ورأيت أبا، ومررت بأبي).

الثالث: مضافة، فلو قطعت عن الإضافة أعربت أيضًا بالحركات الظاهرة، مثل: (وله أخ، أو: أخت، وإن له أخا، وبنات الأخ).

الرابع: تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فلو أضيفت إلى ياء المتكلم، تعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم، مثل: (احترمت أبي، وأخي الأكبر).

وأما الشروط التي تختص ببعضها دون بعض - ففي الألفاظ الآتية:

(أ) كلمة "فوك" لا تعرب إعراب الأسماء الستة إلا بشرط واحد، وهو: (خلو آخرها من الميم)، فلو اتصلت بها الميم أعربت بالحركات الظاهرة. فتقول: (نظرت إلى فم حسن).

(ب) كلمة "ذو" لا تعرب إعراب الأسماء الستة إلا بشرطين:

الأول: أن تكون "ذو" بمعنى صاحب فإن لم تكن بهذا المعنى بأن كانت موصولة، فهي مبنية، مثل: (جاء ذو قام).

الثاني: أن يكون الذي تضاف إليه "اسم جنس ظاهرا غير وصف"، مثل: (ذو العقل يشقى في النعيم بعقله).

(ت) كلمة "هزن" الأفصح فيها النقص (أي حذف لامها) وإعرابها بالحركات الظاهرة على النون (وقليل فيها الإتمام وإعرابها بالحروف)، مثل: (ظهر هنوك، واستر هناك، وانظر إلى هنيك).

والخلاصة:

أنه يجوز في "الأب، والأخ، والحم" ثلاثة أعراب:

- أ) الإعراب بالحروف، فتقول: (هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك).
- ب) الإعراب مقصورا على الألف في الأحوال الثلاثة، فتقول: (هذا أباك ورأيت أباك، ومررت بأباك).
- ت) الإعراب بالحركات الظاهرة "محذوفة الأواخر" في الأحوال الثلاثة، فتقول: (هذا أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك).

obeikandi.com

المعرب بالحروف

الأفعال الخمسة

الأفعال الخمسة: هي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.

صور الأفعال الخمسة:

الأول: ألف الاثنين للمخاطب، مثل: (أنتما تحبان مصر).

الثاني: ألف الاثنين للغائب، مثل: (هما يحبان مصر).

الثالث: واو الجماعة للمخاطب، مثل: (أنتم تحبون مصر).

الرابع: واو الجماعة للغائب، مثل: (هم يحبون مصر).

الخامس: ياء المخاطبة، مثل: (أنت تحبين مصر).

وهي ليست خمسة في العدد، ولكنها تأتي على هذه الصورة الخمس صورتين مع ألف الاثنين (للمخاطب والغائب)، وصورتين مع واو الجماعة (للمخاطب وللغائب) وصورة واحدة لياء المخاطبة.

إعرابها: ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، كما في قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاَسْتَمِعُوا لَهُٓ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُٓ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [سورة الحج آية: ٧٣].

فالفعل: تدعون: مرفوع؛ لأنه لم يسبقه ناصب أو جازم، وعلامة رفعه ثبوت النون.

والفعل: يخلقوا: منصوب؛ لأنه سبقه أداة نصب، وعلامة نصبه حذف النون.

والفعل: يستنقذوه: مجزوم؛ لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف النون.

موانع صرف الاسم

قال ابن هشام: باب موانع صرف الاسم تسعة يجمعها:

وَزْنُ الْمَرْكَبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ يَزْدُ تَأْنِيثًا

مثل: (أحمد، وأحمر، وبعلبك، وإبراهيم، وعمر، وآخر، وأحاد، وموحد، إلى الأربعة، ومساجد، ودنانير، وسلمان، وسكران، وفاطمة، وطلحة، وزينب، وسلمى، وصحراء).

فألف التأنيث والجمع الذي لا نظير له في الآحاد كل منها يستأثر بالمنع، والبواقي لا بد من مجامعة كل علة منهن للصفة أو العلمية.

وتتعين العلمية مع التركيب، والتأنيث والعجمة.

وشرط العجمة: علمية في العجمية، وزيادة عن الثلاثة.

والصفة، أصالتها وعدم قبولها التاء، فمثلا: (عريان، وأرمل، وصفوان، وزينب) - بمعنى قاس، وذليل منصرفة.

ويجوز في نحو: "هند" وجهان: بخلاف: (زينب، وسقر، وبلخ)، وكعمر عند تميم باب حذام، إن لم يختتم براء "كسفار، وأمس" لمعين إن كان مرفوعا، وبعضهم لم يشترط فيها، وسحر عند الجميع إن كان ظرفا معينا.

والأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف، وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذ وجد فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامها، وقد جمع العلل التسع في بيت واحد من قال:

اجْمَع وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ

رَكَّبَ وَزْدَ عُجْمَةً فَالْوَضْفُ قَدْ

العلة الأولى: وزن الفعل، وحقيقته:

أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل.

أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مساو له في وزنه، فالأول كأن تسمى رجلاً "قتل" بالتشديد أو "ضرب"، أو نحوه من أبنية ما لم يسم فاعله، أو "انطلق" ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل، فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل، والثاني مثل: "أحمد، ويزيد، ويشكر، ونرجس" علماً.

العلة الثانية: التركيب، وليس به تركيب الإضافة كإمريئ القيس؛ لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة، فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة، ولا تركيب الإسناد: (كشاب قرناها، وتأبط شرا)، فإنه من باب المحكي، ولا التركيب المزجي المختوم بويه مثل: (سيبويه، وعمرويه)؛ لأنه من باب المبنى والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب، وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم بويه، مثل: (بعلبك، وحضر موت، ومعد يكر).

العلة الثالثة: العجمة، وهي أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية: (كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب).

وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: (محمد ﷺ، وصالح، وشعيب، وهود) صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

ويشترط لاعتبار العجمة أمران:

أحدهما: أن تكون الكلمة علما في لغة العجم كما مثلنا، فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علما وجب صرفها وذلك بأن تسمى: (رجلا بلجام، أو ديباج).

الثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف؛ فلهذا انصرف نوح ولوط، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ نُجَيْنَهُمْ﴾ [سورة القمر آية: ٣٤]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [سورة نوح آية: ١].

ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب.

العلة الرابعة: التعريف والمراد به تعريف العلمية؛ لأن المضمرة والإشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب، لأنها مبنيات كلها، وهذا دخلته الأداة أو أضيف الجر بالكسرة، فاستحال اقتضاؤها الجر بالفتحة "وحيث أنه فلم يبق إلا تعريف العلمية".

العلة الخامسة: العدل وهو: تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي.

وهو على ضربين: واقع في المعارف، وواقع في الصفات.

فالواقع في المعارف يأتي على وزنين:

أحدهما: "فعل"، وذلك في المذكر وعدله عن "فاعل": (كعمر، وزحل، وزفر، وجمع).

والثاني: "فعال"، وذلك في المؤنث وعدله عن فاعله، مثل: (حدام، وقطام،

ورقاش). وذلك في لغة تميم خاصة، فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر، قال الشاعر:

أَتَارَكُهُ تَدْلُهَا قَطَامٌ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ
وقال الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدُّوْهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
فإن كان آخره راء "كسفار" - اسم لماء، وحضار لكوكب، ووبار لقبيلة، فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر، ومنهم من لا يوافقهم، بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف.

ومما اختلف فيه التميميون أيضًا "أمس" الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك، فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه معدول عن الأمس، فيقول: "مضى أمس بما فيه"، ويبنيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام، فيقول: "اعتكف أمس" و "ما رأيته مذ أمس"، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا.

وأما "سحر" فجميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين:

أحدهما: أن يكون ظرفا.

والثاني: أن يكون من يوم معين، كقولك: "جئتكَ يوم الجمعة سحر"؛ لأنه حيثئذ معدول عن السحر، كما قدر التميميون "أمس" معدولا عن "الأمس" فإن كان سحر غير يوم معين انصرف كقوله تعالى: ﴿نَجِّنَهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [سورة القمر آية: ٣٤].

والواقع في الصفات ضربان:

فالواقع في العدد يأتي على صيغتين: (فعال، ومفعول)، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما، تقول: (أحاد، وموحد - وثناء، ومثنى وثلاث ومثلث، ورباع ومربع)، فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأن "أحاد" معناه واحد واحد، و"ثناء" معناه اثنان اثنان، وكذا الباقي، قال الله تعالى: ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مِّثْنَىٰ وَتِلْكَ وَرُئِيعٌ﴾ [سورة فاطر آية: ١].

فمثنى وما بعده صفة لأجنحة، والمعنى والله أعلم: أولى أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة.

وأما قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى»؛ فمثنى الثاني للتأكيد، لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول.

والواقع في غير العدد "آخر"، وذلك في نحو قولك: "مررت بنسوة آخر" لأنها جمع الأخرى، وأخرى أثنى آخر، ألا أنك تقول: (جاءني رجل آخر، وامرأة أخرى).

والقاعدة: أن كل (فعلي) مؤنثة (أفعل) لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالآلف واللام أو بالإضافة: (كالكبرى، والصغرى - والكبر، والصغر)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا لِاحِدَى الْكُبَرَى﴾ [سورة المدثر آية: ٣٥].

ولا يجوز أن تقول: "صغرى" ولا "كبرى" ولا "صغرى"، ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم: (فاصلة كبرى، وفاصلة صغرى) ولحنوا أبانواس في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حصباءٌ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فكان القياس أن يقال: "الأخر" ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال، فقالوا: "آخر" كما عدل التميميون الأمس عن الأمس، وكما عدل جميع العرب "سحر" عن السحر، قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [سورة البقرة آية: ١٨٤].

العلة السادسة: الوصف: (كأحمر، وأفضل، وسكران، وغضبان)، ويشترط لاعتباره أمران:

أحدهما: الأصالة، فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها، وذلك كما إذا أخرجت "صفوانا، وأربنا" عن معناهما الأصلي - وهو الحجر الأملس، والحيوان المعروف - واستعملتها بمعنى: قاس وذليل، فقلت: (هذا قلب صفوان، وهذا رجل أرنب) فإنك تصرفهما، لعروض الوصفية فيهما.

الثاني: أن لا تقبل: الكلمة تاء التأنيث، فلهذا تقول: (مررت برجل عريان، ورجل أرمل) بالصرف لقولهم في المؤنثة: (عريان، وأرملة)، بخلاف "سكران" و "أحمر" فإن مؤنثهما (سكرى، وحمراء) بغير التاء.

العلة السابعة: الجمع، وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد، وهو نوعان:

أ) (مفاعل): كمساعد، ودراهم.

ب) (مفاعيل): كمصاييح، وطواويس.

العلة الثامنة: الزيادة، والمراد بها الألف والنون الزائدتان، نحو: (سكران، وعثمان).

العلة التاسعة: التأنيث، وهو على ثلاثة أقسام:

تأنيث بالألف: (كحيلي، وصحراء).

وتأنيث بالتاء: (كطلحة، وحمة).

وتأنيث بالمعنى: (كزينب، وسعاد).

وتأثير الأول منها: في منع الصرف لازم مطلقاً من غير شرط.

وتأثير الثاني: مشروط بالعلمية.

وتأثير الثالث: كنتأثير الثاني، لكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف، وتارة

يؤثر جوازها، فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور، وهي: إما بالزيادة

على ثلاثة أحرف: (كسعاد، وزينب)، وإما تحرك الوسط: (كسقر، ولظي).

وأما العجمة كما وجور، وحمص، وبلخ.

والثاني: فيما عدا ذلك: (كهند، ودعد، وجل)، فهذه يجوز فيها الصرف

وعدمه، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَرَهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ^(١)

(١) لم: حرف نفي وحزم وقلب. وتلفع: مضارع مجزوم بلم. بفضل: جار ومجرور متعلق بتلفع.

ومثزر: مضاف وها مضاف إليه.

دعد: فاعل.

ولم: الواو حرف عطف، ولم: حرف نفي وحزم.

وتسق: فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بحذف ألفه.

ودعد: نائب فاعل. في العلب: جار ومجرور متعلق بتسق.

فهذه جميع العلل.

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يؤثر وحده ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى، وهو شيان: الجمع، وألف التانيث.

الثاني: ما يؤثر بشرط وجود العلمية، وهو ثلاثة أشياء، التانيث بغير الألف، والتركيب والعجمة، مثل: (فاطمة، وزينب، ومعد يكرب، وإبراهيم).

ومن ثم انصرف "صنجة" وإن كان مؤنثا أعجميا، و "صولجان" وإن كان أعجميا ذا زيادة، ومسلمة وإن كان مؤنثا وصفا، لانتفاء العلمية فيهن.

الثالث: ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين: العلمية، والوصفية، وهو ثلاثة أيضا: "العدل، والوزن، والزيادة".

مثال تأثيرها مع العلمية "عمر وأحمد، وسلمان"، ومثال تأثيرها في الصفة: "ثلاث، وأحمر، وسكران".

الإعراب

الإعراب: هو تغيير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا.

والإعراب في اللغة هو: الإظهار والإبانة، تقول: (أعرب عما في نفسي) - إذا أبنته وأظهرته.

أنواع الإعراب: أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم.

أ) الرفع والنصب: يشتركان بين الاسم والفعل. والمقصود من تغيير أحوال الأواخر تحولها من الرفع إلى النصب أو الجر، حقيقة أو حكماً.

ويكن هذا التحول بسبب تغيير العوامل، من عامل يقتضي الرفع على الفاعلية أو نحوها، إلى آخر يقتضي النصب على المفعولية أو نحوها، إلى آخر يقتضي الجر، وهلم جر.

وعلم أن هذا التغيير ينقسم إلى: لفظي، وتقديري، ومحلي:

أولاً: الإعراب اللفظي: هو ما لا يمنع من النطق به مانع، مثل: (جاء سليم، وقابلت سليماً، وأخذت من سليم).

ثانياً: الإعراب التقديري: هو ما يمنع من التلفظ به مانع من تعذر، أو استثقال أو مناسبة، مثل: (يدعو، والفتى، والقاضي، وغلامي) فكلها مرفوعة بضمّة مقدرة لا تظهر على أواخر هذه الكلمات لتعذرهما في "الفتى، والقاضي، وغلامي"، فكلها مرفوعة بضمّة مقدرة لا تظهر على أواخر هذه الكلمات لتعذرهما في "الفتى"، وثقلها

في "يدعو"، وفي "القاضي"؛ ولأجل مناسبة ياء المتكلم في "غلامي".

ثالثاً: الإعراب المحلي: هو ما يقع في المبنيات عليها البناء، مثل: (جاء هذا)، فاسم الإشارة مبني على السكون في محل رفع لأنه فاعل.

(ب) الرفع والنصب يشتركان بين الاسم والفعل.

(ت) الجزم أو الخفض يختص بالاسم.

(ث) الجزم يختص بالفعل "فلا اسم مجزوم، ولا فعل مخفوض".

إنما يختص الخفض بالاسم "أسباب ونتائج"، والجزم بالفعل، فصداً للتعاذل، فإن الجر ثقيل يجبر خفضه الاسم، والجزم خفيف يجبر ثقل الفعل.

وقد تبين أن أنواع الإعراب ثلاثة:

أولاً: قسم مشترك بين الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب.

ثانياً: قسم مختص بالأسماء وهو الخفض.

ثالثاً: قسم مختص بالأفعال وهو الجزم.

واعلم أن جميع الحروف مبنية، ولا محل لها من الإعراب، ومثلها أسماء الأفعال والأصوات.

وكذا الفعل الماضي إذا لم يقع معمولاً لأداة تؤثر فيه.

فالإعراب كما ذكرنا يشترك بين الأسماء والأفعال فقط، دون الحروف فلا يقع فيها إعراب قطعاً.

البناء

البناء: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال، وذلك مثل لزوم: "كم، ومن" السكون.

ومثل لزوم: "هؤلاء، وحزام، وأمس" الكسر.

ومثل لزوم: (منذ، وحيث) الضم.

ومثل لزوم: (أين، وكيف) الفتح.

والبناء في الحروف والأفعال أصلي: وإعراب المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة عارض.

والإعراب في الأسماء أصلي، وبناء بعضها عارض.

وللتوضيح أكثر، تقول:

يدخل البناء في أنواع الكلمة الثلاثة:

أولاً: في الحروف: فمنه مبني على السكون، مثل: (هل، وبلى، ولو، وأو).

ومنه مبني على الضم، مثل: (منذ).

ومنه مبني على الكسر، مثل: (جير).

ثانياً: في الفعل: فمنه مبني على الفتح الظاهر، مثل: (كتب)، أو المقدر، مثل: (صلى).

ومنه مبني على السكون، مثل: (افهم).
 ومنه مبني على حذف الآخر، مثل: (ادع).
 ومنه مبني على حذف النون، مثل: (اسمعا، اسمعوا، اسمعي).
 ولا يوجد في الفعل البناء على الكسر ولا على الضم؛ لثقلها وثقل الفعل.
وثالثاً: في الاسم: فمنه مبني على السكون، مثل: (من، وكم).
 ومنه مبني على الضم، مثل: (حيث، ونحن).
 ومثل: (يا علي).
 ومنه مبني على الفتح، مثل: (أين، وكيف).
 ومنه مبني على الألف، مثل: (يا محمدان، يا رجلان).
 ومنه مبني على الواو، مثل: (يا محمدون، يا مسلمون).
 ومنه مبني على الياء، مثل: (لا رجلين، ولا كاتبين عندي).

تنبيهات:

الأول: أن الأصل في البناء السكون، ولا يكون على حركة إلا لسبب، وأسباب التحريك كثيرة.

الثاني: الفتح والسكون يقعان في الاسم، مثل: (كيف، وكم)، وفي الفعل، مثل: (قام، وقم).

وفي الحروف، مثل: (سوف، وهل).
 وأما الضم والكسر فيقعان في الاسم كثيراً، وفي الحروف نادراً.
 بخلاف الفعل فلا يقع فيه شيء من الضم ولا الكسر؛ لثقلها وثقل الفعل.

ووجه أصالة البناء في الحروف والأفعال عدم توارد المعاني المختلفة المحتاجة إلى تمييز بعضها من بعض بالإعراب، كالفاعلية، والمفعولية عليها. ووجه أصالة الإعراب في الأسماء احتياجها إلى ذلك التمييز. لكن متى أشبه الاسم الحرف شيها قويا يقربه منه بُني مثله.

فائدة:

الحروف كلها مبنية؛ لأنه لا يعتريها من المعاني ما نحتاج معه إلى إعراب، وبناءؤها يكون على الفتح، مثل: (ثم، وإن، ولعل، وليت). ويكون على الضم، مثل: "منذ".

ويكون على الكسر، مثل: "جير" "بمعنى نعم"، واللام والباء في، مثل: (الزعامة لسعد، والوطن بسعد).

ويكون على السكون، مثل: (من، وعن، وهل).

واعلم أن المبنيات تنحصر في أنواع الحروف، وكذا في أنواع الأفعال (الماضي، والأمر) بلا شرط.

وأما في المضارع فبشرط اتصاله بإحدى ونوني التوكيد أو نون النسوة. وكذا في الأسماء المشبهة للحرف، وهي الغير المتمكنة في الاسمية بسبب تحقيق نوع من أنواع المشابهة للحروف فيه، بحيث يكون ذلك التحقق مانعا معنويا للاسم من الإعراب سواء أكان ذلك التحقق لازما أو عارضا.

obeikandi.com

المشابهة بين الاسم والحرف

الاسم: لا يُبنى إلا إذا أشبه الحرف شيئاً قوياً يدينه منه.

أنواع الشبه ثلاثة:

الأول: الشبه الوضعي: وهو كون الاسم موضوعاً على حرف واحد، مثل: (تاء الفاعل)، في نحو: (فهمت).

وذلك أن أصل وضع الاسم يكون على ثلاثة أحرف إلى سبعة:

فما جاء من الأسماء ناقصاً عن ثلاثة أحرف يكون لسبب من الأسباب.

"والتاء" شبيهة بباء الجر ولامه، وواو العطف وفائه من الحروف المفردة، أو موضوعاً على حرفين ثانيهما حرف لين "كنا" في نحو: "فهمنا".

"فنا" شبيهة، مثل: (قد، وبل) من الحروف الثنائية.

وبهذا الشبه بُنيت الضمائر لوجوده في أكثرها، وحُمِل الباقي عليه.

وقيل: بُنيت لشبهها بالحرف في "الجمود" أي لا يتصرف فيها بتثنية ولا جمع.

الثاني: الشبه المعنوي: وهو كون الاسم متضمناً معنى من معاني الحروف (سواء أوضع لذلك المعنى حرف أم لا).

فالذي وضع له حرف موجود "كمتى" فإنها تستعمل شرطاً، مثل: (متى تجتهد تنجح)، فهي حينئذ شبيهة في المعنى "يان" الشرطية.

وتستعمل أيضاً استفهاماً، مثل: (متى نصر الله)، وهي في تلك الحالة شبيهة في المعنى "بهمة الاستفهام".

فائدة:

وإنما أعربت "أي" الشرطية والاستفهامية لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

والذي لم يوضع له حرف كلفظة "هنا" فإنها متضمنة لمعنى الإشارة. وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفا موجودا، مع أنه من المعاني التي من حقها أن تؤدي بالحروف، كالخطاب، والتنبيه، المفهومين من "كاف الخطاب"، و "ها التنبيه"، "فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا".

وإنما أعرب (هذان، وهاتان) مع تضمنهما لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من الثنية التي هي من خصائص الأسماء.

"هذا رأي من يرى إعرابها، وأما من يرى بناءها: فيقول: إنها جاء على صورة المثنى".

الثالث: الشبه الاستعمالي: وهو لزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف.

أ) كأن ينوب عن الفعل في معناه وعمله، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه: "وحينئذ يكون الاسم عاملا غير معمول كالحرف".

بخلاف المصدر النائب عن فعله، مثل: (فهما الدرس)، فإنه نائب عن "افهم" فتدخل عليه العوامل فتؤثر فيه، فتقول: (سري فهم الدرس، وأجدت فهمه بهذا الشرح، وشرح صدري من فهمه)، (فهذا المصدر تأثر بالعوامل فأعرب لعدم مشابهته بالحرف).

وأسماء الأفعال، مثل: (هيئات، وأوه، وصه) فإنها نائبة عن (بعد، وأتوجع،

واسكت)، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به، فأشبهت "ليت، ولعل" النائين عن "أتمنى، وأترجى".

وتلك لا يدخل عليها عامل فهي بذلك كالحروف.

ب) أو كأن يفتقر الاسم افتقارا متأصلا إلى جملة تذكر بعده لبيان معناه، وذلك، مثل: (إذ، وإذا، وحيث) من الظروف.

ومثل: (الذي، والتي) وغيرها من الموصولات.

والظروف السابقة ملازمة للإضافة إلى الجمل، ألا ترى أنك تقول: (قدمت إذ)، فلا تتم معنى إذ: حتى تقول: (جاء الأمير)، مثلاً.

وقس الباقي في الموصولات المفتقرة إلى جملة صلة يتعين بها المراد منها، مثل: افتقار الحروف في بيان معناها إلى غيرها؛ لإفادة الربط.

واشترط الافتقار المتأصل لإخراج العارض كإضافة "يوم" في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة آية: ١١٩]، فيوم مضاف إلى الجملة، ولكن ذلك عارض في بعض التراكيب، واشترط الإضافة إلى الجمل لإخراج الإضافة إلى مفرد، مثل: (سبحان الله، وكنت عند صديقي).

المعرب والمبني

الاسم بعد التركيب نوعان:

الأول: معرب: وهو الأصل فيه، ويسمى "متمكنا أمكن"، إن كان منصرفا، مثل: (خليل، وهند)، وإلا سمي "غير أمكن" إذا كان ممنوعا من الصرف، مثل: (أحمد، وفاطمة، وعثمان).

والمعرب: هو ما يتغير آخره بعامل لفظا أو تقديرا؛ بسبب تغير العوامل.

ومبني: وهو الفرع، مثل: (سيويه)، ويسمى "غير أمكن".

والمبني: هو ما لا يتغير آخره بعامل ولا اعتلال.

والعامل: ما يجعل آخر الكلمة بحالة مخصوصة، وهو نوعان:

الأول: العوامل اللفظية: وهو ما يتلفظ بها، مثل: (النواصب، والجوازم، وغيرها).

الثاني: العوامل المعنوية: وهي ما لا يتلفظ بها، وذلك كالابتداء في المبتدأ، والتجرد عن الناصب والجازم في الفعل المضارع، ولا ثالث لهما.

بناء الفعل وإعرابه

الفعل نوعان: مبني: وهو الأصل، ومعرب: هو الفرع.

والأفعال المبنية هي: (الماضي، والأمر) مطلقاً.

وكذا المضارع المتصل: (بنون الإناث، أو بنوني التوكيد، الخفيفة، والثقيلة).

إعراب الفعل المضارع

يُعرب الفعل المضارع في حالتين:

أولاً: في حالة عدم اتصاله بنون الإناث.

ثانياً: في حالة عدم اتصاله بإحدى نوني التوكيد المباشرة "خفيفة، أو ثقيلة".

وإنما أعرب الفعل المضارع لشبهه باسم الفاعل في ترتيب الحروف الساكنة والمتحركة، كما بين: (يضرَب، وضارب).

وفي احتماله الدلالة على زمن الحال، أو الاستقبال.

ولذلك سمي مضارعاً "أي مشابهاً للاسم".

وأيضاً: سبب إعراب المضارع: توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تتميز إلا بالإعراب، فمثلاً نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن".

فوائده:

أ) قد يراد النهي عن الفعلين معاً، فيجزم الفعل الثاني عطفاً على الأول.

ب) أو يراد النهي عن الأول فقط، وإباحة الثاني، فيرجع الثاني بالتجرد من

الناصب والجازم، وتجعل الواو للاستئناف.

(ت) أو يراد النهي عن الأول مصاحبا للثاني، وإباحة كل منهما على انفراده
فينصب الفعل الثاني بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب
النهي.

فلهذا أشبه الفعل المضارع "الاسم" الذي تتوارد عليه المعاني المختلفة أصالة
كالفاعلية والمفعولية والإضافة التي تُميز إلا بالإعراب.

وبناء على ذلك: سُمي هذا الفعل المعرب "مضارعا" أي مشابهها للاسم.

الميزان الصرفي

احتاج الصرفيون إلى ميزان ليعرفوا به هيئة الكلمة، أو أحوالها، وما في حروفها من أصالة، أو زيادة، أو حذف، أو غيره، كما احتاج الصائغ إلى ميزان يعرف به مقدار ما يأخذه من الأصل.

وقواعد النحو يعرف بها تكوين الجملة في اللغة العربية، ووظائف الكلمات فيها، وضبط أواخرها.

أما قواعد الصرف فتعرف بها صيغ الكلمات العربية وبنيتها، وما يحدث لها من تغيير بالزيادة أو النقص أو الشكل.

ونظرًا لأن معظم الكلمات العربية مكونة من ثلاثة أحرف، فقد اختاروا ثلاثة أحرف هي (الفاء والعين واللام) لوزن الكلمات وسموها (الميزان الصرفي) وجعلوا الحرف الأول من أصول الكلمة يقابله (الفاء) من حروف الميزان، وسموه (فاء الكلمة)، والثاني يقابله (العين) وسموه (عين الكلمة)، والثالث يقابله (اللام) وسموه (لام الكلمة)، وجعلوا حروف الميزان مضبوطة بشكل حروف الموزون حركة وسكونًا.

أي تلك الحروف الثلاثة، وقابلوها بأصولها الكلمة، مشكلة ومصورة بصورتها، فقالوا: إن وزن (زرع) (فعل)، ووزن (سعد) (فعل).

وفائدة الميزان: بيان حال الكلمة وهيئتها، وما في حروفها من أصالة، أو زيادة، أو حذف، أو أي تغيير، فمثلاً:

قولهم: إن "فرح" على وزن "فعل" يدل على أن حروف الكلمة كلها أصلية.

وقولهم: إن "قاتل" على وزن "فاعل" يدل على أن الألف زائدة لظهورها في الميزان، وباقي الحروف أصول.

وقولهم: إن "قل" على وزن "فل" يدل على أن عين الكلمة محذوفة لحذفها في الميزان.

وإذا زادت أحرف الكلمة على ثلاثة وكلها حروف أصلية، مثل: (دحرج، زلزل، وسوس، بعثر)

كررنا حرف اللام في الميزان ليوافق الموزون فيكون وزنها "فعلل"، ويمكن توضيح وزن الكلمة بطريقة أسهل:

كيفية وزن الكلمة:

الكلمة المراد وزنها: إما أن تكون مجردة، أو مزيدة، والمجردة: إما أن تكون ثلاثية، أو رباعية، أو خماسية.

وزن المجرد: إن كانت الكلمة ثلاثية - اسماً كانت أو فعلاً - قبل الحرف الأول منها بالفاء، والثاني بالعين، والثالث باللام، مصورة بالصورة التي يكون عليها الموزون، فيقال: إن وزن، نصر: "فعل"، ووزن: شمس "فعل"، ووزن حمل: "فعل"، ويسمى الحرف الأول من الموزون: فاء الكلمة، والثاني: عينها، والثالث: لامها.

وإن كانت الكلمة المجردة رباعية: زدنا في الميزان لاماً ثانية على حروف "فعل" مصورة بالصورة التي يكون عليها الموزون، فيقال: إن وزن: دحرج "فعلل"، ووزن: جعفر "فعلل"، ووزن: فستق "فعلل".

وإن كانت الكلمة خماسية (ولا تكون إلا اسماً) زدنا لامين على حروف (ف ع ل) وضبطنا الميزان بالشكل الذي ضبطت به أحرف الموزون فتقول: إن وزن: سفرجل (فعلل)، ووزن: خزعبل "الباطل" (فعلل)، ووزن: جردحل (فعلل).

وإنما زادوا من جنس اللام في الرباعي والخماسي؛ لأن اللام طرف الميزان، وهم بصدد أن يزيّدوا في الآخر، فكانت اللام أولى، ولبعد الفاء والعين.

كيفية وزن المزيد:

وإن كانت الكلمة مزيدة، فإما أن تكون الزيادة بتكرير حرف أصلي (أي: بتضعيفه)، أو لا.

فإن كانت الزيادة ليست بتكرير حرف أصلي (بأن كانت من حروف سألتُمونها): عبرنا عن الزائد بلفظه، فنقول في وزن: ضارب "فاعل"، وفي وزن: "جوهر" (فوعل)، وفي وزن: مستخرج: "مستفعل"، وفي وزن: مفهوم "مفعول" وهكذا.

وإذا كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي، أي: بتضعيفه. عبرنا عن الزائد بما عبرنا به عن الحرف الأصلي، فنقول في وزن: كرم "فعل" بالتعبير عن الراء الثانية بالعين، كما عبرنا بها عن الراء الأولى، ونقول في وزن: اغدودن: "افعوعل"، فعبّر عن الدال الثانية بالعين، كما عبرنا بها عن الدال الأولى، وهكذا نقول في وزن قرد: (الأرض الغليظة المرتفعة)، ومهدد (اسم امرأة) "فعلل"، ولا نعبر عن الزائد هنا بلفظه، فلا نقول في وزن "كرم": "فعلل"، ولا في وزن: اغدودن "افعودل"، وإنما لم نعبر عن الزائد بلفظه، تبنيها على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي، ولكن نفرق بين النوعين من الزيادة.

والخلاصة في كيفية الوزن:

(أ) إن كانت الكلمة ثلاثية الأصول قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام، فنقول في وزن "نصر": "فعل"، وإن كانت رباعية الأصول، زدنا لامًا على حروف "فعل"، فنقول في وزن "جعفر": "فعلل"، وإن كانت خماسية زدنا لامين على حروف "فعل"، فنقول في وزن "سفرجل": "فعلل".

(ب) وإن كانت الكلمة مزيدة، بتكرير حرف أصلي "أي بتضعيفه"، عبرنا عن الزائد بما عبرنا به عن الحرف الأصلي، فنقول في وزن: "كرم، وقطع": "فعل"، وإن كانت الزيادة ليست بتكرير حرف أصلي بأن كانت من حروف "سألتمونيها" عبرنا عن الزائد بلفظه، فنقول في وزن "غافر": "فاعل"، و "مستغفر": "مستفعل".

(ت) وإذا حصل في الكلمة حذف، حصل نظيره في الميزان، فمثلاً: "خذ" على وزن "عُل"، و "سر" على وزن "فل"، و "استقم" على وزن "استقل".
وإذا حصل: إدغام، أو إعلال، أو إبدال (لم يحصل نظيره في الميزان) بل توزن الكلمة على أصلها، فمثلاً: (رد، وشق) على وزن (فعل)، و "أرد" على وزن "أفعل"، و (قال) على وزن "فعل"، و (يقول) على وزن "يفعل"، و (اصطبر) على وزن "افتعل".

فائدة:

وإذا حصل في الكلمة إعلال مكاني، أي: وضع حرف مكان آخر، حصل نظيره في الميزان، فمثلاً: "أبار" على وزن: "أعفال".

مكرر الرباعي وحكمه:

ومكرر الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، مثل: (سمسم، ولملم)، وهو نوعان: ما صلح فيه أحد المكررين للسقوط وما لم يصلح.

أ) فإذا لم يكن أحد المكررين صالحًا للسقوط، فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة "وليس فيها زائد"، مثل: (سمسم، وضمضم): (على على قبيلة).
ووزنها: "فعلل".

ب) وإن صلح أحد المكررين للسقوط، ففي الحكم عليه بالزيادة أو الأصالة خلاف، وذلك مثل: (لملم، وكفكف)، أمران ماضيهما: (لملم، وكفكف). فاللام الثانية والكاف الثانية، صالحان للسقوط؛ لأنه يصح أن يقال: (لم، وكف).

وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة أقوال:

أ) فقليل: إنها مادتان، وليست كفكف من كف، ولا لملم من لم، بل كل منهما مادة بعينها، وعلى ذلك: فلا تكون اللام الثانية والكاف الثانية زائدتين، بل أصليتين.

وعلى هذا يكون وزن: "لملم، وكفكف": "فعلل"، وهو قول البصريين.

ب) وقيل: اللام الثانية زائدة، وكذا الكاف الثانية. فيكون وزنها: "فعفل" بتكرير الفاء؛ لأن الزيادة بتكرار حرف أصلي، وهو قول الزجاج.

ت) وقيل: هما بدلان من حرف مضعف، والأصل: لم، وكفف. ثم أبدل من أحد المضاعفين لام في ملم، وكاف في كفكف. ووزنهما حيثنذ "فعل" بتضعيف العين.

الخلاصة:

أن مكرر الحرفين "أي: مضعف الرباعي" إن لم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط، فحروفه كلها أصلية، مثل: "سمسم"، وإن كان أحد المكررين صالحا للسقوط، ففي الحكم بالأصالة أو الزيادة في المكرر الثاني ثلاثة أقوال:

قيل: أصلي.

وقيل: زائد.

وقيل: بدل من زائد.

فائدة:

إذا حذف من كلمة حرف حذفنا ما يقابله في الميزان مثل: "قف" وزنه "عل"؛ لأن أصله "وقف"، فحذفت فاء الكلمة في فعل الأمر و"قل" وزنه "فل"؛ لأن أصله "قول" فحذفت عين الكلمة، و"ف" فعل أمر من "وفي" وزنه "ع"؛ لأن فاءه ولامه محذوفتان، و"خذ، وكل، ومر" على وزن "عل" حيث حذفت فاء الكلمة منها، و"استقم" بوزن "استقل" حذفت عين الفعل.

أمثلة على الميزان الصرفي:

الفاعل	نوعه	وزنه	السبب
ذهب	مجرد ثلاثي	فعل	قابلنا الحروف الثلاثة (وهي أصلية) بحروف الوزن (فعل).
دحرج	مجرد رباعي	فعلل	قابلنا الحروف الأربعة (وهي أصلية) بحروف الوزن (فعلل).
شاهد	مزيد ثلاثي	فاعل	قابلنا الحروف الأصلية بحروف الوزن (فعل)، ووضعنا الحرف الزائد (الألف) مكانه.
أطرب	مزيد ثلاثي	أفعل	قابلنا الحروف الأصلية بحروف الوزن (فعل)، ووضعنا الحرف الزائد (الهمزة) مكانه.
قلم	مزيد ثلاثي	فعل	قابلنا الحروف الأصلية بحروف الوزن (فعل)، ووضعنا الحرف الزائد (تضعيف العين) مكانه.
انكسر	مزيد ثلاثي	انفعل	قابلنا الحروف الأصلية بحروف الوزن (فعل)، ووضعنا الحرفين الزائدين (الهمزة، والنون) مكانهما.
انتصر	مزيد ثلاثي	افتعل	قابلنا الحروف الأصلية بحروف الوزن (فعل)، ووضعنا الحرفين الزائدين (الهمزة،

والتاء) مكانها.

تفوق	مزيد ثلاثي	تفعل	قابلنا الحروف الأصلية بحروف الوزن (فعل)، ووضعنا الحرفين الزائدين (التاء، وتضعيف الواو) مكانها.
اخضر	مزيد ثلاثي	افعل	قابلنا الحروف الأصلية بحروف الوزن (فعل)، ووضعنا الحرفين الزائدين (الهمزة، وتضعيف الراء) مكانها.
تقاسم	مزيد ثلاثي	تفاعل	قابلنا الحروف الأصلية بحروف الوزن (فعل)، ووضعنا الحرفين الزائدين (التاء، والألّف) مكانها.
استخرج	مزيد ثلاثي	استفعل	قابلنا الحروف الأصلية بحروف الوزن (فعل)، ووضعنا أحرف الزيادة (الهمزة، والسين، والتاء) مكانها.
يرض	حذف منها حرف أصلي	يفع	أصل الفعل (رضي)، حذفت لامه (الياء)، فحذفت نظيره في الميزان (وهو اللام).
ف	حذف منها حرفان أصليان	ع	أصل الفعل (وفي)، حذفت الواو، والياء، فحذفت نظيرهما (الفاء، واللام) في الميزان.

فائدة:

الفعل (يرض) في جملة: لم يرض المصريون باحتلال القدس. الفعل (ف) في جملة:
ف بما ذهبت يا أحمد.

الكشف في المعجم

المعجم اللغوي: كتاب يشتمل على عدد كبير من مفردات اللغة يبين معانيها، ويضبط بنيتها، ويذكر مشتقات كل منها، وجمع التكسير في المفردات.

وأخذ المضارع من الماضي، وصوغ المصدر من الفعل، ومعرفة مؤنث الكلمة، فمثلاً: "أفضل" مؤنثه "فضلى"، و "أحمر" مؤنثه "حمراء"، و "عطشان" مؤنثه "عطشى".

والمعاجم تبين الحروف واستعمالاتها ومعانيها.

بعض المعاجم اللغوية القديمة:

(أ) لسان العرب.

(ب) القاموس المحيط.

(ت) أساس البلاغة.

(ث) مختار الصحاح.

(ج) المصباح المنير.

بعض المعاجم اللغوية الحديثة:

(أ) المعجم الوجيز.

(ب) المعجم الكبير.

(ت) المعجم الوسيط.

(ث) المنجد.

(ج) منجد الطلاب.

ترتيب المفردات في المعاجم:

الأولى: وتتبعها جميع المعاجم، ما عدا (القاموس المحيط):

أ) وتقوم بترتيب الكلمات على حسب حروفها الهجائية الأصلية، أي بتجريدتها من الحروف الزائدة مع الابتداء بالحرف الأول من الكلمة ثم الثاني ثم الثالث.

ب) الكلمات مقسمة إلى ثمانية وعشرين بابا بعدد حروف الهجاء (من الهمزة إلى الياء).

ت) ترتب الكلمات داخل كل باب على حسب الحرف الثاني ثم الثالث. فإذا بحثنا في (المعجم الوجيز) أو (المعجم الوسيط) لوجدناه يأتي بالفعل الماضي المجرد مضبوطا بالشكل بين قوسين، ثم يضع شرطة وعليها ضمة إن كان مضارعه مضموم العين، وإن كان مفتوح العين يضع فوق الشرطة فتحة، وإن كان مكسور العين يضع تحت الشرطة كسرة، ثم يأتي بالمصدر من الفعل، ثم يبين المعاني التي تؤديها هذه المادة في جميع تصرفاتها.

وعند جمع الاسم يرمز إليه بحرف (ج) وعند الدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد يكتب (و)، وإذا كان أول استخدام للكلمة في العصر العباسي يكتب "مو" أي مولد. وإن كان اللفظ أجنبيا وغير فيه العرب بالزيادة، أو النقصان أو القلب يستعمل "مع" أي معرب، وإذا كان اللفظ الأجنبي دون تغيير "كالأوكسجين"، ويستعمل "د" أي دخيل، وإذا كان اللفظ قد أقره المجمع اللغوي يستعمل "مج" أي "مجمع". وإذا كان اللفظ قد استعمل في العصر الحديث، وشاع استعماله في الحياة العامة يستعمل معه "محدثه".

الثانية: وهي طريقة (القاموس المحيط):

أ) ترتب الكلمات على حسب الحروف الأصلية المجردة من أحرف الزيادة، ولكن (القاموس المحيط) يجعل الحرف الأخير أساساً للباب، ويجعل الحرف الأول أساساً للفصل مع مراعاة الحرف الثاني في الكلمة على حسب ترتيب حروف الهجاء.

ب) يرمز للجمع بالحرف (ج)، وللموضوع بالحرف (ع)، وللبلد بالحرف (د)، وللقرية بالحرف (ة)، وللشيء المعروف بالحرف (م).
طريقة الكشف في المعاجم:

أولاً: لابد من حفظ حروف الهجاء مرتبة.

ثانياً: ترد الكلمة التي ستكشف عنها إلى مفردتها إن كانت مثناة أو جمعاً.

ثالثاً: نأتي بالفعل الماضي إن كانت الكلمة من المشتقات أو مصدراً أو فعلاً مضارعاً أو أمراً.

رابعاً: ترد الحروف المحذوفة من الكلمة، فمثلاً: "قل" أصلها "قول"، و "كل" أصلها "أكل"، و "عد" أصلها "وعد".

خامساً: يرد حرف العلة إلى أصله "الواو أو الياء".

الخلاصة:

المعاجم مقسمة إلى أبواب، وكل باب يسمى باسم حرف من حروف الهجاء، وهي مرتبة كذلك حسب ترتيب الحروف الهجائية.

والحروف الهجائية هي (أ - ب - ت - ث - ج - ح - خ - د - ذ - ر - ز -

س - ش - ص - ض - ط - ظ - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ن - ه - و - ي).

وأشهر المعاجم: "مختار الصحاح، المعجم الوجيز، المعجم الوسيط، المصباح المنير، المنجد، ولسان العرب".

وترتب الكلمات على حسب الحروف الهجائية الأصلية، مجردة من الأحرف الزائدة، مع الابتداء بالحرف الأول من الكلمات، ثم الحرف الثاني، ثم الثالث.

طريقة الكشف في المعاجم:

أ) ترد الكلمة إلى مفردا إذا كانت جمعا، وإلى ماضيها إذا كانت مضارعا أو أمرا أو مصدرا، أو مشتقا من المشتقات.

ب) إذا كانت الكلمة مزيّدة، ردت إلى حروفها الأصلية وحذفت الزيادة، وينظر إلى أول حرف من الكلمة، ليعرف بابها مع الحرف الثاني والثالث. وإذا كان الحرف الثاني من الكلمة ألفا، فلا بد أن يعرف أصل هذه الألف (أهي واو أم ياء) وذلك بالرجوع إلى المضارع، وكذلك الحال إذا كان آخر الكلمة ألفا.

وإذا كان الفعل مضعفا فك تضعيفه.

وإذا كان حرف أو أكثر من الكلمة محذوفا، رد هذا المحذوف.

فائدة:

- طريقة الكشف عن الأسماء كطريقة الكشف عن الأفعال، مثل: طارق نكشف عنها في باب الطاء، فصل الرائ، مع القاف.

- وطريقة الكشف عن الأفعال الرباعية المجردة؛ أو المزيدة، هي نفس طريقة الكشف عن الأفعال الثلاثية المجردة، أو المزيدة.

مثال: الخطوات التي تتبع في الكشف عن الكلمات الآتية في المعجم:

(استفتح، انهمر، سد، استقام، استمال، استعد).

الإجابة:

استفتح: نجرد الكلمة من الزيادة، وهي: (الألف، والسين، والتاء) فتصير الكلمة "فتح".

نكشف عنها في باب "الفاء" مع "التاء"، وما يثلثهما.

انهمر: نجرد الكلمة من الزيادة، وهي: (الهمزة، والنون) فتصير الكلمة "همر".

نكشف عنها في باب "الهاء" مع "الميم"، وما يثلثهما.

سد: نفك تضعيف الدال، فتصير لكلمة "سدد".

نكشف عنها في باب "السين" مع "الدال"، وما يثلثهما.

استقام: نجرد الكلمة من الزيادة، وهي (الألف، والسين، والتاء) فتصير الكلمة "قام".

نرد الألف اللينة إلى أصلها، وهي "الواو"، فتصير الكلمة "قوم".

نكشف عنها في باب "القاف" مع "الواو"، وما يثلثهما.

استمال: نجرد الكلمة من الزيادة، وهي (الألف، والسين، والتاء) فتصير

الكلمة "مال".

نرد الألف اللينة إلى أصلها، وهي "الياء" فتصير الكلمة "ميل".

نكشف عنها في باب "الميم" مع "الياء"، وما يثلثهما.

استعد: نجرد الكلمة من الزيادة، وهي (الألف، والسين، والتاء) فتصير

الكلمة "عد".

نفك تضعيف الدال، فتصير الكلمة "عدد".

نكشف عنها في باب "العين" مع الدال، وما يثلثهما.

الفعل الجامد والمتصرف

الفعل قسمان: جامد، ومتصرف:

الفعل الجامد: لا بد من ذكره وتقديمه على المعمول، مثل: "ما أجمل الربيع"، ولا يجوز حذفه ولا تأخيره ولا ففصله عن معموله، والجامد ما لزم بناءً واحدًا،: "كنعم وبئس".

والفعل يتجمد إذا دل على معنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في "ليس"، والترجي في "عسى". فسبب جموده هو شبهه الحرف.

وجهود الفعل على نوعين: لازم كأفعال المدح والذم، وعارض كفعل التعجب الذي يجمد عند استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف، فمتى فارقتها عاد إلى التصرف.

الفعل المتصرف: ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه "كجلس".

ولابد لكل فعل سواء كان متصرفاً أو جامداً من عمل في معمول ملفوظ به، مثل: "قام محمد"، أو: مقدر مثل: "حضر الذي خاصمت" أي: خاصمته. أو: مستتر، مثل: "قم" أي - أنت.

والفعل المتصرف أقوى على العمل، فهو يعمل محذوفاً، مثل: "حمداً لله" أي: أحمد حمداً، ومؤخراً، مثل: "سليماً ضربت".

وما تضمن معنى الفعل من الأسماء وهو: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول. والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وأفعال التفضيل: يعمل عمل فعله إذا وقع موقعه، ويقال له: "شبه الفعل".

واسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سمي به مستويا معه إلا في رفع الضمير البارز.

وشبه الفعل إذا وقع موقع فعله الذي شاركه في الاشتقاق يعمل عمل ذلك الفعل رفعا ونصبا بحسب مقتضاه من اللزوم والتعدي.

واسم الفعل لا يرفع الضمير البارز كما يرفعه الفعل، ولكنه يرفع الاسم الظاهر والضمير المستتر، وينصب الظاهر والضمير البارز.

المصادر

المصدر: هو ما دل على الحدث مجردا من الزمن.

المصدر أصل جميع المشتقات.

ويكون لجميع الأفعال التامة التصرف، مجردة كانت أو مزيدة.

أما مصدر الثلاثي: فله أوزان كثيرة تعرف بالسمع والرجوع إلى كتب اللغة، مثل: شرب، وذهاب، ومذاكرة.

فإن لم يسمع للفعل مصدر، فيمكن مراعاة الضوابط الغالبية الآتية:

أولاً: ما دل على حرفه أن يكون على وزن "فعالة" كسماكة، وكتابة.

ثانياً: ما دل على امتناع أن يكون على وزن "فعال" كشراذ، وإباء.

ثالثاً: ما دل على اضطراب أن يكون على وزن "فعلان" كغليان، وخفقان، وطيران.

رابعاً: ما دل على داء أن يكون على وزن "فعال" كصداع، وزكام.

خامساً: ما دل على سير أن يكون على وزن "فعليل" كرحيل، وزميل.

سادساً: ما دل على صوت أن يكون على وزن "فعال" أو "فعليل" كصراخ، وزئير.

سابعاً: ما دل على لون أن يكون على وزن "فعلة" كحمرة وخضرة.

فإن لم يدل المصدر على شيء من ذلك يأت غالباً:

أ) مصدر (فعل) المضموم العين على وزن "فعولة" بضم الفاء والعين

أو "فعالة" بفتح الفاء أو "فعل" - كسهولة، ونباهة، وفصاحة، وكرم.
 (ب) ومصدر (فعل) اللازم المفتوح الفاء المكسور العين على وزن "فعل" بفتح
 الفاء والعين: كفرح، وعطش، وعرج.
 (ت) ومصدر (فعل) اللازم أيضًا المفتوح العين على وزن "فعول" بضم الفاء
 والعين: كجلوس، وقعود، وخروج.
 ما لم يكن معتل العين فإن مصدره يكون إما على "فعل" كنوم، وصوم،
 أو "فعال" كقيام، وصيام.

(ج) ومصدر المتعدي منها على وزن "فعل" بفتح الفاء وتسكين العني:
 كضرب، ونصر، وفهم، وفتح.
 وأما مصادر الرباعي فقياسية، ولها أربعة أوزان تختلف باختلاف صيغ
 الأفعال:

الأول: "إفعال" لما كان على وزن (أفعل)، مثل: (أحسن إحسانا)، وتحذف منه
 ألف إفعال في الأجوف ويعوض عنها بتاء في الآخر، مثل: (أقام إقامة).

الثاني: "تفعيل" لما كان على وزن (فعل)، نحو: (علم تعليما)، ولكن تحذف منه
 ياء التفعيل، ويعوض عنها بتاء في آخر المعتل اللام وجوبا، مثل: (زكى تزكية)،
 وغالبا في مهموزها (هنا تهئة)، ونادرا في غيرهما، مثل: (جرب تجربة).

الثالث: (مفاعلة - وفعال) لما كان على وزن (فاعل)، مثل: (جادل، مجادلة،
 وجدالا) و (سابق، سباقا، ومسابقة).

وإذا كان الفعل مثالا يائيا تعين وزن (مفاعلة)، مثل: (ياسر مياسرة).

الرابع: (فعللة) لما كان على وزن (فعلل)، مثل: (سربل سربلة). ويحيى له (فعلال) بكسر الفاء وتسكين العين (قياسا) إذا كان مضعفا، مثل: (وسوس وسوسة ووسواسا) إذا لم يكن مضعفا، مثل: (دحرج دحرجة ودحرجا).

وأما مصادر الفعل الخماسي والسداسي قياسية أيضا، وتكون على وزن ماضيه بضم ما قبل آخره، إن كان مبدوءاً بتاء زائدة. وسوف نوضح ذلك بالأمثلة.

قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في شرح الأجرومية: "المصدر هو الذي يحيى ثالثا في تصريف الفعل، ومعنى ذلك أنه لو قال لك قائل: صرف "ضرب" مثلا، فإنك تذكر الماضي أولاً، ثم تجيء بالمضارع، ثم بالمصدر، فتقول: ضرب يضرب ضربا.

وليس الغرض ههنا معرفة المصدر لذاته، وإنما الغرض معرفة المفعول المطلق، وهو يكون مصدرا، وهو عبارة عن "ما ليس خبرا مما دل على تأكيد عامله، أو نوعه، أو عدده".

فقولنا: "ليس خبرا" مخرج لما كان خبرا من المصادر، نحو قولك: "فهمك فهم دقيق".

وقولنا: "مما دل... إلخ" يفيد أن المفعول المطلق ثلاثة أنواع:

الأول: المؤكد لعامله، نحو: "حفظت الدرس حفظا"، ونحو: "فرحت بقدمك جدلا".

والثاني: المبين لنوع العامل، نحو: "أحببت أستاذي حب الولد أباه"، ونحو:

"وقفت للأستاذ وقوف المؤدب".

والثالث: المبين للعدد، نحو: "ضربت الكسول ضربتين"، ونحو: "ضربته ثلاث ضربات".

وشرط عمل المصدر:

أولاً: أن يكون نائباً عن فعله سواء أكان نائباً عن فعل الأمر: (شكراً) أي (اشكر)، و "نهوضاً" أي (انهض).

أو نائباً عن فعل مضارع مثل: (تحية وسلاماً) أي (أحيي، وأسلم).

ثانياً: أن يصح تقديره بـ(أن والفعل إذا أريد المضي أو الاستقبال)، مثل: (سرني نجاحك) أي (سرني أن نجحت).

وأن يقدر بـ(ما والفعل) إن أريد الحال مثل: (أسعدني حضورك الوعظ الآن) أي (ما تحضر).

المصادر القياسية

أولاً: الفرق بين المصدر والفعل: إذا تأملنا الأسماء الآتية: (قراءة - جلوس - صراخ) نجد أن أفعال هذه الأسماء هي: (قرأ - جلس - صرخ).

وإذا وزنا كل اسم وفعله، نجد أن الفعل يدل على الحدث وزمنه؛ فالفعل (قرأ) يدل على حدوث قراءة في الزمن الماضي، والمضارع (يقرأ) يدل على (القراءة) في الزمن الحالي. والأمر (اقرأ) يدل على القراءة في الزمن المستقبل، أما الاسم (قراءة) فإنه يدل على حدوث القراءة من غير زمن معين كالماضي أو الحاضر أو المستقبل، ومثل ذلك يقال في: (جلوس - صراخ)، والاسم الذي يدل على حدث من غير زمن يسمى مصدراً.

وإذا تأملنا: (قراءة - جلوس - صراخ) نجد لها مصادر لأفعال ثلاثية جاءت على أوزان مختلفة (فعالة - فعول - فعال) وهذا يدل على أن المصادر من الأفعال الثلاثية تأتي على أوزان مختلفة، وليس لها شكل معين، وإنما تُسمع عن العرب.

أما الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية فلها أوزانها المضبوطة حسب قاعدة مطردة ومحددة، ولذلك تسمى (مصادر قياسية).

ثانياً: الفعل في اللغة العربية لا تقل حروفه الأصلية عن ثلاثة أحرف، واتفق العلماء على أن يسموا الحرف الأول (فاء) الكلمة، والثاني (عين) الكلمة، والثالث (لام) الكلمة، وجعلوا (فعل) ميزاناً يزنون به، فإذا كانت الكلمة على أربعة أحرف أصلية، مثل: (طمأن) فإنهم يزدون (لاماً) بعد (لام) فعل فهي على وزن (فعلل)، وليس في اللغة العربية فعل تزيد حروفه الأصلية عن أربعة أحرف، وقد يزداد الفعل

الثلاثي بحرف أو بحرفين أو بثلاثة، وقد يزداد الفعل الرباعي بحرف أو بحرفين؛ فليس في اللغة العربية فعل يزيد على ستة أحرف.

وإذا حصلت زيادة في الفعل فإننا نزيدها كما هي في الميزان (فعل)، فمثلاً: (فهم) ومنها (فعل) و (أفهم) وزنها (أفعل)، و (فاهم)، وزنها (فاعل)، و (تفاهم) وزنها (تفاعل)، و (استفهم) وزنها (استفعل)، أما إذا كانت الزيادة بتضعيف حرف أصلي مثل (فهم) بتضعيف (الهاء) التي تقابل (العين) فإننا نضعف العين ونقول (فهم) على وزن (فعل).

الخلاصة:

الفعل الرباعي: إما أن تكون حروفه أصلية، أو يكون ثلاثياً مزيداً بحرف.

الفعل الخماسي: إما أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة، وزيد فيه حرفان مثل: "تفاهم" أو حروفه الأصلية أربعة، وزيد فيه حرف واحد مثل: "تدحرج".

الفعل السداسي: إما أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة، وزيد عليها ثلاثة أحرف، مثل: "استخرج" وإما أن تكون حروفه الأصلية أربعة، وزيد عليها حرفان، مثل: "اطمأن"، فهو على ستة أحرف؛ لأن الحرف المضعف بحرفين.

مصادر الأفعال الثلاثية

الأفعال الثلاثية ليس لمصدرها قاعدة ثابتة، فالفعل الثلاثي يأتي على أوزان كثيرة، فمصدر: كتب: كتابة، وجلس: جلوس، ولعب: لعب، ونام: نوم، وأخذ: أخذ، وسهل: سهولة.

وهناك أوزان للأفعال الثلاثية تكون على وزن (فعالة):

فمصدر: زراعة: فعالة، وخياطة: فعالة، وصناعة: فعالة، وتجارة: فعالة، وكتابة: فعالة.

والفعل الثلاثي من: زراعة: زرع، وخياطة: خيط، وصناعة: صنع، وتجارة: تجر، وكتابة: كتب.

وهناك أوزان للأفعال الثلاثية تكون على وزن (فعلان):

فمصدر: طيران: فعلان، وغليان: فعلان، ودوران: فعلان.

الفعل الثلاثي من: طيران: طير، وغليان: غلي، ودوران: دور.

وهناك أوزان للأفعال الثلاثية تكون على وزن (فعله) للون:

فمصدر: حمرة: فعلة، وخضرة: فعلة، وصفرة: فعلة.

والفعل الثلاثي من: حمرة: حمر، وخضرة: خضر، وصفرة: صفر.

وهناك أوزان للأفعال الثلاثية تكون على وزن (فعال) للمرض:

فمصدر: زكام: فعال، وسعال: فعال.

والفعل الثلاثي من: زكام: زكم، وسعال: سعل.

والصوت أيضًا على وزن (فعال):

فمصدر: صراخ: فعال، ومواء: فعال، وبكاء: فعال.

والفعل الثلاثي من: صراخ: صرخ، ومواء: مواء، وبكاء: بكى.

وهناك أوزان للأفعال الثلاثية على وزن (فعال) لما دل على امتناع:

فمصدر: إباء: فعال، ونفار: فعال.

والفعل الثلاثي من: إباء: أبى، ونفار: نفر.

مصادر الأفعال الرباعية

الفعل الرباعي: إما أن تكون حروفه أصلية، أو يكون ثلاثيا مزيدا بحرف.
والفعل الرباعي الذي حروفه أصلية يكون فعلا مجردا، مثل: "دحرج"،
ويكون على وزن "فعلل"، و"وسوس" على وزن "فعلل"، و"زلزل": "فعلل".

أو: يكون ثلاثيا مزيدا بحرف وله ثلاثة أوزان:

(أ) "أفعل" مثل: أكرم، وأنكر، وأبان.

(ب) "فعل" مثل: قدم، وأدب، وزكى.

(ت) "فاعل" مثل: شارك، وناضل.

وإليك التوضيح:

الفاعل	وزنه	المصدر	وزنه
وسوس	فعلل	وسوسة	فعلة
زلزل	فعلل	زلزال	فعلة
زخرف	فعلل	زخرفة	فعلة
قدم	فعل	تقديم	تفعيل
أدب	فعل	تأديب	تفعيل
زكى	فعل	تزكية	تفعيل
شارك	فاعل	مشاركة	مفاعلة
ناضل	فاعل	نضال	فعال
أنكر	أفعل	إنكار	إفعال
أكرم	أفعل	إكرام	إفعال

فائدة:

إذا كان الفعل معتل الآخر مثل: (أعطى - أَرْضَى) قلب حرف العلة همزة فتقول: (إِعطاء - إِرضاء).

الخلاصة:

مصادر الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف قياسية، ولكن أوزانها تختلف باختلاف صيغ الأفعال:

أولاً: إذا كان الفعل رباعياً على وزن (فعلل) فمصدره على وزن (فعللة) إلا إذا كان مضعفاً (فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس) فيجوز في مصدره (فعلال) أيضاً بكسر الفاء.

ثانياً: إذا كان الفعل رباعياً على أوزن (أفعل) فمصدره على وزن (إفعال) بكسر الهمزة إلا إذا كان الفعل معتل العين فتحذف ألف (إفعال) أو عين الفعل، ويعوض عنها (تاء) في آخره، كما في (أعان - إعانة)، وإذا كان الفعل الذي على وزن (أفعل) معتل الآخر قلب حرف العلة همزة في المصدر كما في (أعطى - إعطاء، أنهى - إنهاء).

ثالثاً: إذا كان الفعل على وزن (فعل) بتضعيف العين فمصدره على وزن (تفعيل) إلا إذا كان معتل الآخر فتحذف ياء (تفعيل) ويعوض عنها بتاء مربوطة متحركة في آخره، كما في (زكى - تزكية، وربى - تربية).

رابعاً: إذا كان الفعل على وزن (فاعل) فمصدره على وزن (فعال) بكسر الفاء، أو (مفاعلة) بضم الميم.

مصادر الأفعال الخماسية والسداسية

الأفعال الخماسية والسداسية قياسية.

لو تأملنا الأفعال التي يُصاغ منها المصدر نجد أنها نوعان:

أ) نوع مبدوء بتاء، مثل: (تقدم، تبادل، تلاقي)، وهو خماسي.

الفاعل	وزنه	نوع الفعل	المصدر	طريقة صيغ المصدر
تقدم	تفعل	خماسي مبدوء بتاء زائدة	تقدم	يُصاغ على صورة الماضي مع ضم ما قبل آخره.
تبادل	تفاعل	خماسي مبدوء بتاء زائدة	تبادل	—
تلاقي	تفاعل	خماسي مبدوء بتاء زائدة ولامه ألف		يُصاغ على صورة الماضي مع قلب الألف ياء وكسر ما قبلها.

ب) نوع مبدوء بهمزة وصل: وهو خماسي، مثل: (اتصل، اكتفى) أو: سداسي، مثل: (استخرج، استغنى، استعان).

الفعل	وزنه	نوع الفعل	المصدر	طريقة صيغ المصدر
اتصل	افتعل	خماسي مبدوء بهمزة وصل	اتصال	يُصاغ على صورة الماضي مع كسر الحرف الثالث وزيادة ألف قبل الآخر.
استخرج	استفعل	سداسي مبدوء بهمزة وصل	استخراج	-
اكتفى	افتعل	خماسي مبدوء بهمزة وصل وآخره ألف	اكتفاء	يُصاغ على صورة الماضي مع كسر الحرف الثالث وزيادة ألف قبل الآخر وقلب الألف همزة.
استعان	استفعل	سداسي مبدوء بهمزة وصل وعينه ألف	استعانة	يُصاغ على صورة الماضي مع كسر الحرف الثالث وزيادة تاء في الآخر عوضاً عن الحرف المحذوف.

عند ملاحظة صياغة المصدر من الفعل المبدوء بتاء، تجد أن المصدر منه جاء على صورة الماضي مع ضم ما قبل الآخر: (تقدم - تبادل)، إلا إذا كانت لامه (ألفا) فتقلب (ياء) ويكسر ما قبلها (تلاقى).

وبملاحظة الفعل المبدوء بهمزة وصل سواء أكان خماسياً أو سداسياً، نجد أن المصدر جاء منه على صورة الماضي؛ مع كسر الحرف الثالث؛ وزيادة ألف قبل الآخر: (اتصال - استخراج)، وإذا كانت لامه (ألفا) زدنا على ذلك قلبها في

المصدر همزة (اكتفاء - استغناء)، وإن كانت عينه (ألفا) حذفت هي أو ألف المصدر وعوض عنها (تاء) في الآخر (استعانة).

الخلاصة:

مصادر الأفعال الخماسية والسداسية قياسية:

أولاً: إن كان الفعل مبدوءاً بتاء زائدة جاء مصدره على وزن الماضي مع ضم ما قبل آخره، مثل: (تقدم - تقدما)، وإن كانت لام الفعل ألفا قلبت في المصدر ياء وكسر ما قبلها، مثل (تفانى - تفانيا، تغابى - تغابيا).

ثانياً: إن كان الفعل مبدوءاً بهمزة وصل جاء مصدره على وزن ماضيه مع كسر الحرف الثالث وزيادة ألف قبل الآخر، مثل: (اجتمع - اجتماعا، واستعمر - استعمارا)، وإن كانت لام الفعل ألفا قلبت في المصدر همزة مثل: (اكتفى - اكتفاء، واستغنى - استغناء)، وإذا كان الفعل على وزن (استفعل) وكانت عينه ألفا حذفت ألف المصدر وعوض عنها بتاء في الآخر، مثل: (استقام - استقامة).

المصدر الميمي

مصدر مبدوء بميم زائدة في غير المفاعلة، ويكون من الثلاثي على وزن (مفعَل) بفتح العين، مثل: (مرقب، وملعب، ومذهب، ومرمى) ما لم يكن مثلاً واوياً صحيح اللام محذوف الفاء في المضارع فتكسر العين، مثل: (موعد، وموضع).

ومن غير الثلاثي على وزن اسم مفعوله، مثل: (منطلق، ومستفهم)، وقد تزداد على صيغة المصدر الميمي تاء في آخره.

ويعمل المصدر عمل فعله متعددا ولزوما. سواء كان محلي بآل أو مضافا، أو مجرد منهما، مثل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٥١]، وهو حسن التربية أبناءه، وتاركا الإهمال.

وإضافته إلى فاعله أكثر من إضافته إلى مفعوله، مثل: (شكرك المنعم واجب، وخدمتك وطنك فخر لك).

وشرط عمله: إما نيابته عن فعله، مثل: (سعي في الخير) فسعي ناب عن فعل الأمر، وهو: (اسع).

وإما صحة تقديره بأن، والفعل الماضي أو المستقبل، أو بما والفعل الحالي - بحيث يصح أن يحل محله الفعل المُقْتَن بأن - أو ما: المصدريتين، مثل: (تعجبني مصاحبتك الأدباء)؛ لأنه يصح أن يقال: (يعجبني أن صاحب الأدباء)، وإذا أريد الماضي، وأن تصاحبهم إذا أريد الاستقبال، وما تصاحبهم إذا أريد الحال.

بخلاف، مثل: (فهمت فهما الحقيقة، وللنعمام مشى جمل): لعدم نيابته عن

الفعل، وعدم صحة حلوله مع أن أو ما محله، وإنما الحقيقة مفعول لفهمته، ومشى الثاني مفعول لفعل محذوف، أي: يمشي مشى... إلخ.

ولا عمل للمصدر المؤكد والمبين للعدد وما لم يرد به الحدوث، فالمفعول بعد هذه المذكورات منصوب بالفعل: (كعلمته تعليماً للحساب، وأفهمته إفهاماً الواجب، وله صوت صوت عندليب).

فائدات:

الأولى: تتفق أوزان اسم المفعول والمصدر الميمي واسم المكان من غير الثلاثي، وتفرق بينهما بمعنى الجملة، فمثلاً: الذهب مستخرج من الأرض (اسم مفعول)، واستخرجنا الذهب مستخرجاً كثيراً (مصدر ميمي)، والصباح مستخرج الصيد (اسم زمان)، والبحر مستخرج السمك (اسم مكان).

الثانية: وردت أسماء زمان أو مكان على وزن (مفعول) وقياسها (مفعول)، مثل: (مسجد، ومشرق، ومغرب)؛ لأن عين المضارع مضمومة.

كما وردت على وزن (مفعول) وقياسها (مفعول)، مثل (مطار، ومسار)؛ لأن عين المضارع مكسورة.

وأجاز المجمع اللغوي (متحف) بفتح الميم على أنها من (التحفة).

وأجاز المجمع فتح ميم (منطقة)؛ لأنها من (نطق)، وتكسر الميم إذا كانت من (النطاق).

كما أجاز (مفعلة) للمكان الذي يكثر فيه الشيء سواء من الحيوان أم النبات أم الجماد، مثل: (مسبغة) لمكان السبع، و (مرزعة) لمكان الزرع.

اسم المصدر

اسم المصدر: هو ما دل على معنى المصدر، ونقص عن حروف فعله بدون تقدير للمحذوف، ولا تعويض عنه، مثل: (عطاء، ونبات، وعون، وصلاة، وسلام).

وذلك بالنظر إلى (أعطى، وأنبت، وأعان)؛ وأما بالنظر إلى (عطا، ونبت، وعان) فهي مصادر لا أسماء لها - بخلاف نحو: (قتال، وتسليم، وعدة): لتقدير المحذوف وهو ألف قاتل وقلبها ياء لكسر ما قبلها في الأول، والتعويض منه بالياء في الثاني، وبالتاء في الثالث، والمحذوف من (تسليم) هو اللام الثانية، ومن عدة هو الواو.

عمل اسم المصدر: يعمل اسم المصدر عمل المصدر في جميع أحواله بشرطه السابقة، مثل: (أنت كثير العطاء للناس، وبعشرتك الأدباء تعد منهم).

مصدر المرة

اسم المرة مصدر يدل على وقوع الحدث مرة واحدة، مثل: (أخذه أخذه، ونظره نظره).

ويكون على وزن (فعلة) إذا كان الفعل ثلاثيا - فإن كان غير ثلاثي كان على وزن المصدر بزيادة تاء في آخره، مثل: (انطلق انطلاقة، واستفهم استفهامية).

وإذا كان المصدر مختوما بالتاء في الأصل كانت الدلالة على المرة بالوصف لا بالصيغة، مثل: (دعا دعوة واحدة، واستمال استمالة لا غير).

فائدة:

المرة - إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية لا ما يدل على الفعل الباطني، مثل: (العلم، والجهل، والجبن)، أو الصفة الثابتة مثل: (الحسن، والكرم، والبخل).

مصدر اسم الهيئة

اسم الهيئة: مصدر يدل على هيئة الفعل حين وقوعه، مثل: (لا تمش مشية المختال، وخبرته خبرة الحكيم).

ويكون على وزن (فعلة) إذا كان الفعل ثلاثيا - ولا صيغة للهيئة من غير الثلاثي.

وقد تكون الدلالة على الهيئة بالوصف، أو بالإضافة، مثل: (نشدة نشدة لطيفة، وأجاب إجابة شريفة، والتفت التفاتة الطبي).

المصدر الصناعي

المصدر الصناعي: هو اسم تلحقه ياء النسبة مردفة بتاء التأنيث للدلالة على صفة فيه.

واعلم أنه ليس كل ما لحقته ياء النسبة مردفة بتاء التأنيث يكون مصدرا صناعيا. إلا إذا لم يذكر الموصوف لفظا أو تقديرا.

وإن ذكر الموصوف، أو قدر أو نوى، فهو اسم منسوب لا غير.

والمصدر الصناعي يصاغ من اسم الفاعل؛ مثل: (عالمية)، أو من اسم المفعول، مثل: (معذرية)، أو من أفعل التفضيل، مثل: (أرححية، وأسقية)، أو من الاسم الجامد، مثل: (إنسانية، وحيوانية، وكيفية)، أو من اسم العلم، مثل: (عثمانية)، أو من المصدر، مثل: (إسنادية)، أو من المصدر الميمي، مثل (المصدرية)، وما أشبه ذلك.

فائدات:

الأولى: اعلم أن المصدر ومرته ونوعه، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة أسماء موصوفة، وسائر المشتقات صفات.

الثانية: المصدر الصناعي اسم جامد فمعنى (القومية) ترابط الأمة، ومعنى (الوطنية) حب الوطن، أما الاسم المنسوب الذي تلحقه الياء المشددة والتاء فهو مثل المشتقات بالتأويل ف(الفتاة المصرية) المنسوبة إلى مصر - (والنهضة التعليمية) المنسوبة إلى التعليم فهي صفات وليست مصادر صناعية.

المصدر الصريح

المصدر الصريح: يذكر بلفظه في الكلام مثل: (يسرني نجاحك، الصناعة أساس التقدم، لا قيمة للتعليم بدون التربية).

المصدر المؤول

يؤخذ المصدر المؤول من:

أولاً: (أن والفعل)، مثل: (يريد الشعب الفلسطيني أن يتحرر) أي التحرر.
ثانياً: (ما والفعل)، مثل: (أعجبت بما قدمت من خير للوطن) أي بتقديمك خيراً للوطن.

ثالثاً: (أن واسمها وخبرها)، مثل: (عرفت أنك مخلص "أي إخلاصك").

إعراب المصدر المؤول

يعرب المصدر المؤول إعراب المصدر الصريح الذي يحل محله، فيكون:

أ) مبتدأ: مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة آية: ١٨٤]، أي صيامكم خير لكم.

ب) خبراً، مثل: (الصواب ما قلت) أي: قولك.

ت) فاعلاً، مثل: (سرني أن ظهر الحق) أي: ظهور الحق.

ث) نائب فاعل، مثل: (كُتِبَ علينا أن نجاهد) أي: الجهاد.

ج) مفعولاً به، مثل: (أحب أن أزورك) أي: زيارتك.

ح) مجروراً بالإضافة، مثل: (أعجبت بما صنعت) أي: بصناعتك.

المشتقات

الاشتقاق: أخذ كلمة أو أكثر من كلمة أخرى مع التناسب بينهما في المعنى والتغيير في اللفظ.

فكلمة (علم) يؤخذ منها (عالم - معلوم - عليم - علام - أعلم).

وكلمة (كتب) يؤخذ منها (كاتب - مكتوب - مكتب - وهكذا).

فالاشتقاق يدل على مرونة اللغة العربية، ويزيدها كثرة في المفردات وثروة في المعاني.

والمشتقات هي:

- (أ) اسم الفاعل.
- (ب) صيغ المبالغة.
- (ت) اسم المفعول.
- (ث) الصفة المشبهة.
- (ج) اسم التفضيل.
- (ح) اسم الزمان واسم المكان.
- (خ) اسم الآلة.

obeikandi.com

اسم الفاعل

اسم الفاعل: اسم مشتق من مصدر الفعل المبني للمعلوم للدلالة على من وقع منه الفعل، أو قام به على قصد التجدد والحدوث.

ويكون من الثلاثي على وزن (فاعل)، مثل: كاتب، وكامل، ولكن تقلب عينه همزة إن كانت في الماضي، مثل: قائل، وخائب. وتحذف لامه في حالتي الرفع والجرح إن كان فعله ناقصا (كداع ورام).

ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكسر ما قبل آخره، مثل: (محسن، ومتعلم).

وتنقل كسره إلى ما قبلها إن كان الفعل أجوف معلا، مثل: (مقيم)، وهو يعمل عمل فعله المتعدي، واللازم. سواء كان محلي بآل - أو مضافا أو مجردا من (أل) و (الإضافة) فإن كان فيه (أل) عمل بلا شرط.

وإن لم يكن كذلك لزم أن يدل على الحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على نفي أو استفهام، أو موصوف، أو مبتدأ، مثل: (أنت العارف قدر الإنصاف وما يريد صديقك ضررك، وهل طالب أخوك شيئا، والحق قاطع سيفه الباطل، وما مطيع الجاهل نصيح الطبيب، والكاتم سر إخوانه محبوب).

وتمتنع إضافة اسم الفاعل إلى فاعله.

وإذا أريد باسم الفاعل من الثلاثي المتعدي إفادة المبالغة والتكثير حول قياسا إلى إحدى صيغ المبالغة.

وهي: كثيرة، والمشهور منها: (فعال، ومفعول، وفعلول، وفعيل، وفعل) مثل:

(شراب، وصبور، وعليم، وحذر، ويقظ).

وهي تعمل عمل اسم الفاعل المحولة عنه بشروطه، مثل: (لا تكن جزوعا عند الشدائد، وإن الله سميع دعاء من دعاه، والعاقل تراك صحبة الأشرار).

الخلاصة:

اسم الفاعل: اسم مشتق من الحدث للدلالة على من فعل الفعل.

واسم الفاعل يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فاعل).

فائدة:

إذا نظرنا إلى الأسماء: (العالم، العابد، السائد، النافع، الرائع، الداعي، المتحضر، مقوما) نجد أفعالها: (علم، عبد، ساد، نفع، داع، دعا، تحضر، قوم).

نجد أن هذه الأسماء دلت على شيئين: الفعل الذي حدث، والذي وقع منه الفعل أو قام به، وكل اسم يفيد ذلك يسمى (اسم فاعل): فاسم الفاعل يدل على الحدث والذي قام به. فاسم الفاعل (فاهم) يدل على فعل حدث هو (الفهم)، ويدل على من قام بهذا الفعل، وهو الفاعل الذي فهم.

كما نجد أن أسماء الفاعلين مأخوذة من فعل ثلاثي (علم - عبد - نفع) صحيحا؛ أي ليس فيه حرف علة، وأن الفعل (ساد) أجوف قلبت عينه همزة عند صياغة اسم الفاعل منه، وكذلك الفعل (راع).

وهكذا في كل فعل ثلاثي أجوف مثل: (صام، قام، قال) فاسم الفاعل منهم: (صائم، وقائم، وقائل)، وأن الفعل (دعا) ناقص؛ فقلب لآمه ياء عند صياغة اسم الفاعل منه، مثل: (القاضي، الساعي، السامي).

كما نجد أن الفعل (تحضر) جاء من الاسم (المتحضر)، والفعل (قوم) من الاسم (مقوما)، والفعالان أكثر من ثلاثة أحرف، فالفعل (تحضر) مكون من خمسة أحرف؛ ولو تأملنا اسم الفاعل منهما لوجدناه جاء على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة (ميمًا) مضمومة وكسر ما قبل الآخر، ومثل ذلك يقال في الفعل المكون من ستة أحرف مثل: (استخرج، اطمأن) فاسم الفاعل منهما: (مستخرج، ومطمئن)، وكذلك (المهتدي، المسترضي) من (اهتدى، واسترضى).

صيغ المبالغة

صيغة المبالغة: اسم مشتق يدل على ذات وقع منها الفعل بكثرة، فهي بمعنى اسم الفاعل مع المبالغة في الوصف، وتصاغ من الفعل الثلاثي ومن غيره نادرا. وإذا نظرنا إلى هذه الكلمات التي تقع من شخص يقع منه (الحمد، والقول، والحفظ، والوصل، والحذر) فهذه الأسماء دلت على ما دل عليه اسم الفاعل، فاسم الفاعل من (حمد) حامد.

إذن فما الفرق بين (حامد) و (حماد)؟

الفرق أن: (حامد) دلت على شخص وقع منه الحمد من غير إفادة التكثير أو المبالغة في الحمد، أما (حماد) فقد دلت على شخص وقع منه الحمد مع التكثير والمبالغة، ولذلك تسمى هذه الصيغة: (صيغة مبالغة).

وإذا أردت الدلالة على معنى اسم الفاعل مع المبالغة والتكثير في الفعل أتيت بصيغة من هذه الصيغ الخمس: (فعال، مفعال، فاعل، فعول، فعل).

وورد في اللغة العربية صيغ غي هذه الصيغ إلا أن هذه الصيغ أشهرها.

وإذا نظرنا إلى هذه الصيغ الخمس نجدها جاءت من فعل ثلاثي متعد (حمد - قال - حفظ - وصل - حذر). فصيغ المبالغة لا تأتي إلا من الثلاثي المتعدي المنصرف؛ وقد تأتي من الرباعي قليلا، ومثل (معطاء) من (أعطى) و (بشير) من (بشر) و (مقدام) من (أقدم).

وقد تأتي صيغة (فعال) من اللازم كما في قوله تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [سورة القلم آية: ١١]. فمشاء من (مشى) وهو لازم.

عمل صيغة المبالغة: تعمل صيغة المبالغة عمل فعلها المبني للمعلوم، فإن كان فعلها لازم رفع الفاعل، وإن كان متعددا نصب المفعول به أو المفعولين.

شروط عملها:

أولاً: أن تكون محلاة بـ"أل" وتعمل مطلقا سواء كانت للحال أو الاستقبال أم للمضي مثل: (الله الغافر الذنوب، الله الغفار الذنوب) فيها (أل).
فرفعت فاعلا وهو الضمير المستتر تقديره (هو)، ونصبت مفعولا به وهو (الذنوب).

ثانياً: أن تكون صيغة المبالغة مجردة من (أل) وحينئذ تعمل بشرطين:

أ) أن تكون للحال أو الاستقبال مثل: محمد قارئ درسه، أو: محمد قراء درسه.

ب) أن تعتمد على استفهام أو نفي أو مبتدأ أو موصوف:

مثال الاستفهام: أفهام أخوك الدرس؟

مثال النفي: ما مقدام إلا الشجاع.

مثال المبتدأ: الدولة معطاءة المتفوقين جوائز.

مثال الموصوف: هذا طالب فهام درسه.

الخلاصة:

صيغ المبالغة، تفيد الكثرة والمبالغة، وتدل على ذات وقع منها الفعل بكثرة.

أوزان هذه الصيغ المشهورة خمسة هي: (فعال، مفعال، فعول، فعيّل، فعل).

تصاغ من الثلاثي المتعدي، وقد يصاغ بعضها من اللازم ومن الرباعي على قلة.

فائدة:

هذه الصيغ تعامل معاملة اسم الفاعل فتلحقها تاء التانيث إذ دلت على مؤنث: (حمادة، مقولة، حفيظة، وصوله، حذره) كما تنى وتجمع وتعرب على حسب موقعها في الجملة.

اسم المفعول

اسم المفعول: اسم مصوغ من مصدر الفعل المبني للمجهول للدلالة على ما وقع عليه الفعل.

ويكون من الثلاثي على وزن (مفعول) مثل: (منصور، ومعلوم)، وتحذف منه واو (مفعول) إن كان فعله أجوف معلا، مثل: (مقول، ومبيع)، وتقل هذه الواو ياء وتدغم في لامه إن كان ناقصا، مثل: (مرمي، ومرضي).

ومن غير الثلاثي على وزن اسم فاعله بفتح ما قبل آخره، مثل: (محسن، ومتعلم).

ولا يؤخذ اسم المفعول من اللازم إلا إذا كان نائب فاعله ظرفا أو مصدرا (متصرفين مختصين) أو جارا ومجرورا، مثل: (ما مجتمع اليوم، وهل محتفل احتفال عظيم، وأنت مفرح بحضورك).

وهو يعمل عمل فعله المبني للمجهول بالشروط التي تقدمت في عمل اسم الفاعل، مثل: (أنت المحمود فعله، وما مذموم صديقك).

وتقلب عينه ألفا بعد نقل فتحها إلى ما قبلها إن كان أجوف مُعلا، مثل: (مقام، ومستفاد).

فائدة:

مقول: أصله مقوول - نقلت ضمة الواو إلى القاف ثم حذفت الواو ثانية لالتقاء الساكنين.

ومبيع: أصله مبيوع - نقلت الضمة إلى الياء ثم قلبت كسرة ثم حذفت الواو الثانية.

ومرضي: أصله مرضوي - اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، وقلبوا الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء ثم قلبت الضمة كسرة. يشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول صيغتان وهما (فعول، وفعل)، فتارة تكونان بمعنى الفاعل (كصبور ومرض). وتارة بمعنى المفعول (كرسول، وجريح).

وكلتاها سماعيتان، فإذا كانت فعول بمعنى الفاعل، وفعل بمعنى المفعول يستوي فيهما المذكر والمؤنث مع ذكر الموصوف، فيقال: (رجل صبور، وامرأة صبور - ورجل جريح، وامرأة جريح)، فإذا لم يذكر الموصوف لحقتها التاء عند إرادة المؤنث، فتقول: (فعول) بمعنى المفعول، مثل: (ناقاة حلوبة، وفتاة مريضة).

الخلاصة:

اسم المفعول: اسم مشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل.

ويصاغ من الثلاثي الصحيح على وزن (مفعول)، ومن غير الثلاثي يصاغ من مضارعه، مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر.

فائدة:

إذا نظرنا إلى اسم المفعول: نجده اشتق من فعل ثلاثي صحيح (عهد، صنع، دفن) وأن وزنه (مفعول)، فاسم المفعول من الثلاثي الصحيح يصاغ على وزن (مفعول).

وأن كل اسم مفعول مأخوذ من فعل زاد عن ثلاثة أحرف، لم تأت على وزن مفعول بل صيغت كلها على مثال مضارعها مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر. ومن هذا نعرف أن اسم المفعول يصاغ من غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

فنجد (مُتَقَن) وفعله (أَتَقَن)، و (مَبَارَك) وفعله (بَوْرَك) و (مَعْبُد) وفعله (عَبَد).

وإذا كان الفعل (أَجُوف) وأردنا أن نصوغ منه اسم المفعول نرد الألف إلى أصلها، ونحذف منه (واو) مفعول، فنصوغ من (باع - مبيع) ومن (قال - مقول). وإذا كان الفعل (ناقصا) آخره (ياء) نقلب (واو) مفعول ياء وندغمها في الياء، مثل: (قَضَى) اسم المفعول منه (مَقْضَى)، وإذا كان آخره (واوا) أدغمت في (واو) مفعول، كما في (دَعَا) اسم المفعول منه: (مَدْعُو).

وإذا دل اسم المفعول على مؤنث لحقته علامة التأنيث، كما أنه يثنى ويجمع.

فائدة:

مقارنة بين اسم الفاعل واسم المفعول:

اسم المفعول

اسم الفاعل

يدل على من وقع عليه الفعل.

يدل على من فعل الفعل.

يصاغ من غير الثلاثي على وزن مضارعه، يصاغ من الثلاثي على وزن (مفعول).

مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة
وكسر ما قبل الآخر.

يصاغ من غير الثلاثي على وزن مضارعه،
مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة
وفتح ما قبل الآخر.
يصاغ من الفعل المبني للمجهول.

يصاغ من الفعل المبني للمعلوم.

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة: هي اسم مصوغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على الثبوت، والدوام.

وإن أريد بها الحدوث حولت إلى وزن اسم الفاعل، مثل: (ضائق وسائد في ضيق)، أما إن أريد باسم الفاعل أو المفعول الثبوت فلا يغير لفظها لكن يعطيان حكم الصفة المشبهة في العمل، مثل: (هذا طاهر القلب ومحمود المقاصد).

واعلم أن الصفة شبيهة باسم الفاعل في العمل وبينهما فروق (من جهة اللفظ) فإن اسم الفاعل من الثلاثي يزنه فاعل دائماً. والصفة على أوزان أخر.

ولا تكون إلا من الثلاثي اللازم وهو يكون من الثلاثي اللازم، وهو يكون من الثلاثي وغيره ومن المتعدي واللازم، ومن (جهة المعنى) فإن اسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

والصفة لمجرد ثبوت الحدث، ولا نظر فيها للحدوث - فإذا أريد منه الثبوت جرى مجرى الصفة في العمل بدون تحويل.

وإذا أريد من الصفة الحدوث غيرت إلى اسم الفاعل - ومن (جهة العمل) فيجوز تقدم معموله عليه، ومعمول الصفة لا يتقدم عليها أبداً كما أنه لا يكون إلا سبباً، أي: متصلاً بضمير موصوفها.

وتكون الصفة المشبهة من باب (فرح) على ثلاثة أوزان:

أولاً: فعل - لما دل على حزن - أو فرح، مثل: (ضجر، وبطر)، ومؤنثه فعلة وأفعل - لما دل على عيب - أو حلية - أو لون، مثل: (أجذب، وأحور، وأبيض)، ومؤنثه (فعلاء).

وفعلان لما دل على خلو أو امتلاء، مثل: (عطشان، وشبعان)، ومؤنثه (فعلى).

ثانياً: وتكون من باب (كرم) على أوزان شتى أشهرها: (فعل وفعل، وفعل وفعل)، مثل: (عظيم، وشجاع، وجبان، وبطل، وشهم، وصلب).

وكل ما جاء من الثلاثي بمعنى فاعل ولم يكن على وزنه فهو صفة مشبهة، مثل: (شيخ، وأشيب، وكيس، وعفيف).

وتكون من غير الثلاثي على وزن اسم فاعله، مثل: (هو مطمئن البال، ومستقيم الأخلاق، ومعتدل القامة).

وهي ترفع معمولها على الفاعلية، عاملة عمل اسم الفاعل المتعدي لواحد.

وتنصبه على شبه المفعولية إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة.

وتجره على الإضافة (معرفة كان أو نكرة)، مثل: (أنت حسن سلوكك، ورفيع قدر أبيك، وحسن خلقا، ونقي السيرة).

غير أنه يمتنع الجر إذا كانت الصفة بأل وليست مثناة ولا مجموعة جمع مذكر سالماً، ومعمولها خالياً من (أل)، ومن الإضافة إلى المحلي بها، فلا يصح أن يقال: (أنت الرفيع قدر، ولا القوي قلب) بالجر.

واعلم أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا لم يقصد منهما الحدوث وقصد بهما الثبوت يعطيان حكم الصفة المشبهة في العمل من غير تغيير في الصيغة، مثل: (هذا طاهر القلب، ومحمود المقاصد، ومشرق الجبين مفتول الذراعين، حاد البصر).

واعلم أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا لم يقصد منهما الحدوث وقصد بهما الثبوت يعطيان حكم الصفة المشبهة في العمل من غير تغيير في الصيغة، مثل: (هذا طاهر القلب، محمود المقاصد، مشرق الجبين، مفتول الذراعين، حاد البصر).

واعلم أيضًا أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في (سببي) أي: مشتمل على ضمير موصوفها (لفظاً أو معنى)، مثل: (حسن وجهه، وحسن الوجه)، أي: منه.

قال ابن هشام: "واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور:

أحدها: أنها تارة لا تجرى على حركات المضارع، وسكناته، وتارة تجري،

فالأول: (كحسن، وظريف)، ألا ترى أنها لا يجريان: (يحسن، ويظرف).

الثاني: مثل: (طاهر، وضامر)، ألا ترى أنها يجريان: (يطهر، ويضم).

والقسم الأول هو الغالب، حتى إن في كلام بعضهم أنه لازم، وليس كذلك.

الثاني: أنها تدل على الثبوت، واسم الفاعل يدل على الحدوث.

الثالث: أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللأستقبال، وهي لا تكون

للماضي المنقطع، ولا لما لم يقع، وإنما تكون للحال الدائم، وهذا هو الأصل في باب الصفات.

الرابع: أن معمولها لا يتقدم عليها، لا تقول: "زيد وجهه حسن" بنصب الوجه، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول: "زيد أباه ضارب" وذلك لضعف الصفة، لكونها فرعاً من فرع، فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه قوي لكونه فرعاً عن أصل، وهو الفعل.

الخامس: أن معمولها لا يكون أجنياً، بل سببياً. ونعني بالسببي واحداً من أمور ثلاثة:

- (أ) أن يكون متصلاً بضمير الموصوف، نحو: "مررت برجل حسن وجهه".
- (ب) أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره، مثل: "مررت برجل حسن الوجه"؛ لأن (أل) قائمة مقام الضمير المضاف إليه.
- (ت) أن يكون مقدراً معه ضميراً لموصوف كـ "مررت برجل حسن وجهاً" أي وجهاً منه، ولا يكون أجنياً، لا تقول: "مررت برجل حسن عمر"، وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن معموله يكون سببياً، كـ "مررت برجل ضارب أباه"، ويكون أجنياً، كـ "مررت برجل ضارب عمراً".

اسم التفضيل

اسم التفضيل: اسم مصوغ من المصدر على وزن (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، مثل: (الشمس أكبر من الأرض حجما).

ويؤخذ اسم التفضيل دائما من فعل ثلاثي، مجرد، تام التصرف، مثبت قابل التفاوت، مبني للمعلوم ولم يجرى، الوصف منه على أفعل.

وقد يراد به معنى اسم الفاعل، مثل: (ربكم أعلم بكم، وبعث الخلق أهون على الله) أي: هين عليه صلاح.

وإذا نظرنا إلى المثال الأول: (الشمس أكبر من الأرض حجما).

نجد أن الجملة مع اسم التفضيل تتكون من ثلاثة أشياء:

أ) المفضل: وهو الاسم الواقع قبل اسم التفضيل (الشمس).

ب) اسم التفضيل: وهو (أكبر).

ت) المفضل عليه: وهو (الأرض).

ويجوز أن يأتي اسم التفضيل (بأفعل) من فعل مساعد تأتي بعده بمصدر هذا الفعل منصوبا على أنه تمييز، فتقول: (العلم أكثر نفعا من المال، والطائرة أعظم سرعة من القطار).

وإذا كان الفعل زائدا الثلاثة، أو كان الوصف منه على (أفعل - فعلاء) فإننا نأتي باسم التفضيل من فعل مساعد مستوف للشروط، وبعده المصدر الصريح للفعل المفاضل فيه منصوبا على أنه تمييز مثل: (القاهرة أكثر ازدهاما من

الإسكندرية، الدم أشد حمرة من الورد).

وإذا كان الفعل المفاضل فيه (منفياً أو مبنيًا للمجهول) أتينا باسم تفضيل من فعل مناسب مستوف للشروط، وجئنا بمصدر الفعل بعده مؤولاً، مثل: (الوطني أجدر ألا يخون وطنه، والحق أحق أن يتبع).

فائدة:

لا يأتي اسم التفضيل من الفعل الناقص، مثل (كان) وأخواتها، ولا الفعل الجامد، مثل (عسى، ونعم، وبئس)، ولا الفعل غير القابل للتفاوت، مثل: (مات، وفني).

استعمالات اسم التفضيل: اسم التفضيل له أربع حالات في الاستعمال:

الأول: أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة. وهنا يجب إفراده وتذكيره، ويذكر بعده المفضل عليه مجروراً بـ "من" مثل: (هذه الطالبة أكبر من أختها، هاتان الزهرتان أجمل من غيرهما، هؤلاء الجنود أشجع من غيرهم، المحمدون أكرم من طارق).

الثاني: أن يكون اسم التفضيل مقترناً بـ "أل". وهنا تجب مطابقتها للمفضل في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف، ولا يذكر المفضل عليه في الكلام، مثل: (المجتهد هو الأفضل، المجتهدان هما الأفضلان، المجتهدون هم الأفضلون، المجتهدة هي الفضلى، المجتهدتان هما الفضليتان، المجتهدات هن الفضليات).

الثالث: أن يكون اسم التفضيل مضافاً إلى نكرة، فيلزم الإفراد والتذكير والتذكير، ويكون المفضل عليه (المضاف إليه) مطابقاً في النوع والعدد للمفضل،

مثل: (المكافح أحسن رجل، المكافحان أحسن رجلين، المكافحون أحسن رجال، المكافحة أفضل فتاة، المكافحتان أفضل فتاتين، المكافحات أفضل فتيات).

الرابع: أن يكون اسم التفضيل مضافا إلى معرفة فيجوز أن يلزم الأفراد والتذكير والتذكير - وأن يكون مطابقا للمفضل كالمقترن بـ(أل)، مثل: (الوالدة أعلى النساء قدرا، أو: عليا النساء قدرا - الوالدتان أعلى النساء قدرا، أو: عليا النساء قدرا - الوالدات أعلى النساء قدرا، أو: علييات النساء قدرا).

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق، تقول: (زيد أفضل من عمرو) فيكون في (أفضل) ضمير مستتر عائد على زيد، وهو يرفع الظاهر مطلقا، أو في بعض المواضع؛ فيه خلاف بين العرب، فبعضهم يرفعه به مطلقا، فتقول: (مررت برجل أفضل منه أبوه) فتخفض (أفضل) بالفتحة على أنه صفة لرجل، وترفع الأب على الفاعلية، وهي لغة قليلة. وأكثرهم يوجب رفع (أفضل) في ذلك على أنه خبر مقدم و (أبوه) مبتدأ مؤخر، وفاعل (أفضل) ضمير مستتر عائد عليه.

الخلاصة:

اسم التفضيل: يدل على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة.

شروط الفعل الذي يصاغ منه اسم التفضيل هي: أن يكون ماضيا، ثلاثيا، متصرفا، قابلا للفتاوت، مبنيا للمعلوم، تاما، مثبتا، غير دال على عيب أو لون.

الفعل إذا لم تتوفر فيه الشروط نأتي بالمصدر ثم نأتي باسم التفضيل من فعل مناسب تتوفر فيه الشروط.

اسم المفعول المأخوذ من فعل مناسب يمكن أن نستعمله مع الفعل المستوفي للشروط ومع غير المستوفي لها.

فائدة:

هذا في الفعل الزائد عن ثلاثة والذي الوصف منه على أفعال فعلاء، أما الفعل الذي لا تتفاوت فيه الصفة فلا يأتي منه (اسم التفضيل)، وأما الفعل المنفي أو المبني للمجهول أو الناقص فإننا نأتي به مصدرا مؤولا ثم نأتي بفعل مساعد مستوف للشروط ثم نصوغ التفضيل، فالمنفي، مثل: (الكلام المفيد أحق أن لا يترك).

والمبني للمجهول: (المجتهد أحق أن يكافأ).

والناقص: (الظلم أشد ما يكون مؤلما عند رؤية الظالم).

فائدة:

ورد في اللغة العربية كلمتان تدلان على التفضيل، وليستا على صيغة أفعال وهما (خير، وشر) كما في قوله تعالى لسان إبليس: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [سورة ص آية: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّفُفُ﴾ [سورة الأنفال آية: ٢٢]، وكما في قول الرسول ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف».

اسماء الزمان والمكان

اسم الزمان: اسم موضوع للدلالة على زمن الفعل، مثل: (مبدأ المذاكرة الخامسة مساءً، ومنتهى المذاكرة الثامنة مساءً).

اسم المكان: اسم مشتق للدلالة على مكان وقوع الفعل، مثل: (فناء المدرسة نظيف) أي مكان دخولها، ومثل: (وملتقى الأطباء المستشفى) أي مكان التقائهم.

ويتميز اسم الزمان عن اسم المكان بمعنى الجملة، فإذا قلنا: الفجر مطلع النور - فهو اسم زمان، وإن قلنا: الغرب مغيب الشمس - كان اسم مكان.

طريقة صوغه:

أولاً: يصاغ اسم الزمان واسم المكان من الفعل الثلاثي على وزنين هما:

أ) مفعّل (بفتح العين) إذا كان الفعل معتل الآخر، مثل (مسعى، ملهى) من (سعى، لها) أو كان الفعل صحيح الأول والآخر مفتوح العين في المضارع أو مضمومها، مثل: (ملعب، ومطبخ) من (لعب يلعب، وطبخ يطبخ)، وقد تأتي صيغة (مفعّل) مقترنة بالتاء المربوطة، مثل: (مدرسة، مزرعة، مكتبة).

ب) مفعّل (بكسر العين) إذا كان الفعل صحيح الأول والآخر مكسور العين في المضارع، مثل: (منزل، مرجع) من (ترك يترك، ورجع يرجع)، أو كان الفعل معتل الفاء (أي مثلاً) صحيح الآخر، مثل (موعد، موضع) من (وعد يعد، ووضع يضع).

ثانياً: يصاغان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول منه، أي أننا نأتي بالفعل

المضارع ونقلب حرف المضارعة ميما مضمومة ونفتح ما قبل الآخر، فاسم الزمان والمكان من (استخرج) مستخرج، ونفرق بينهما بمعنى الجملة فهو في (الصيف) مستخرج السمك من البحر) اسم زمان، وفي (الأرض مستخرج الذهب) اسم مكان.

ويعرب اسما الزمان والمكان بحسب موقعهما في الجملة رفعا ونصبا وجرا أفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا.

الخلاصة:

اسم الزمان: اسم مشتق للدلالة على زمان وقوع الفعل.

اسم المكان: اسم مشتق للدلالة على مكان وقوع الفعل.

طريقة صوغهما:

أولاً: يصاغان من الفعل الثلاثي:

إما على وزن (مفعّل) بفتح العين إذا كان الفعل:

أ) معتل الآخر.

ب) صحيح الأول والآخر مفتوح العين في المضارع.

ت) صحيح الأول والآخر مضموم العين في المضارع.

وإما على وزن (مفعّل) بكسر العين، إذا كان الفعل:

أ) صحيح الأول والآخر مكسور العين في المضارع.

ب) معتل الفاء (مثال) صحيح الآخر.

ثانيًا: يصاغان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول منه.

فائدة:

اسم المفعول واسما الزمان والمكان من غير الثلاثي على وزن واحد ويفرق بينهما بالسياق.

وردت أسماء زمان ومكان على وزن (مفعول) وقياسها (مفعول)، مثل: (مطلع، مشرق، مغرب، مسجد) أو على وزن (مفعول) وقياسها على (مفعول)، مثل: (مطار، ومسار).

قد تلحق تاء التأنيث اسمي الزمان والمكان، مثل: (مطبعة، مزرعة، مدرسة).

اسم الآلة

اسم الآلة: اسم مصوغ من مصدر الثلاثي المتعدي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته.

ومن أمثلة اسم الآلة المشتقة من (الفعل الثلاثي): (منشار، مبرد، مسطرة، مبراة، محراث، مكنسة، مدقة).

أفعالها على الترتيب: (نشر، برد، سطر، حرث، كنس، دق)، وهي أفعال ثلاثية متصرفة (يأتي منها المضارع والأمر) ونجد بعضها جامدا: (غير مأخوذ من الفعل) مثل: (قدوم، قلم، فرجار، فأس)؛ وقد وضعه العرب على غير قياس وهو يحفظ ولا يقاس عليه.

أسماء الآلة المشتقة جاءت على أوزان متعددة أشهرها: (مفعال، مفعّل، مفعلة) بكسر الميم في الأوزان الثلاثة.

وقد أجاز المجمع اللغوي صياغة (فعالة) مثل (ثلاجة، وغسالة)، و(فاعول) مثل (حاسوب)، و (فاعلة) مثل (ساقية) للدلالة على الآلة.

ويُعرب اسم الآلة بحسب موقعه في الجملة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، مفردا ومثنى وجمعا.

الخلاصة:

اسم الآلة المشتق: له ثلاثة أوزان هي:

الأول: مفعال، مثل: (منشار، ومفتاح، ومحراث).

الثاني: مفعّل، مثل: (مبرد، ومثقب، ومغزل).

الثالث: مفعلة، مثل: (محبرة، ومنقلة، ومبرة).

وقد وردت أسماء الآلة على غير هذه الصيغ، مثل: (منخل) وفعله (نخل)،
و(منصل) أي سيف وفعله (نصل) ولا يقاس عليها.

الأوزان المشهورة لألف التانيث المقصورة

علامات التانيث ثلاث: التاء المربوطة (كضاربة)، والألف المقصورة (كسلمي) والألف الممدودة (كحسنا).

وتؤنث الصفات بإلحاق التاء المربوطة بها، نحو: (عالم، عالمة). إلا ما كان على وزن فعالن فيؤنث على وزن (فعلى)، نحو: (سكران، سكرى).

والصفة المشبهة على وزن أفعل تؤنث على وزن (فعلاء)، نحو: (أحمر، حمراء)، وأفعل التفضل يؤنث على وزن (فعلى)، نحو: (أكبر، كبرى).

وألف التانيث قسمان: مقصورة (كسعدى)، وممدودة (كخضراء).

ولكل منهما أوزان نادرة، لا نتعرض لها، وأوزان مشهورة نذكرها.

وأوزان ألف التانيث المقصورة المشهورة، اثنا عشر وزناً، وهي:

- أ) (فعلى) بضم ففتح، مثل: أتربى "للداهية"، و شعى (اسم لموضع).
- ب) (فعلى) بضم فسكون، اسما، مثل: بهمى "لنبت"، تقول: أنبتت الأرض البهمى، أو صفة، مثل: حبلى، وطولى (مؤنث أطول)، أو مصدرا، مثل: رجعى، قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ أَلُّجَعَىٰ﴾ [سورة العلق آية: ٨].
- ث) (فعلى): "بفتحات" اسما، مثل: بردى (نهر بدمشق)، أو صفة مثل: حيدى، يقال: حمار حيدى، أي: يحيد عن ظله ويحاول الفرار عنه لنشاطه، "ولم يوصف مذكر على فعلى غيره" أو مصدرا، مثل: قرطى، وجمزى "وهما للمشية السريعة".

ث) (فعلى): "بفتح فسكون" جمعا، كقتلى وجرحى وصرعى، أو مصدرا،

كدعوى "مصدر دعا"، أو وصفا، كشعبي، وسكري، وكسلي "مؤنثات شعبان، وسكران، وكسلان".

- (ج) (فعلى)، مثل: حبارى، وسهاني "لطائرين"، وسكاري، "جمع سكران".
- (ح) (فعلى)، مثل: سُهمى "اسم للباطل والكذب" تقول: اجتنبت السهمى.
- (خ) (فعلى)، مثل: سبطرى "اسم لمشية فيها تبخر".
- (د) (فعلى) مصدرا، مثل: ذكرى، أو جمعا، مثل: ظربى "جمع ظربان"، وهي دويبة كالهرة، متنتة الريح، تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب الرائحة حتى يبلى الثوب، ومثل: حجلي "جمع حجل، اسم طائر"، وليس في المجموع ما هو على وزن: فعلى، غيرهما.
- (ذ) (فعلى)، مثل: "حشيشى" اسم مصدر، للفعل حث على الشيء، إذا حض عليه، وخليفى "بمعنى الخلافة".
- (ر) (فعلى)، مثل: كفري "اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل" وبذرى "بمعنى التبذر".
- (ز) (فعلى) مثل: خليطى "اسم للاختلاط"، يقال: وقع القوم في خليطى، أي: اختلط عليهم أمرهم.
- (س) (فعلى) مثل: شقارى، وخبارى "اسم نبتين".

الأوزان المشهورة لألف التانيث الممدودة

ألف التانيث الممدودة لها أوزان كثيرة، وأشهرها سبعة عشر وزناً، وهي:

(أ) (فعلا): اسماً، كصحراء، أرصفة، لها مذكر على أفعل، مثل: (حمراء)، ومذكرها أحمر، أو على غير أفعل، مثل: امرأة حسناء، ولا يقال: رجل أحسن بل يقال: رجل حسن، وديمة هطلاء (البطل تتابع المطهر والدمع وسيلانه، يقال: هطلت السماء تهطل: هطلا وهطلانا وتهطالا)، ولا يقال: سحب أهطل بل سحب هطل أو هطال، وكقولهم: فرس أو ناقة روغاء، أي: حديدة القيادة، ولا يوصف به المذكر منها، فلا يقال: جمل أروغ.

(ب) (ت ، ث) (أفعلاء): بفتح العين، أو كسرهما، أو ضمهما، كقولهم في الثلاثة: يوم الأربعاء، بضم الباء، أو كسرهما، أو فتحها.

(ح) (فعلاء)، مثل: عقرباء، لمكان، أو اسم لأنثى العقرب.

(خ) (فعلاء)، مثل: قصاصاء، للقصاص.

(د) (فعلاء)، مثل: قرفصاء، اسماً تقول: قعدت القرفصاء.

(ذ) (فاعولاء)، مثل: عاشوراء، اسم العاشر من المحرم.

(ر) (فاعلاء)، مثل: قاصعاء، وناقعاء، اسمان لجحر اليربوع (حيوان أكبر قليلاً من الفأر، يده أقصر من رجله).

(ز) (فعلياء)، مثل: كبرياء، اسم للتكبر والعظمة.

(س) (مفعولاء)، مثل: مشيوخاء، جمع شيخ.

(ش) (فعلاء)، مثل: براساء، لغة في البرنساء، وهم الناس، يقال: ما أدرى،

أي البرنساء؟ أي: أي الناس، وبراكاء، بمعنى البروك (وهو أن تبرك

الإبل وينزل عنها للقتال على الأرجل؛ وبركاء أيضاً اسم لعظم الشيء
وشدته، يقال: وقع في براكاء القتال، أي في شدته).

(ص) (فعيلاء)، مثل: كثيراء (اسم لبذر معروف) وقريثاء، وكريثاء "اسمين
لنوعين من التمر".

(ض) (فعولاء)، مثل: جلولاء "بلد بالعراق" ودبوقاء "للعدرة".

(ط ، ط) ، (ظ) (فعلاء)، مطلق الفاء أي: بفتح الفاء، مثل: جنفاء "اسم
موضع" أو بكسرهما، مثل: سيراء "اسم لثوب مخطط بالحرير"، أو بضمهما،
مثل: خيلاء "اسم للتكبر".

التأنيث وعلامته

الاسم نوعان: مذكر، ومؤنث.

والمذكر مثل: أحمد، ومحمد، وكلب.

والاسم المذكر: لا يحتاج إلى علامة؛ لأن الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع منه.

والأصل في الأسماء التذكير؛ لأن الأسماء قبل الاطلاع على كونها مذكرة أو مؤنثة يعبر عنها بلفظ مذكر، مثل: إنسان، وحيوان، وشيء
والمؤنث مثل: فاطمة، ونادية، وقطة.

والاسم المؤنث: يحتاج إلى علامة تدل على تأنيثه؛ لأنه فرع من المذكر.

وعلامات التأنيث نوعان:

أولها: علامة التأنيث الظاهرة وهي:

(أ) تاء التأنيث، مثل: فهيمة، وحميدة، وجميلة.

(ب) ألف التأنيث المقصورة، مثل: سعدى، وليلى، وكبرى.

وألف التأنيث المقصورة: هي ألف لينة زادها العرب في آخر الاسم المعرب للتأنيث، مثل: ليلي.

أما الممدودة: فيرى البصريون: أنها ألف زائدة للتأنيث، وقبلها ألف أخرى زائدة، فقلبت الثانية همزة لتطرفها بعد ألف زائدة.

(ت) ألف التأنيث الممدودة، مثل: هيفاء، صحراء، خضراء.

واستعمال تاء التأنيث أكثر من ألفي التأنيث، ولذلك كانت مقدرة في بعض الأسماء، مثل: كتف، وعين.

دليل تأنيث ما ليس فيه علامة:

هناك بعض الأسماء المؤنثة بدون علامة ظاهرة، وتقدر فيها تاء التأنيث، مثل: عين، وأذن، وشمس، وكتف.

ويستدل على تأنيث ما ليس فيه علامة ظاهرة بأدلة منها:

(أ) عود الضمير عليه مؤنثا، مثل: الأرض حصرتها، والكتف أكلتها، والعين غسلتها، والشمس قد ازدادت حرارتها.

(ب) وصفه بالمؤنث، مثل: عين جارية، وأذن صاغية، ويد رحيمة.

(ت) رجوع التاء إليه عند التصغير، مثل: عينة في عين، وأذينة في أذن.

الصفات التي لا تلحقها تاء التأنيث

يكثر دخول تاء التأنيث على الصفات، للفرق بين المذكر والمؤنث، مثل: فاهم وفاطمة، وصابر وصابرة، وناجح وناجحة، وفرح وفرحة.

ويقل دخول تاء التأنيث في الأسماء الجامدة، مثل: إنسان وإنسانة، وظيفي وظيفية، وإنسان وإنسانة، وأسد وأسدة.

وإذا قلنا: (امرأة صبور، وامرأة حقود): تكون على وزن "فعل" بمعنى فاعل، أي صابرة، وحاقدة؛ ولهذا لم تدخل التاء.

وكذلك: معطير، ومكسال، ومغشم، صفات مؤنثة ولم تدخلها التاء؛ لأنها على وزن "مفعيل، ومفعال، ومفعل"، وهذه الأوزان الثلاثة، ممتنع فيها التاء أيضا.

أما: الصفات التي على وزن "فعل" لها أحوال ثلاث، فمثلاً:

(فتاة قتيل، وجريح) على وزن "فعل" بمعنى مفعول، أي: مقتولة، ومجروحة، وهي صفة لموصوف، فلم تدخله التاء (على الأكثر والأغلب).

وأما: (قتيلة المصادمة) فهي "فعل" بمعنى مفعول أيضا، لكن ليست لها موصوف، بل استعملت استعمال الأسماء، ولهذا وجب دخول التاء فيها.

وأما: (كريمة، ورحيمة، ولطيفة) فهي "فعل" بمعنى فاعل، ولهذا دخلت التاء بكثرة.

فائدة:

تاء التأنيث تكون للفر بين المذكر والمؤنث في الصفات كثيرا، وفي الأسماء الجامدة قليلا، وتدخل في الأعلام كثيرا، مثل: عائشة وحفصة، وتكون فيهما لمجرد التأنيث لا للفرق، وتأتي التاء لمعان أخرى غير التأنيث كالمبالغة، مثل: رجل راوية، وتأكيد المبالغة، مثل: رجل علامة، والوحدة، مثل: تمرة، وعنبة.

أوزان الصفات التي لا تلحقها التاء

توجد صفات لا تدخلها التاء في التأنيث، بل يستوي فيها المذكر والمؤنث، وتأتي على الأوزان والصيغ التالية:

أولاً: فاعول بمعنى فاعل، مثل: شكور، وأكول، وصبور، وحقود، بمعنى: شاكِر، وآكل، وصابر، وحاقد.

ويستعمل بدون التاء في (المذكر والمؤنث)، مثل: رجل صبور، وامرأة صبور - ورجل شكور، وامرأة شكور - ورجل حقود، وامرأة حقود.

فإن كانت فاعول بمعنى مفعول: جاز دخول التاء في التأنيث، وتركها، مثل: طائرة ركوبة، بمعنى مركوبة، وممكن أن تأتي: طائرة ركوب، ومثله: جاموسة أكولة وحلوبة، وبمعنى: مأكولة ومحلوبة، ويجوز: جاموسة أكول وحلوب، بدون التاء.

ثانياً: مفعال، مثل: مكسال، ومهذار، مثل: امرأة مكسال، وفتاة مهذار، أي كثيرة الهذار، وهو الهذيان، بدون التاء.

ثالثاً: مفعيل، مثل: معطير، تقول: امرأة معطير، بدون التاء، أي: كثيرة العطر، من عطرت المرأة، إذا استعملت الطيب، وشذ قولهم: امرأة مسكينة، بالتاء، والقياس بدونها.

رابعاً: مفعل، مثل: مغشم، بمعنى: جرى، وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريد، ويهواه من شجاعته، تقول: هذه امرأة مغشم، بدون التاء.

وهذه الأوزان الأربعة السابقة: يمتنع فيها دخول التاء في التأنيث "وجوباً" فإن دخلت في صفة على وزن منها كان شاذاً، مثل: قولهم: رجل عدو وامرأة عدوة،

والقياس: امرأة عدو "بدون التاء"؛ لأن "عدو" على وزن فعول بمعنى فاعل، فلا تلاحقه التاء.

وقولهم: رجل ميقان وامرأة ميقانة؛ لأنه على وزن مفعال فلا تلاحقه التاء. وميقان من اليقين، يقال لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه.

والقياس: امرأة ميقان، وقولهم: امرأة مسكينة بالتاء والقياس بدونها.

ولأنه على وزن مفعيل فلا تلاحقه التاء.

خامساً: فاعيل: بمعنى مفعول: وما جاء على وزن "فاعيل" لا يمتنع دخول التاء في مؤنثه "وجوبا".

وله ثلاثة أحوال: لأنها إما أن تكون بمعنى مفعول، أو بمعنى فاعل، والتي بمعنى مفعول، إما أن تستعمل استعمال الصفات، أو تستعمل استعمال الأسماء، ولكل حكمه:

أ) فإن كانت فاعيل بمعنى مفعول، واستعملت استعمال الصفات: بأن كانت صفة لها موصوف، فالغالب والكثير امتناع التاء في المؤنث، مثل: نظرت إلى امرأة قتيل، وفتاة جريح، بمعنى مقتولة، ومجروحة، ومثل: وأعجبت بعين كحيل، أي مكحولة، ومررت بامرأة سجين، أي: مسجونة. وقد تلاحقه التاء قليلاً، مثل: خصلة ذميمة، أي: مذمومة، وفعلة حميدة، أي: محمودة.

ومن القليل قولهم: امرأة قتيلة، وفتاة جريحة.

وكثير من النحاة ومن كتب الوحي، يجعلون "فاعيل هذه" مثل الصفات

السابقة، في امتناع التاء فيها وجوبا (أحيانا)، والراجع ما فصلناه فيها، وهو ما ذكره ابن عقيل، وابن مالك.

(ب) وإن كانت "فعليل" بمعنى مفعول، واستعملت استعمال الأسماء، أي: (لم تكن صفة لموصوف) لحقته التاء في المؤنث وجوبا، مثل: حزنت لقتيلة المصادمة، ولجريحة الحادثة، ومثل: أعجبت بكحيللة العين، أي: مكحولة العين، ورأيت في المجزر ذبيحة، ونطيحة، وأكيلة الذئب "بالتاء" بمعنى: مذبوحة، ومنطوحة، ومأكولة.

(ت) وإن كانت "فعليل" بمعنى فاعل: لحقته التاء في المؤنث كثيرا، مثل: امرأة كريمة ورحيمة وظريفة.

وقد تحذف التاء قليلا، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [سورة يس آية: ٧٨]، بدون التاء، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الأعراف آية: ٥٦].

و "رميم": فعليل بمعنى فاعل، أي: رامة، ولهذا كان حذف التاء فيها قليلا، وكذلك: "قريب" في الآية الثانية.

أحرف الزيادة ومواضع زيادتها

مواضع زيادة الألف، والياء، والواو:

الحكم بزيادة الألف:

إذا صحبت ثلاثة أحرف أصول فأكثر، مثل: (كتاب، وغضب، وقرطاس).
 فإذا أصبحت أصيلين، فليست زائدة، بل هي إما أصل، مثل: إلى.
 والإلى: بوزن الرضى، أي: النعمة: واحد الآلاء، قال الله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [سورة الرحمن آية: ١٣].

أو بدل من أصل، مثل: (قال، وباع).

الحكم بزيادة الياء أو الواو:

إذا أصبحت كل منها ثلاثة أحرف أصول، مثل: (سيطر، وصيرف، ويعمل، وجوهر، وعجوز)؛ فالياء والواو في الأمثلة زائدتان.
 والصيرف: هو المحتال المتصرف في الأمور، ويعمل: هو البعير القوي على العمل.

ويستثنى من هذا: الثنائي المكرر، فالياء والواو فيه أصليتان، مثل: (يؤيؤ)
 "لطائر ذي مخلب"، و "وعوعة" مصدر وعوع، إذا صوت.

وتكون كل منهما أصلية إذا صبحت حرفين، مثل: (سيف، ولون).

مواضع زيادة الهمزة والميم:

يحكم على الهمزة والميم بالزيادة: إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول، مثل: (أحمد، أخضر، ومكرم، ومعدن)؛ فإن سبقا أصليين حكم بأصالتها، مثل: (إبل، ومهد، وأخذ، ومسح، وماجد).

وإن تقدمتا أكثر من ثلاثة: فهما أصلان أيضا، مثل: (اصطبل، ومردقوش) اسم للزعفران أو لطيب تجعله المرأة في مشطها، وأما إذا توسطتا أو تأخرتا، فلا يحكم بزيادتهما إلا بدليل، كسقوطهما في بعض اللغات أو التصارييف.

ويحكم على الهمزة أيضًا بالزيادة: إذا وقعت آخر الكلمة، وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول، فأكثر، مثل: (حمراء، وخضراء، وعاشوراء، وقاصعاء).

والقاصعاء: من حجر اليربوع، والجمع: قواصع.

وإذا تقدم على الألف حرفان، أو حرف واحد، فالهمزة غير زائدة، مثال تقدم حرفين: (كساء، ورداء)؛ فالهمزة في الأول بدل من الواو، وفي مثل الثاني: بدل من الياء، ومثال تقدم حرف: (ماء، ودواء).

مواضع زيادة السين والتاء والنون والهاء واللام

يحكم على النون بالزيادة:

إذا وقعت آخر الكلمة، وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول، فأكثر، فحكمها في هذا حكم الهمزة، وذلك مثل: (عثمان، وعمران، وسكران، وزعفران)، فإن سبقها حرفان، فهي أصلية، مثل: (مكان، وزمان).

ويستثنى من ذلك أن يكون قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين، مثل: (حسان، وorman، وعقيان)، فالنون فيها تحمل الأصالة والزيادة.

ويحكم على النون بالزيادة أيضًا: إذا وقعت ساكنة بعد حرفين وبعدها حرفان، مثل: (غضنفر "الأسد"، وجحنفل، وعقنقل).

فإن وقعت أولًا، مثل: (نهشان "الذئب")، أو ثانيًا مثل: (قنطار)، أو محرقة مثل: (خرنوب)، فهي أصلية، ومن مواضع زيادة النون أيضًا في المضارع، مثل: (نكرم)، وفي المطاوع مثل (كسرتة) فانكسر، وفي باب الافعلام كالاحر تجام.

ويحكم بزيادة التاء:

إذا كانت للتأنيث، مثل: (فاهمة).

أو للمضارعة، مثل: (أنت تكرم).

أو مع السين في الاستفعال، وفروعه، مثل: (استغفار، ومستغفر، واستغفر).

أو لمطاوعة فعل، مثل: (علمته) فتعلم.

أو فعمل، مثل: (دحرجته فتدحرج).

ويزداد التاء أيضا: في الافتعال، والتفعل، والتفاعل، مثل: (اقتدار، وتحمل، والتقابل)، وتزداد سماعًا في الأول، مثل: (تمساح)، وفي الآخر، مثل: (ملكوت).

يحكم على السين بالزيادة: في الاستفعال وفروعه، كما مثلنا.

وتكون الهاء زائدة في الوقف، في حالات، منها:

- أ) الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة، مثل: (لمه؟)
- ب) الوقف على فعل الأمر المحذوف اللام، مثل: (ره) بمعنى: انظر.
- ت) الوقف على المضارع المحذوف اللام للجزم، مثل: (لم تره).
- ث) الوقف على كل حركة لازمة وليست طارئة، مثل: (كيفه؟ وهوه)، إلا المبني المقطوع عن الإضافة، مثل: (قبل، وبعد)، واسم "لا"، مثل: (لا رجل)، والمنادي المبني، مثل: (يا خالد)، والفعل الماضي، مثل: (أكل)، فلا يوقف على الهاء في كل.

قال ابن مالك مشيرًا إلى زيادة التاء:

والتَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

وقد اعترض ابن هشام على زيادة هاء الوقف واللام، فقال ما نصه: وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: (لمه ولم تره، وللام بذلك وتلك) فمردود؛ لأن كلا من هاه السكت ولا البعد كلمة برأسها وليست جزءًا من غيرها. والحق مع ابن هشام؛ لأن ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزادة، إلا إذا نزل منزلة الجزء بأن جرى عليه الإعراب كتاء التائيث، أو تخطاه العامل، كحروف المضارعة.

ويحكم بزيادة اللام:

في أسماء الإشارة، مثل: (ذلك، وتلك، وهنالك).

قال ابن مالك مشيراً إلى مواضع زيادة الهاء:

وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ

وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ أَشْتَهَرَهُ

الحكم بأصالة الحرف إذا فقد شرط الزيادة:

إذا وقع حرف من أحرف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: "سألتمونيها" خالياً من شرط زيادته: وجب الحكم بأصالته، إلا إذا قام دليل آخر يصلح أن يكون حجة على زيادته، كسقوط همزة "شمال" في قولهم: (شملت الريح شمولاً)، بمعنى: هبت شمالاً، وكسقوط نون (حنظل) في قولهم: (حظلت الإبل) إذا ضرها أكل الحنظل، وكسقوط تاء (ملكوت) في كلمة الملك.

فأنت ترى أن كلام من الهمزة، والنون، والتاء، قد جاء في الأمثلة زائداً، بدليل سقوطه.

وقد أشار ابن مالك إلى أن فاقد شرط الزيادة لا يكون أصلاً إلا بدليل، فقال:

وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَّتْ

إِنْ لَمْ تُبَيِّنْ حُجَّةً كَحَظَلَتْ

التصغير

التصغير: في اللغة: التقليل.

وفي اصطلاح النحاة: تحويل الاسم المعرب إلى صيغة: فعيل، أو فعيعل، أو فعيعل، مثل: (نهر، ودرهم، وقنديل)، في تصغير: (نهر، ودرهم، وقنديل).

وتسمى الأوزان الثلاثة: (فعيل، وفعيعل، وفعيعل): بصيغ التصغير.

وسميت كذلك: لأنها أوزان مختصة بالتصغير، ولا تجرى على نظام الميزان الصرفي العام، ويوضح ذلك أن: (أحيمد، وخويلد، ومكيرم) وزنها الصرفي: (أفيعل، وفويعل، ومفيعل)، ولكن وزنها جميعا في التصغير هو: (فعيعل)؛ لأنهم في الوزن التصغيري يراعون عدد الحروف والحركات والسكنات دون مقابلة أصلي بأصلي وزائد بزائد قليلا للأبنية، وأما في الميزان الصرفي فيقابلون الأصلي بالأصلي والزائد بالزائد.

أغراض التصغير وفوائده:

الغرض اللفظي من التصغير، هو: الاختصار؛ لأن قولك: (كتيب)، أحضر من قولك: (كتاب صغير)، أما الغرض المعنوي فهو: تحقيق أحد الأمور الآتية:

- أ) تصغير ما يتوهم أنه كبير، مثل: (جبل)، وفي التصغير: (جبل).
- ب) تحقير ما يتوهم أنه عظيم، مثل: (سبيع، شويعر)، في تصغير: (سبع، وشاعر).
- ت) تقليل ما يتوهم أنه كثير، مثل: (دريهما، وشعيرات)، في تصغير: (دراهم، وشعور).

ث) تقريب ما يتوهم بعد زمنه، أو بُعد مكانه، مثل: (قبيل الفجر، وبعيد العشاء)، أي: قبل الفجر وبعد العشاء بزمن قريب، ومثل: (فويق الجبل)، أي: فوقه بمسافة كبيرة.

ومن الأغراض الأخرى التي ذكروها:

إظهار الحب والتدليل، مثل: (يا بنيتي، ويا أخي).

وأغراض التصغير كلها ترجع إلى التحقير والتقليل غالباً، والتعظيم، مثل: (دويبة)، أي: (داهية عظيمة).

شروط التصغير:

التصغير يشترط فيه أربعة شروط:

الأول: أن يكون اسماً، فلا تصغر الأفعال ولا الحروف.

وشذ تصغير "أفعل" في التعجب، مثل: (ما أحسنه، وما أمله).

الثاني: أن يكون معرباً، فلا تصغر الأسماء المبنية، كالضمائر، وأسماء الاستفهام، مثل: (من، وكيف).

وشذ تصغير بعض الموصولات، وأسماء الإشارة، مثل: (الذي).

الثالث: أن يكون الاسم خالياً من صيغة التصغير، فلا يصغر، مثل: (كميت، ودرید) "أعلام شعراء"؛ لأنها على صيغة "فعل".

الرابع: أن يكون معنى الاسم قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة، كأسماء الله تعالى، وأسماء الملائكة، والأنبياء، والكتب المنزلة.

أما إذا سمى بشيء منها مما يجوز التسمية به - جاز تصغيره: كأن تسمى إنسانا: محمداً، أو إدريس، أو جبريل.

فائدة:

ولزيادة الفائدة، سوف نوضح بعض القواعد عن: الاسم الموصول، واسم الإشارة، والضمائر، وأسلوب الاستفهام.

أولاً: الضمير أو المضمَر:

الضمير: هو اسم لما وضع لتكلم، مثل: (أنا).

أو لمخاطب، مثل: (أنت).

أو لغائب، مثل: (هو) – أو لمخاطب تارة، ولغائب أخرى. وهي: (الألف، والواو، والنون)، مثل: (قوما، وقاما، وقوموا، وقمن، ويقمن).

وينقسم الضمير إلى قسمين: بارز، ومستتر:

أولاً: الضمير البارز:

هو الذي له صورة في اللفظ – وهو نوعان: متصل، ومنفصل:

أ) المتصل: ما لا يفتتح به النطق، ولا يقع بعد إلا، وإنما يكون كالجُزء من الكلمة السابقة (كـياء ابني)، و (كاف أكرمك)، و (هاء سلنيه). والضمير المتصل: ستة وثلاثون ضميراً:

اثنا عشر: منها في محل رفع، وهي: (كتبت، كتبنا، كتبت، كتبت، كتبتم، كتبتن، كتب، كتبت، كتبنا، كتبوا، كتبتن).

واثنا عشر: منها في محل نصب، وهي: (علمني، علمنا، علمك، علمك، علمكم، علمكم، علمكن، علمه، علمها، علمهما، علمهم، علمهن).

واثنا عشر: منها في محل جر، وهي: (هذا وطني، وطننا، وطنك، وطنك، وطنكم، وطنكن – وطنه. وطنها، وطنهما، وطنهن).

ظهر من هذا أن الضمير المتصل ينقسم بحسب إعرابه المحلي إلى ثلاثة أقسام:

أ) ما يختص بالرفع وهو خمسة: (الألف - كقاما، والنون - كقمن، وياء المخاطبة - كقومي).

والتاء (مجردة، كقمت. أو متصلة بها: كقمتها، أو بالميم: كقمتم، أو بالنون المشددة كقمتن).

وما هو مشترك بين محلي النصب والجر، وهو ثلاثة: ياء المتكلم، مثل: ﴿رَبِّكَ أَكْرَمَنِ﴾ [سورة الفجر آية: ١٥]، وهاء الغائب، مثل: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [سورة الكهف آية: ٣٤]، وكاف المخاطب، مثل: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [سورة الضحى آية: ٣]، سواء أكانت الكاف مجردة، أو متصلة بها، أو الميم، أو النون المشددة، على نحو ما تقدم.

وما هو مشترك بين الرفع، والنصب، والجر، وهو "نا"، مثل: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُتَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَنِ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٩٣].

ب) الضمير المنفصل:

وهو ما يتبدأ به، ويقع بعد إلا في الاختيار، مثل: (أنا، ونحن)، وهو أربعة وعشرون ضميرا:

اثنا عشر: منها مختصة بالرفع، وهي: (أنا، ونحن، وأنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن - وهو، وهي، وهما، وهم، وهن).

واثنا عشر: منها مختصة بالنصب، وهي:

(إياي، وأيانا، وإياك، وإياكم، وإياكن، وإياه، وإيها، وإياهما، وإياهم، وإياهن).

واعلم أن الضمير هو لفظة "إيا"، وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة.

والضمير المنفصل لا يكون في محل جر أصلا - وأما نحو: (ما أنا كانت ولا أنت كأنا)، فخلاف الأصل، فقد وضع ضمير الرفع موضع ضمير الجر بالنيابة.

ثانيًا: الضمير المستتر:

الضمير المستتر: هو الذي ليس له صورة في اللفظ. كالضمير الملحوظ في: (افهم درسك).

وينقسم المستتر إلى قسمين: مستتر وجوبا، ومستتر جوازا.

أ) المستتر وجوبا:

هو الذي لا يخلفه ظاهر، ولا ضمير منفصل - ومواضعه عشرة:

الأول: مرفوع أمر الواحد، مثل: (ذاكر، واجتهد).

الثاني: مرفوع المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد، مثل: (أنت تفهم).

الثالث: مرفوع المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، مثل: (أفهم).

الرابع: مرفوع المضارع المبدوء بالنون، مثل: (نفهم).

الخامس: مرفوع أفعال الاستثناء، وهي: (خلا، وعدا، وحاشا، وليس)،

ولا يكون مثل: (نجحوا ما عدا سليما، أو: ما خلاه، وفازوا لا يكون محمودا، وامتثلوا ليس سليما).

السادس: مرفوع أفعل في التعجب، مثل: (ما أحسن الصدق).

السابع: مرفوع أفعل التفضيل، مثل: (هم أحسن اجتهدا).

الثامن: مرفوع اسم الفعل غير الماضي، مثل: (أوه، ونزال).

التاسع: مرفوع الصفات المحضة، مثل: (جاء رجل فاضل، والعدل ممدوح، والإنصاف عظيم).

العاشر: مرفوع متعلق بالظرف، مثل: (الأمر إليك، والمجد بين برديك).

المستتر وجوبا:

هو الذي يخلفه الظاهر - أو الضمير المنفصل - ومواضعه أربعة:

- أ) مرفوع فعل الغائب، مثل: (خليل نجح).
- ب) مرفوع فعل الغائبة، مثل: (سعاد نجحت).
- ت) مرفوع الصفات المحضة، مثل: (كامل فاهم، والدرس مفهوم).
- ث) مرفوع اسم الفعل الماضي، مثل: (شتان، وهيهات).

الضمير المتصل هو الأصل:

متى أمكن اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله؛ وذلك لاختصار المتصل غالبا. فلهذا كان المتصل هو الأصل - فلا يصح العدول عنه إلى المنفصل، إلا لدواع وأسباب كثيرة.

وأشهر الدواعي الموجبة لفصل الضمائر هي:

- أ) إرادة الحصر - كما إذا تقدم الضمير على عامله، مثل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة آية: ٥]. أو: تأخر وقوع محصورا بإلا، أو بإنها، مثل: (لا نعبد إلا إياه - وإنما المعبود هو).

- (ب) كون عامله محذوفاً، كما في التحذير، مثل: (إياك والكذب).
- (ت) كون عامله معنويًا، "وهو الابتداء"، مثل: (أنا متأدب).
- (ث) كون عامله "حرف نفي"، مثل: (ما أنا مهملاً في دروسي).
- (ج) فصله من عامل بمتبوع له، مثل: ﴿تُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [سورة الممتحنة آية: ١].

- (ح) فصله من عامله بلفظ "إما"، مثل: (ليسبق في الحفظ إما أنا وإما أنت).
- (خ) وقوع الضمير مفعولاً به، مثل: (سرت وإياك).

جواز فصل الضمائر مع إمكان الوصل:

يستثنى من قاعدة (متى أمكن اتصال الضمير لا يعدل عنه إلى انفصاله) ثلاث مسائل، يجوز فيها الانفصال مع إمكان الاتصال - وهي:

إذا كان الضمير المتقدم منصوباً أعرف من الضمير المؤخر، مثل:

(الدرهم أعطيتكه، أو: أعطيتك إياه، والكتاب منحتك).

أما إذا كان الضمير المقدم منصوباً غير أعرف، مثل: (الكتاب أعطاه إياي أو إياك)، فيجب الفصل والمخاطب؛ لأنه لم يوضع معرفة بنفسه، بل بسبب مرجعه، ولهذا لا بد له من مرجع في الكلام ليفهم معناه.

واعلم أنه سبق أن الضمائر ثلاثة أقسام:

ما يجب اتصاله، وما يجب انفصاله، وما يجوز فيه الأمران:

وأن الجائز اتصاله وانفصاله هو خبر باب كان أو إحدى أخواتها - وثاني

مفعولي باب أعطى، وباب ظن غالبا، سواء أكانت أفعالا أو أسماء، وجميع الضمائر متصلة ومنفصلة مبنية لا يظهر فيها الإعراب.

ويختص الاستتار بضمير الرفع.

وياء المتكلم يجوز فيها السكون كثيرا، والفتح قليلا، مثل: (عيل صبري لفقري)، ويختار فتحها إذا ولتها همزة وصل، مثل: (لي الأمر).

ويجب فتحها إذا كان ما قبلها ألفا، مثل: (مولاي)، أو ياء، مثل: بني، وقاضي).

وهاء الغائب تفتح للغائبة، وتضم لغيرها، إلا إذا سبقتها كسرة، أو ياء ساكنة فتكسر، مثل: (اجتمعت به وبأخيه).

هاء (الغائب تفتح للغائبة وتضم لغيرها، إلا إذا سبقتها كسرة، أو ياء ساكنة فتكسر، مثل: (اجتمعت به وبأخيه).

ميم الجمع ساكنة إلا إذا جاء بعدها ساكن، فإن كان ما قبلها مضموما ضمت، مثل: (عليكم السلام)، وإن كان مكسورا كسرت، مثل: (بهم النجاة).

نون الإناث تكون (ضميرا) متى خفضت، مثل: (ذهبن، ويذهبن)، وتكون (علامة جمع المؤنث) متى شددت، مثل: (أكرمهن)، وهي مفتوحة في الحالتين.

الألف الزائدة بعد واو جمع الذكور، مثل: (قاموا، وقوموا)، تحذف إذا اتصل بضمير، مثل: (اضبطوهم، وضبطوهم).

ضمائر المتكلم والخطاب خاصة بالعقلاء، وضمائر الغيبة مشتركة بين العقلاء وغيرهم، إلا الواو - وهم - فمختصان بالذكر العقلاء.

ضمائر الرفع المنفصلة هي ما وضعت للتكلم، والغيبة برمتها، مثل: (أنا، وهو).

وأما ضمائر الرفع للخطاب وضمائر النصب المنفصلة فليست كذلك، بل الضمير في الأولي هو "أت" بفتح الهمزة، وفي الثانية هو "إيا" بكسرها، وما يليها حروف تدل على المعاني المقصودة بها كالخطاب، والتثنية، والجمع.

أجازوا تسكين هاء "هو، وهي" بعد الواو والفاء كثيرًا، مثل: (وهو الغفور، وهي القاضية)، وبعد اللام قليلا، مثل: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [سورة آل عمران آية: ٦٢].

قد ينزل أحيانا ما لا يعقل منزلة من يعقل فيستعمل له ما يستعمل للعاقل، مثل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [سورة يوسف آية: ٤]. ويجوز أن يستعمل ضمير الإناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث، فيقال: (الشجرات أثمرن).

إذا اعتبرت (عدا، وخلا، وحاشا) أفعالا - يجب إلحاقها بنون الوقاية في حالة اتصالها بياء المتكلم، مثل: (حضر التلاميذ ما عداني)، وإذا اعتبر أفعال الاستثناء المذكورة حروف جر، امتنع إلحاقها بنون الوقاية لعدم الخوف من الكسر.

إن الفعل الناقص، مثل: (دعا، ورمى)، لا يخشى معه المحذور الذي جيء بالنون لأجله وهو (الكسر) إذ لا تظهر الكسرة في مثل: (دعاني، ورماني)، وإنما ألحقوه بغيره من الصحيح الآخر طردا للباب على نظام واحد.

ثانياً: يجب معرفة أسماء الله الحسنى^(١): لإتمام فائدة ما قدمنا.

(١) أسماء الله الحسنى: هو الله الذي لا إله إلا هو											
المؤمن	المهيمن	العزیز	الجبار	المتكبر	الخالق	البارئ	المصور	الغفار	الرحمن	الرحيم	الملك
القهار	الوهاب	الرزاق	الفتاح	العليم	القابض	الباسط	الخافض	الرافع	الملك	القدوس	السلام
المعز	المذل	السميع	البصير	الحكم	العدل	اللطيف	الخبير	الحليم	الرحمن	الرحيم	الملك
العظيم	الغفور	الشكور	العلي	الكبير	الحفيظ	المقيت	الحسيب	الجليل	الرحمن	الرحيم	الملك
الرقيب	المجيب	الواسع	الحكيم	الودود	المجيد	الباعث	الشهيد	الحق	الرحمن	الرحيم	الملك
الوكيل	القوي	المتين	الولي	الحميد	المحصي	المبدئ	المعيد	المحيي	الرحمن	الرحيم	الملك
المميت	الحي	القيوم	الواجد	الماجد	الواحد	الصمد	القادر	المقتدر	الرحمن	الرحيم	الملك
المقدم	المؤخر	الأول	الآخر	الظاهر	الباطن	الوالي	المتعالی	السر	الرحمن	الرحيم	الملك
التواب	المنتقم	العفو	الرءوف	مالك	الملك	ذو الجلال والإكرام	المقسط	الرحمن	الرحيم	الملك	الملك
الجامع	الغني	المانع	الضار	النافع	النور	الهادي	البديع	الباقي	الرحمن	الرحيم	الملك
الوارث	الرشيء	الصبور							الرحمن	الرحيم	الملك

ثانيًا: أسماء الإشارة وإعرابها:

(ذ ان - رفعًا: وزين: نصبًا وجرا): "مخففة نونها - أو مشددة"، للمثنى المذكور.

(تا، تي، ته، ذي، ذه) "للمفردة المؤنثة.

(تان رفعًا و"تن" نصبًا وجرا "مخففة نونها - أو مشددة" للمثنى المؤنث.

ويتصل بألفاظ الإشارة السابقة - ثلاثة أحرف:

(ها التنبيه، وكاف الخطاب، واللام).

ولا تجتمع الثلاثة دفعة واحدة لكراهة كثرة الزوائد، ولا تجتمع "ها" التنبيه مع اللام عدم المناسبة بينهما؛ لأن اللام تشعر بالبعد. و "ها" التنبيه تشعر بالقرب فيكون فيه جمع بين الأضداد التي تتعارض فتساقط.

واعلم أن لفظي "ته، وذه" يشار بهما إلى القريب بدون أن يلحقهما شيء من "ها" التنبيه، وكاف الخطاب، واللام.

فألفاظ الإشارة المجردة من "الكاف واللام" تكون للمشار إليه (القريب، مثل: ذا، أو هذا، وذو، أو هذي، وهذان، وهاتان).

وألفاظ الإشارة المتصلة "بالكاف" تكون للمشار إليه (المتوسط)، مثل: (ذاك، أو هذاك، وتيك، أو هاتيك... إلخ).

وألفاظ الإشارة المقرونة "باللام مع الكاف" فقط - أو المشددة النون في المثنى تكون (للبعيد)، مثل: (ذلك، وتالك، وتلك، وأولالك، وذانك، وتانك) بتشديد

نونهما في المثني.

فتكون مراتب اسم الإشارة ثلاثة: (قريب، ومتوسط، وبعيد).

واسم الإشارة يطابق المشار إليه في تذكيره وتأنيثه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، كما تطابق الكاف المخاطب في جميع ما ذكر.

والكاف اللاحقة لأسماء الإشارة: هي حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً بحسب المخاطب، فتقول: (ذلك، وذلكما، وذلكم، وذلكن).

والضابط في ذلك أن الكاف لمن تخاطبه في التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع ما قبل الكاف لمن تشير إليه كذلك في التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع.

لفظ "ثم" يشار بها إلى المكان البعيد بدون أن يلحقها شيء من "ها" التثنية، أو "كاف الخطاب"، أو "اللام"، وإذا تقدمت "من" على لفظ "ثم" أفادت التعليل.

ويشار للمكان القريب - بهنا، أو ههنا.

ويشار للمكان المتوسط - بهناك "مخفف النون".

ويشار للمكان البعيد - بهنالك، أو ثم، أو هنا (بتشديد النون).

وأسماء المكان تلزم الظرفية، أو الجر بالحرف معللاً، فيقال: (جئنا من هنا، وذهبنا من هناك إلى هنالك).

وفصل جوازا بين "ها" التثنية واسم الإشارة المجرد من الكاف بضمير المشار إليه، مثل: (ها أنا ذا، أو ذي، وها نحن ذان، أو تان، أو أولاء).

تنبيهات

الأول: سبق أن المشار إليه: (إما - قريب، أو متوسط)، أو بعيد، فأسماء الإشارة التي هي للقريب:

للمذكر: "ذا" للمفرد، و "ذان، وذين" لمثناة، و "أولاء" لجمعه.

"أولاء": ممدودة (أي بهمزة مكسورة في آخره) أو مقصورة "أي - بغير الهمزة) هي:

للجمع مذكرا كان أو مؤنثا، عاقلا كان أو غير عاقل (لكن يقل في غير العقلاء)، كقوله: "والعيش بعد أولئك الأيام".

ويشار إلى جمع غير العقلاء بما يشار به إلى المفردة المؤنثة. فيقال: "هذه الكتب، وتلك الجبال" ... إلخ.

وسبق أن أسماء الإشارة المختصة بالمكان أربعة، وهي: "هنا" للمكان القريب. و "هناك" للمتوسط، "وهم، وثمره وهنا، أو هنت" للبعيد.

وللمتوسط: للمذكر: (ذاك، ذانك، ذينك، أولئك).

وللمؤنث: (تيك، تانك، تينك، أولئك).

وللبعيد: للمذكر: (ذلك، ذانك، ذينك، أولالك).

وللمؤنث: (تلك، تانك، تينك، أولالك).

وهاك نموذجا يبين استعمال أسماء الإشارة في جميع أوجه الخطاب:

المشار إليه	مخاطب مذكر	مخاطب مؤنث
	مفرد - مثني - جمع	مفردة - مثني - جمع
مفرد مذكر	ذاك - ذاكما - ذانكم	ذاك - ذاكما - ذانكن
مثني مذكر	ذانك - ذانكما - ذانكم	ذانك - ذانكما - ذانكن
جمع مذكر	أولئك - أولئكما - أولئكم	أولئك - أولئكما - أولئكن
مفردة مؤنثة	تلك - تلكما - تلكم	تلك - تلكما - تلكن
مثني مؤنث	تانك - تانكما - تانكم	تانك - تانكما - تانكن
جمع مؤنث	أولئك - أولئكما - أولئكم	أولئك - أولئكما - أولئكن

سبق أنه يجوز دخول "ها" التنبيه على أسماء الإشارة إلا في حالة البعد، نحو: (هذا، وهذه، وهاذان، وهذين، وهاتان، وهاتين، وهؤلاء).

وإذا كان المشار إليه بعيداً ألحقت اسم الإشارة (كافاً) حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب المخاطب، نحو: (ذاك، وذاك، وذاكما، وذاككم، وذاكن)، ويجوز أن تزيد قبلها "لاماً" للبعد، مثل: (ذلك، ذلك، ذلكما، ذلكم، ذلكن)، ولا تدخل (اللام) في المثني مطلقاً، فلا يقال: (ذانلكما، ولا تانلكما).

كما لا تدخل في الجمع الممدود، فلا يقال: (أولاءلك)، وإنما تدخل فيها (الكاف) في حالة البعد، مثل: (ذانكما، وتانكما، وأولئك).

واعلم أنه كما لا تدخل (اللام) على المثني والمجموع لا تدخل على المفرد إذا تقدمته (ها) التنبيه، فيقال فيه (حالة البعد) "هذاك"، ولا يقال فيه "هذالك".

ثالثاً: الاسم الموصول:

الاسم الموصول: هو ما وضع لمسمى معين بواسطة جملة تذكر بعده مشتملة على ضمير تسمى صلة له.

الأسماء الموصولة قسمان: خاصة، ومشاركة:

أولاً: الخاصة: هي التي تختلف صورتها بالإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، حسب مقتضى الكلام، وهي سبعة ألفاظ:

الأول: الذي، للمفرد المذكر، عاقلاً أو غيره.

الثاني: اللتان، واللتين، للمثنى المذكر (رفعا، ونصبا، وجرا).

الثالث: الذين، لجمع المذكر العاقل (ويكون ملازماً الياء رفعا ونصبا وجرا).

الرابع: التي، للمفردة المؤنثة (عاقلة أو غيرها).

الخامس: اللتان، واللتين، للاثنتين (وتشدد النون فيهما جوازا).

السادس: اللاتي، واللواتي، واللائي (للجمع المؤنث مطلقاً).

السابع: الألى، لجمع الذكور والإناث، نحو: (جاءت التلاميذ الألى ذهبوا، والتلميذات الألى ذهبن).

والأسماء الموصولة المشتركة: هي التي تكون بلفظ واحد للجميع فيشترك فيها المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، وهي ستة ألفاظ: (من، وما، وأي، وذا، وذو، وأل).

من: اسم موصول للعاقل، مثل: (أقبل عذر من اعتذر إليك).

وما: اسم موصول لغير العاقل، مثل: (اغفر لنا ما فرط منا).

وأي: عامة للعقلاء وغيرهم، ومؤنثها "أيه".

وتبنى على الضم بشرط إضافتها إلى معرفة، وحذف الضمير الواقع صدر صلتها، مثل: (يسرني أيكم مؤدب).

هذا إذا لم توصل بفعل أو ظرف، نحو: (أيهم قام، أو عندك)، وإلا أعربت كما تعرب في المواضع الثلاثة الآتية:

أولاً: إذا أضيفت وذكر صدر صلتها، مثل: (يسرني أيهم هو مؤدب).

ثانياً: إذا لم تضاف وذكر صدر صلتها، مثل: (يسرني أي هو مؤدب).

ثالثاً: إذا لم تضاف ولم يذكر صدر صلتها، مثل: (يسرني أي مؤدب).

فلفظة "أي" ترفع، وتنصب، وتجر في تلك الأحوال الثلاثة حسب العوامل.

حكم "أي" الموصولية:

أ) وجوب إضافتها إلى معرفة، لشدة توغلها في الإبهام. فاحتاجت إلى ما يفيدها تعريفاً.

ب) وجوب أن يكون عاملها مستقبلاً متقدماً عليها، وأن تكون صلتها غير ماضية؛ لأنها موضوعة للعموم والإبهام. فكان المستقبل مناسباً لها. والماضي منافي - وإنما أوجبوا تقديم العامل عليها للفرق بينها وبين "أي" الشرطية - والاستفهامية، فإن عاملها لا يكون إلا مؤخراً عنها لوجوب تصدرهما في أول الكلام.

ت) و"ذا" للعاقل وغيره، وتكون اسماً موصولاً إذا وقعت بعد "من، وما"

الاستفهاميتين، غير مشار بهما، ولا مركبة مع إحداهما، مثل: "من ذا لقيت"،
 "وماذا فعلت"، أي من الذي لقيته، وما الذي فعلته.

(ث) و"ذو" تستعمل اسم موصول بمعنى الذي في لغة "بني طي"، ولذلك يقال لها: "ذو الطائية" وهي للعاقل وغيره، وتلزم البناء على الواو في جميع حالاتها، وتبقى بلفظ واحد للجميع، كقول سنان الطائي:
 "فإن الماء ماء أبي وجدي وبثري ذو حفرت وذو طويت".

(ج) و"أل" للعاقل وغيره: وتكون اسما موصولا، بشرط أن تكون ما دخلت عليه صفة صريحة (اسم فاعل، أو اسم مفعول)، صريحين أو صيغة مبالغة)، مثل: (أقبل الشاكر والمشكور) ف"أل" في هذه الأمثلة بمعنى الذي.

افتقار الموصولات إلى "صلة" متأخرة عنها:

الصلة: هي الجملة التي تذكر بعد الموصول لمعرفة وبيان معناه، ويشترط فيها أن تكون خبرية معروفة للسامع مشتملة على ضمير يعود إلى الموصول يسمى "بالعائد"، ولا يكون لها محل من الإعراب، وتقع الصلة جملة (فعلية - أو اسمية)، مثل: (لا تقل ما يذرى بك، والصبر حيلة من لا حالة له).

وتقع أيضاً الصلة: شبه جملة (وهو الظرف المكاني، والجار والمجرور) التامان، مثل: (عرفت الذي عندك، وقرأت ما في الكتاب).

والصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة، فلا يتبع الموصول ولا يخبر عنه، ولا يستثنى منه قبل استيفائه الصلة التي لا تتقدم هي ولا شيء منها عليه، كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الأول ولا يفصل بينهما إلا بالقسم، أو النداء،

أو الجملة الاعتراضية، مثل: (هذا الذي، والله، أو يا أخي، أو هداك الله، يقوم بالأمر).

ولا يجوز حذف شيء من صلة أو موصول، إلا ما علم منهما، مثل: (أمن يجتهد ويكسل سواء؟) أي: ومن يكسل.

عائد الموصول:

العائد: هو الضمير الذي يربط الصلة بالموصول، ويعود منها إليه لتحصل الفائدة، بشرط أن يكون ضمير غيبة مطابقا لفظا ومعنى للموصول في (الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث).

فنقول: (جاء الذي أكرمته، والتي أكرمتها، واللذان أكرمتهم، والذين أكرمتهم، واللواتي أكرمتهن).

هذا في الموصول المختص مما يطابق لفظه ومعناه.

وأما الضمير العائد إلى (الموصول المشترك)، (كمن، وما) إذا قصد بهما غير المفرد المذكور، فيجوز فيهما حيثنذ وجهان:

أ) مراعاة اللفظ: فيكون مفردا مذكرا مع الجميع، وهو الأكثر، مثل: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [سورة محمد آية: ١٦].

ب) ومراعاة المعنى، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾.

فإذا وقع التباس بمراعاة اللفظ وجبت مراعاة المعنى، مثل: (تصدق على من سألتك، ولا تقل من سألك)، ومثل: (أكرم من زارك، : لا من زارتك).

الضمير الذي يعود إلى الموصول واجب ذكره، وجائز حذفه:

- أ) فيجب ذكره إذا لم يصلح الباقي بعد حذفه لأن يكون صلة سواء أكان ضمير رفع، أم نصب، أم جر.
- ب) ويجوز حذفه إذا وقع في أول صلة طويلة (مرفوعاً) على أنه مبتدأ، مخبر عنه بمفرد، وذلك بشرط طول الصلة فتخفف بحذفه، مثل: (ما أنا بالذي قائل لك سوءاً "أي بالذي هو قائل").
- ت) ويجوز حذفه أيضاً إذا كان (منصوباً) متصلاً بفعل تام، أو بوصف تام، غير صلة (أل)، نحو: (نشهد بما نعلم)، ونحو: (الذي أنا معطيك درهم) والأصل - نشهد بما نعلمه - (والذي أنا معطيك درهم)، وذلك أيضاً بشرط أن يصلح الباقي بعد الحذف لأن يكون صلة.
- ث) ويجوز حذفه أيضاً إذا كان (مجروراً) بالمضاف الذي يكون اسم فاعل (بمعنى الحال أو الاستقبال)، مثل: (جاء الذي أنا زائر "أي زائره"). وكذا يحذف الضمير المجرور بالحرف المائل للحرف الداخل على الموصول. واتفق متعلقا الحرفين لفظاً ومعنى، مثل: "مررت بالذي مررت به". وذلك أيضاً بشرط أن يصلح الباقي بعد الحذف لأن يكون صلة.

فائدة:

في الحذف: لا يوجد حذف في نحو: (جاء اللذان سافرا أمس)؛ لأنه غير مبتدأ. ولا يحذف في نحو: "يسرني الذي هو في مدرسته"؛ لأن الخبر غير مفرد فيهما، فإذا حذف الضمير المفيد للتخصيص فات المقصود.

ولم يدل دليل على حذفه؛ لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة؛ لأنه

جملة أو شبهها.

واعلم أنه كما يجوز حذف العائد يجوز أيضاً حذف الصلة إذا دل عليها دليل،
كقول الشاعر:

نحن الألي فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا
أي نحن الألي عرفوا بالشجاعة، بدليل ما بعده.

وكذا تحذف الصلة إذا قصد بها الإيهام. ولم تكن صلة "أل"، كقولهم: (بعد
اللتيا، والتي)، أي بعد الخطة التي من فظاعة شأنها - (كيت وكيت).
وهذا الحذف لإيهام أنها بلغت من الشدة مبلغاً لا يمكن التعبير عنه، وقد
يحذف الموصول دون صلته، كقول حسان بن ثابت:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ
وَيَمْدُحُّهُ وَيَنْصُرُّهُ سَوَاءٌ
أي: ومن يمدحه، ومن ينصره.

رابعاً: أسلوب الاستفهام وأدواته:

أسلوب الاستفهام: أسلوب يستعمل للاستفسار عن شيء ما: ذاته، أو زمانه، أو مكانه، أو حاله، أو عن مضمون جملة.

ولهذا الأسلوب أدوات تسمى أدوات الاستفهام.

وكل استفهام يحتاج إلى جواب.

أنواع أدوات الاستفهام:

أدوات الاستفهام نوعان: حروف، وأسماء.

أولاً: حرفا الاستفهام:

هما: (هل، والهمزة):

أ) هل: يستفهم بها عن مضمون الجملة المثبتة، ويكون الجواب:

"نعم" في حالة الإثبات.

"لا" في حالة النفي.

مثل: هل رأيت الفيلم؟

في الإثبات: نعم، رأيت الفيلم.

في النفي: لا، لم أر الفيلم.

ب) الهمزة: ولها ثلاثة أحوال:

أولاً: أن تكون مثل "هل"، ويستفهم بها عن مضمون الجملة المثبتة، ويكون

الجواب "نعم" أو "لا".

مثل: أفهمت هذا الكتاب؟

الجواب: (نعم - أو: لا).

ثانيًا: أن تكون داخلة على جملة منفية، ويكون الجواب في حالة الإثبات (بلى)، وفي حالة النفي (نعم).

مثل: ألم تسمع الدرس؟

في الإثبات: بلى، سمعت الدرس.

في النفي: نعم، لم أسمع الدرس.

ثالثًا: أن يطلب بها تعيين واحد من شيئين أو أكثر، وفي هذه الحالة يليها المستؤل عنه، وتأتي بعدها (أم) المعادلة.

فتقول: أمحمدًا رأيت أم محمودًا أم عليًا؟

ويكون الجواب بتعيين المستفهم عنه، فنقول: رأيت محمدًا.

ثانيًا: أسماء الاستفهام:

وهي أدوات يُسأل بها عن مفرد يطلب تعيينه، وهي أسماء مبنية عدا (أي) إذ تعرب بحسب مواقعها، وهي:

(من، ما، متى، أين، كم، كيف، أي).

أ) من: يستفهم بها عن العاقل، مثل: (من أبوك؟ من ذا ذاكر الدرس، من الذي حضر طابور الصباح).

(ب) ما: يستفهم بها عن غير العاقل، مثل: (ما البلاد التي زرتها؟ ماذا شاهدت فيها؟ ماذا الذي اشتريته؟).

(ت) متى: يستفهم بها عن الزمان، مثل: (متى يبدأ فصل الصيف؟).

(ث) أين: يستفهم بها عن المكان، مثل: (أين تقع مدينة باريس؟).

(ج) كم: يستفهم بها عن العدد، مثل: (كم يوماً في الأسبوع؟).

(ح) كيف: يستفهم بها عن الحال، مثل: (كيف أمسيت؟).

(خ) أي: يستفهم بها عن كل ما تقدم (بحسب ما تضاف إليه) فتكون للعاقل، مثل: (أي البنات تذهبن النادي؟).

وتكون "أي" لغير العاقل، مثل: (أي قصة تقرأ؟).

وتكون "أي" للزمان، مثل: (أي شهر هذا؟).

وتكون "أي" للمكان، مثل: (أي بلد تعيش؟).

وتكون "أي" للحال، مثل: (أي حال أصبح الطقس؟).

فائدة:

كل أسماء الاستفهام مبنية عدا "أي" فهي معربة، ويكون الجواب عن هذه الأدوات بتعيين المسئول عنه، فتقول: أخي سعيد، في الإجابة عن (من أخوك؟).

وأدوات الاستفهام لها الصدارة، ولا يسبقها غير حرف الجر، مثل: (بكم اشتريت الكتاب؟ عمن تسأل؟ عم تقرأ؟ إلى متى الرحيل؟ إلى أين المسير؟

أو المضاف مثل: بستان من هذا؟

وإذا دخل حرف الجر على اسم الاستفهام "ما" حذفت منه الألف، مثل:

﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [سورة النبا آية: ١] بكم تكتب؟ ولم تتكلم؟ إلام الخلف، حتام
السير؟

طريقة تصغير الاسم

لابد من ثلاثة أشياء عند تصغير الاسم: ضم الحرف الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ثالثة ساكنة، تسمى: ياء التصغير.

وإن كان الاسم ثلاثياً: اقتصر على ذلك، وإن كان غير ثلاثي: زيد عمل رابع، هو كسر ما بعد الياء.

طريقة تصغير الثلاثي وغيره:

(أ) إن كان الاسم المراد تصغيره ثلاثياً: ضم أوله، وفتح ثانيه، وزيد ياء ثالثة ساكنة، تسمى ياء التصغير، فيكون تصغيره على صيغة "فعليل"، مثل: (حسن، حسين - نهر، نهير - باب، بويب - قذى، قذي - بئر، بؤيرة - فرصة، فريصة - شجرة، شجيرة).

(ب) وإن كان الاسم رباعياً: أضيف إلى ما تقدم رابع، هو: كسر ما بعد ياء التصغير، وصغر على صيغة "فعليل"، مثل: (درهم، دريهم - ملعب، مليعب - مسطرة، مسيطرة - شاعر، شويعر - سعيد، سُعيد - بلبل، بلبيل).

(ت) وإن كان الاسم خماسياً، قبل آخره حرف لين زائد، صغر على صيغة "فعليل"، مثل: (مفتاح، مفيتيح - مصباح، مصبيح - ومكسال، مكيسيل - قنديل، قنيديل - مسكين، مسيكين - عصفور، عصيفر - حلقوم، حليقوم).

أما اللين الأصلي: فإن الاسم معه يصغر على "فعليل"، كالصحيح، مثل: (مختار)، وتصغيره مخير، بعد حذف الياء لأنها تُلخ بالصيغة، ورد الألف إلى أصلها

ثم قلبها وإدغامها في ياء التصغير، ومثله: (منقاد، ومنطاع، وتصغيرهما: مقيد، ومطيع).

ويلاحظ أن حرف اللين إن كان ياء: سلمت في التصغير، وإن كان واوا، أو ألفا، قلبتا ياء لكسر ما قبلها.

الخلاصة:

أولاً: لعلك عرفت طريقة تصغير الاسم الثلاثي وغيره.

ثانياً: وعرفت أن صيغ التصغير ثلاثة، وهي:

(أ) فاعل: ويصغر عليها الثلاثي.

(ب) فاعيل: ويصغر عليها الرباعي: أصلياً أم فيه زيادة.

(ت) فاعيل: ويصغر عليها الخماسي الذي قبل آخره لين زائد.

فإن زاد عدد حروف الاسم على ما تقدم - لا يمكن تصغيره إلا بعد أن تحذف منه ما يخل بالصيغة.

حذف ما يخل بالصيغة عند التصغير

على (فعيعل وفعيعيل)

علمت أن الثلاثي: يصغر على صيغة "فعليل"، وأن الرباعي "مطلقا" يصغر على "فعيعيل"، وأن الخماسي: الذي قبل آخره لين زائد يصغر على (فعيعيل)، ولا حذف في أحد الأنواع الثلاثة:

فإن زاد الاسم على ما تقدم: صغر على (فعيعيل أو فعيعيل)، ولكن بعد حذف ما يخل بالصيغة عند التصغير، كما يحذف منه عند الجمع على (فعالل أو فعاعيل)، ولذلك يقال: إننا نتوصل إلى التصغير منه بالطريقة التي نتوصل بها إلى الجمع فتحذف في كل ما يخل بالصيغة من حرف أصلي أو زائد، وطريقة الحذف هي:

أ) أن الخماسي المجرد: يحذف خامسه الأصلي، مثل: (سفرجل، وفرزدق، تقول في تصغيرهما: سفيرج، فريزد)، بحذف الخامس، كما تقول في جمعها: (سفارج، وفرازد).

فائدة:

ويتعين حذف الخماسي: إذا لم يكن الرابع شبيها بالزائد، مثل: (جحمرش، وسفرجل)، فإن كان الرابع شبيها بالزائد في لفظه، مثل: (النون في خدرنق)، أو في مخرجه، مثل الذال في: (فرزدق) "فإنها تخرج من طرف اللسان كالتاء"، جاء حذف الخامس أو الرابع.

أما مزيد الثلاثي بحرف، مثل: (ملعب)، أو بحرفين أحدهما لين، مثل: (جحمرش، ومصباح) فلا يحذف منهما شيء كما علمت.

ومزيد الخماسي: يحذف خامسه مع الزائد، مثل: (زنجيل)، تقول: (زنجب)،
كما تقول في جمعه: (زناجب)، بحذف الخامس والزائد.

ب) ومزيد الرباعي: بحرف أو أكثر: تحذف جميع زوائده ما عدا ما كان منها
حرف لين قبل الآخر.

فنقول في تصغير: (مدحرج، ومسلسل، وسرادق - دحرج، وسليسل،
وسريدق)، بعد حذف الزائد "الميم، أو الألف"، وفي تصغير: (متدحرج، دحرج -
ومتسلسل، سليسل - ومتغطرس، غطيرس) بحذف الزوائد "الميم والتاء".

وتقول في: (دحراج: دحيريج)، بدون حذف الزوائد؛ لأنه لين قبل الآخر.

ت) ومزيد الثلاثي بحرفين "ليس أحدهما لينا قبل الآخر" أو بأكثر من حرفين:
لا بد فيه من بقاء أحد الزوائد، وحذف ما عداها.

أولاً: إن كان في أحد الحروف مزية، لتصدره مثلاً: "كالميم" بقي صاحب
المزية، وحذف ما عداها، مثل: (منطلق، ومستدع)، تقول في تصغيرهما: (مطلق،
ومديع)، ببقاء الميم لتصدرها، وحذف ما عداها، كما تقول في الجمع: (مطالق،
ومداع).

ومن الأمثلة: (مستودع، ومويدع - ومتنصر، ومنتصر - ومستخرج،
ومخيرج).

فائدة:

الميم في أي مثال محترمة عن غيرها، ولذلك تبقى ويحذف ما عداها، وإذا
اجتمعت السين والتاء أبقيت التاء وحذفت السين، مثل: (استكبار، واستثمار)،

تقول فيهما: (تكسير، وتثيمر)، بحرف السين، وبقاء التاء، وهمزة الوصل لا تبقى في التصغير أبداً.

ثانياً: فإن تساوى الزائدان: حاز حذف أحدهما وبقاء الآخر، مثل: (علندي) "الغليظ من كل شيء"، (حنبطي) "القصير البطين"، والنون والألف فيهما زائدتان، فلك حذف الألف، فتقول "عليند، ووحينط"، أو حذف النون وبقاء الألف، فتقول: (عليد، وحيط) ببقاء الألف وقلبها ياء، ثم حذفها للتنوين، كما يفعل في الجمع، فتقول: (علاند، أو علاد - وحبانط، أو حباط).

ويتلخص: أن طريقة التصغير على "فيعل، و فيعيل" بما زاد حروفه أربعة، أن يحذف ما يخل بالصيغة، كما في حذف في الجمع.

التعويض عن المحذوف في التصغير:

مر أنه قد يحذف من الاسم حرف أو أكثر للوصول إلى التصغير، أو الجمع، فاعلم أنه يجوز لك في بابهِ التصغير والتكسير، أن تعوض عن المحذوف ياء ساكنة قبل الآخر، بشرط أن يكون مكانها حالياً من الياء، مثل: (سفرجل)، تقول في تصغيرها: (سفريج أو سفريج)، بزيادة ياء تعويضا عن المحذوف، كما في تقول في جمعها: (سفارج، أو سفاريج)، ومثل: (حنبطى)، تقول في تصغيرها: (حبيبط، أو حبينيط)، كما تقول في جمعها: (حبانط، أو حبانيط)، وهكذا.

ما خالف قواعد التصغير يكون شاذاً:

كل ما خالف قواعد التصغير أو التكسير يكون شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه، وقد جاء من ذلك كثير، نكتفي منه ببعض الأمثلة.

فمثال التصغير الشاذ: قولهم في تصغير (مغرب: مغربان)، بزيادة ألف ونون، والقياس: (مغرب)، وقولهم في: (عشية: عشيشة)، بزيادة الشين، والقياس: عشية، وقولهم في: (ليلة: ليلية)، بزيادة ياء، والقياس: (لييلة).

ومثال التكسير الشاذ: جمعهم (رهط، وباطل) على: (أراھط، وأباطيل)، وقياس جمع (رهط): (رهط، أو أرھط)، وقياس جمع (باطل: بواطل).

ما يجب فيه فتح ما بعد ياء التصغير:

مر بنا أن المصغر الزائد على الثلاثة: يكسر فيه ما بعد ياء التصغير؛ لأنه يصغر على (فيعيل أو فعييل)، ويستثنى من ذلك مسائل يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير (مع زيادتها على الثلاثة)، (وتعامل كالثلاثي فتصغر على "فعل").

وإليك المسائل التي يجب فيها فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير:

أولاً: إذا وقع الحرف قبل تاء التأنيث الرابعة، مثل: (شجرة، وتمر،) تقول في تصغيرهما: (شجيرة، وتمريرة)، بفتح ما بعد ياء التصغير.

ثانياً: إذا وقع قبل ألف التأنيث المقصورة (الرابعة)، مثل: (بشرى، وحبل، وسلمى)، تقول في تصغيرهم: (بشيري، وحبيلى، وسليمى).

ثالثاً: إذا وقع قبل ألف التأنيث الممدودة الرابعة، مثل: (نجلاء، وصحراء، وحمراء)، تقول في تصغيرهم: (نجيلاء، وصحيراء، وحميراء).

رابعاً: إذا وقع الحرف قبل ألف أفعال "جمعاً"، مثل: (أزهار، وأصحاب، وأجمال)، تقول في تصغيرهم: (أزيهار، وأصحاب، وأجيال).

خامساً: إذا وقع قبل ألف فعلاَن "الذي مؤنثه فعلى"، مثل: (سكران، وعطشان، وجوعان)، تقول في تصغيرهم: (سكيران، وعطيشان، وجويعان).

ويجب فتح ما قبل ألف فعلاَن فيما يأتي:

أ) إذا كان وصفاً مؤنثه "فعلى"، مثل: (سكران، وعطشان، وغضبان) كما تقدم.

ب) إذا كان علماً مرتجلاً، مثل: (عمران، وعثمان، وسليمان)، تقول في تصغيرهم: (عميران، وعثيمان، وسليمان) بفتح ما بعد ياء التصغير.

ويجب كسر ما بعد ألف (فعلاَن) إذا كان اسم جنس يجمع على فعالين، مثل: (سلطان، وسلاطين - وسرحان، وسراحين)، تقول في تصغيرهما: (سليطين، وسريجين)، بكسر ما قبل الألف وقلبها ياء، كما في الجمع.

فائدة:

كذلك يكسر اسم الجنس إن كان مفتوح العين، مثل: (كروان)، تقول: (كربين)، أو كان فعلاً مؤنثه بالتاء، مثل: خصان، وخصانة) فإنه يكسر ما بعد ياء التصغير، فتقول في التصغير: (خيصين).

الخلاصة:

في الثلاثي: يحرك بحركة الإعراب، فتقول في (حسن): "هذا حسين، ورأيت حسينا، وأعجبت بحسين".

وإن كان الاسم في غير الثلاثي: فإنه يجب كسر ما بعد الياء، مثل: (درهم، ودرهم - وعصفور، وعصفير)، إلا في مسائل يجب فيها فتح الحرف الذي بعد الياء وهي إذا تلتته تاء التأنيث، أو ألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة، ألف أفعال (أفعال) أو ألف (فعال) الذي مؤنثه (فعلى)، مثل: (عطشان).

أمور لا يعتد بها في التصغير:

إذا ختم الاسم بزيادة يمكن أن تتحقق قبلها صيغتا (فيعل، أو فعيعل) لا يعتد بتلك الزيادة: بمعنى أنها تبقى ولا تحذف، وتقدر منفصلة عن الكلمة عند التصغير.

والأشياء التي لا يعتد بها عند التصغير وتبقى، ثمانية، وهي:

أ) تاء التأنيث، مثل: (حنظلة، وجوهرة، وعصفورة)، تقول في تصغيرهما:

- (حنيظلة، وجويهرة، وعصيفيرة)، ببقاء التاء.
- (ب) ألف التأنيث الممدودة (لا المقصورة)، مثل: (كربلاء، وجخدباء^(١))، تقول في تصغيرهما: (كريلاء، وجخيدباء).
- (ت) ياء النسب بعد أربعة أحرف، مثل: (عبقري، ومسجدي)، تقول في تصغيرهما: (عبيقري، ومسيجدي)، ببقاء الياء.
- (ث) الألف والنون الزائدتين، بعد أربعة أحرف، مثل: (زعفران، وجلجلان) "حب السمس"، وتصغيرهما: (زعيفران، وجليجلان).
- (ج) عجز المركب الإضافي، مثل: (امرئ القيس، وعبد الله)، تقول في التصغير: (أميرئ القيس، وعبيد الله)، ببقاء المضاف إليه.
- (ح) عجز المركب المزجي، مثل: (أندرستان، وبعلبك)، تقول في تصغيرهما: (أنيدرستان، وبعيلبك)، بدون حذف.
- (خ) علامة التثنية، مثل: (مسلمان، وزينبان)، وتصغيرهما: (مسيلمون، وزينبات).
- (د) علامة جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، مثل: (مسلمون، وزينبات)، تقول في تصغيرهما: (مسيلمون، وزينبات)، ببقاء العلامة.
- فهذه الأمور الثمانية: لا يعتد بها عند التصغير، ومعنى عدم الاعتداد بها: أنها تبقى مادامت منفصلة عن ياء التصغير بحرفين أصليين، أي إذا كان الاسم قبلها يصغر على (فعيل، أو فعييل).

(١) الجراد الأخضر الطويل الرجلين، ونوع من الخنفساء ضخمة.

فائدة: هناك أمران:

الأول: أن التكسير يخالف التصغير في تلك الأشياء حيث أننا لا نحذفها في التصغير، ونحذفها في التكسير، ويستثنى المضاف، وكذلك المثني والجمع؛ لأنها لا تجمع تكسيرا.

الثاني: أن تمثيل ابن عقيل للمضاف بعبد الله، وللمركب، بيبعلبك، جانبه الصواب؛ لأن المثاليين يصغران كالثلاثي على "فعل" وهو يقصد ما يصغر على "فيعيل" كالرباعي إلا إذا اعتبرنا أن هذه الأشياء لا يعتد بها في الثلاثي وغيره.

الخلاصة:

الأشياء التي لا يعتد بها في التصغير ثمانية، وهي: (تاء التأنيث، وألف التأنيث الممدودة (لا المقصورة)، وياء النسب، والألف والنون الزائدتين بعد أربعة - وعجز المركب المزجي، أو الإضافي، وعلامة التثنية، وعلامة جمع المذكر السالم، أو جمع المؤنث.

تصغير ما ختم بألف التأنيث المقصورة:

أولاً: ألف التأنيث المقصورة: إن كانت رابعة تبقى وجوبا، ويفتح ما قبلها، كما تقدم، مثل: (بشرى، وصغرى)، تقول في تصغيرهما: (بشيري، وصغيري)، ببقاء الألف.

ثانياً: وإن كانت خامسة (وليس ثالث الكلمة حرف مد) أو كانت أكثر من خامسة وجب حذفها، مثل: (قرقي^(١)، ولغيزي^(١))، تقول في تصغيرهما: (قريقر،

(١) اسم موضع.

ولغيغز)، بحذف الألف الخامسة والسادسة^(٢).

ثالثاً: وإن كانت خامسة، وثالث الكلمة حرف مد زائد، مثل: (حبارى)^(٣)، وقرיתי^(٤): جاز حذف المد الزائد، وبقاء الألف، وجاز أيضاً: حذف الألف وبقاء المد الزائد، تقول في تصغيرهما: (حبري، وقرיתי) بحذف حرف المد، وبقاء الألف، ويجوز (حبر، قریت) بحذف الف التأنيث وبقاء حرف المد ولعلك أدركت: أن لألف التأنيث^(٥) المقصورة، ثلاث حالات: البقاء وجوبا، والحذف وجوبا، وجواز الأمرين.

تصغير ما ثانيه حرف لين

إن كان ثاني المصغر حرف لين، (ألفاء، أو واوا، أو ياء) وكان مبدلاً من غيره: وجب رده إلى أصله^(٦)، فإن كان أصله الواو: رد إليها، مثل: (باب، وقيمة)، تقول

(١) من الغز في كلامه "إذا عمي فيه" وأصله. حجر اليربوع يحفره غير مستقيم ليخفى مكانه.

(٢) ومثال الألف السابعة: بردايا "اسم موضع"، تقول في تصغيرهما: (بريدر)، بحذف الألف ثم الياء والألف قبلها؛ لأن بقاءها يخل بالمعنى.

(٣) اسم طائر.

(٤) اسم نمر، وقد يمد فيقال: (قرثاء).

(٥) وحكم ما ختم بألف التأنيث الممدودة: تبقى دائماً ولا تحذف؛ لأنها من الأمور التي يقدر انفصالها، فإن كانت رابعة فتح ما بعد الياء، مثل: (صحراء)، ويكسر ما بعد الياء: إن كانت خامسة.

(٦) الحرف المبدل من غيره: إن كان في أول الكلمة، لا يرد إلى أصله أبداً: صحيحاً أم غيره، مثل: (تهمة، تراث، وإسادة)، تقول في التصغير: (تهممة، وتريث، وأسيدة)، بعدم الرد إلى الأصل إذا أصلها: (وهمة، وراث، وسادة). وإن كان في وسط الكلمة، فإن كان صحيحاً لا يرد إلى أصله أبداً، مثل:

في تصغيرهما: (بويب، وقويمة)، برد الألف والياء إلى أصلهما الواو، وإن كان أصله ياء، رد إليها، مثل: (ناب، وموقن)، تقول في تصغيرهما: (نيب، وميقن)، برد الألف واو، إلى الياء.

وإليك بالتفصيل تصغير ما ثانيه، (لينا) ياء، أو واوا، أو ألفا.

أولاً: تصغير ما ثانيه ياء:

إن كان ثاني المصغرياء، مبدلة من غيرها، ردت إلى أصلها.
فإن كان أصلها الواو: ردت إلى الواو، مثل: (قيمة، وصيغة، وميزان، وميعاد)، تقول في تصغيرهما: (قويمة، وصويغة، ومويزين، ومويعيد).
وإن كان أصلها الهمزة، مثل: (ذئب، وبئر)، ردت إليها، تقول في تصغيرهما: (ذؤيب، وبؤيرة) برد الياء إلى الهمزة.
وإن كان أصلها حرفاً صحيحاً، ردت إليه، مثل: (دينار، وقيراط)، وأصلهما: (دنا، وقراط)، تقول في تصغيرهما: (دينير، وقيريط) برد الياء إلى أصلها، النون في الأول، والراء في الثاني.

وإن كانت الياء غير مبدلة، فتبقى، مثل: (بيت، وبيت).

وإذ قد علمت مما سبق: أن الثاني اللين يرد إلى أصله، أدركت أن قولهم: في

(مترن، ومتكل)، تقول: (مميزن، ومتيكل)، ولا نرد إلى الأصل، وأصلهما: (موترن، وموتكل) فقلبت الواو تاء، وأدغمت التاء في التاء (أما الوسط المعلن فيرد إلى أصله). وإن كان المبدل في آخر الكلمة، رد إلى أصله، مثل: (ماء: مويه).

تصغير: "عيد: عييد" شاذ؛ لأن الياء الثانية لم ترد إلى أصلها الواو، والقياس فيها: "عويد"، برد الياء إلى أصلها الواو؛ لأنها من "عاد يعود عودًا".

ثانيًا: تصغير ما ثانيه واو:

وإن كان ثاني المصغر واوا مبدلة من أصل، ردت إلى أصلها.

فإن كان أصلها الياء: ردت إلى الياء، مثل: (موقن، وموسر)، تقول في تصغيرهما: (ميقن، وميسر)، برد الواو إلى أصلها الياء.

وإن كان أصلها همزة: ردت إلى همزة، مثل: (سور، ولوم) في (سؤر، ولؤم)، تقول في تصغيرهما: (سؤير، ولؤيم).

وأما الواو الثانية غير المبدلة فتبقى، مثل: (ثوب، وثوب).

ثالثًا: تصغير ما ثانيه ألف مبدلة، أو زائدة:

إن كان ثاني المصغر: ألفا مبدلة من أصل: ردت إلى أصلها، فإن كان أصلها الواو: ردت إلى الواو، مثل: (باب، وبوب - ودار، ودويرة - ومال، ومويل - ونار، ونويرة).

وإن كان أصلها الياء: ردت إلى الياء، مثل: (ناب، ونيتب - وعاب، وعيب).

وإن كان أصلها همزة لا تلي همزة: ردت إلى الهمزة، مثل: (فار، وفاس) في (فأر، وفأس)، تقول في تصغيرهما: (فؤير، وفؤيسة).

وأما إن كانت الألف مبدلة من همزة تلي همزة: وجب قلبها واوا، مثل:

(آدم^(١))، تقول في تصغيرها: (أويدم) بقلب الألف واوا، دون ردها إلى الهمزة.

وإن كان ثاني المصغر ألفا زائدة، مثل: (فاهم، وضارب)، أو كانت مجهولة الأصل، مثل: (عاج، وصاب^(٢))، وجب قلبها واوا في التصغير، تقول: (فويهم، وضويرب، وعويج، وصويب)، بقلب الألف واوا وجوبا.

ولعلك أدركت أن الألف الثانية، تقلب واوا في التصغير في أربعة مواضع:

- (أ) إن كانت أصلها واوا.
 - (ب) إن كانت أصلها همزة تلي همزة.
 - (ت) إن كانت زائدة أو مجهولة الأصل.
 - (ث) وتقلب ياء في موضع واحد، وهو: أن تكون أصلها الياء، وتقلب همزة في موضع واحد.
- والتكسير في ذلك كالتصغير - قد يرد المبدل فيه إلى أصله - تقول في "باب": (أبواب)، وفي "ناب": (أنياب)، وفي "ميعاد": (مواعيد)، كما تقول في "فاهمة": (فواهم)، وفي "ضاربة": (ضوارب).

الخلاصة:

أن الحرف الثاني اللين يرد إلى أصله إن كان مبدلاً من أصل، سواء أكان ألفاً، أم واوا، أو ياء.

(١) أصل: (آدم): أأدم، على وزن "أفعل"، اجتمع همزتان: الثانية ساكنة والأولى مفتوحة. فقلبت الثانية ألفاً من جنس حركة الأولى، وعند التصغير تقلب واوا، ولا ترد إلى أصلها حتى لا يجتمع همزتان.

(٢) صاب: تمرر الطعم.

ملحوظة:

لعلك تسأل: عن حكم حرف اللين الثالث في التصغير، فتقول: الألف الثالثة تقلب ياء عند التصغير "إذا كانت في كلمة ثلاثية أو رباعية"، مثل: (عصا، عصي - وفتى، فتى - وكتاب، كتيب - وغزال، غزير - ومطار، مطير)، بقلب الألف ياء، وإدغامها في ياء التصغير وعدم حذفها، حيث لا تخل بالصيغة^(١)، والواو الثالثة تقلب ياء كذلك وتدغم في الياء، مثل: (خطوة، ودلو، وعجوز، وقدوم)، تقول في تصغيرهم: (خطية، ودلي، وعجيز، وقديم)، وتبقى الياء الثالثة - وتدغم في ياء التصغير، مثل: (سبيل، وسبيل - ونبل، ونبل - وصحيفة، وصحيفة - ومبين، ومبين).

ويتلخص: أن حرف اللين الثالث يقلب ياء في التصغير: إلا إذا وجب حذفه.

تصغير ما حذف أحد أصوله

ما حذف أحد أصوله: أي ما نقص منه حرف لا يخلو: إما أن يكون قد بقي بعد الحذف على حرفين: "بدون التاء أو بها"، أو يكون قد بقي على ثلاثة أحرف مجردة من التاء:

أ) فإن كان "المحذوف منه" قد بقي بعد الحذف على حرفين: سواء كان مجرداً عن التاء، مثل: "دم"، أو متلبساً بالتاء، أو بهمزة وصل، مثل: "شفة"،

(١) وأما إذا كانت الألف الثالثة في كلمة خماسة أو أكثر - وكانت زائدة فتحذف حيث تخل بالصيغة، مثل: "موافق"، تقول "موفيق". والواو الثالثة إذا كانت متحركة، مثل: "جدول"، يجوز قلبها كما يجوز بقاؤها، فتقول في التصغير: "جديل"، ويجوز "جديول".

وابن"، وجب رد المحذوف عند التصغير، سواء أكان المحذوف فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها.

فمثل محذوف الفاء: "عدة، زنة، وسة"، تقول في تصغيرهم: (وعيدة، ووزينة، ووهيبة، ووسبعة"، برد الفاء المحذوفة.

فائدة:

إنها جئنا بالتاء في التصغير بناء على أن الكلمة علما لمؤنث ثلاثي، أما إذا لم تكن الكلمة مؤنثة فلا داعي للتاء عند التصغير بل تقول: (وعيد)... إلخ بدون التاء؛ لأنها جاءت عوضا عن الفاء المحذوفة - فلا يجمع بين العوض والمعوض.

ومثال محذوف العين: (مذ، وسه)، تقول في تصغيرهما: (منيذ، وسيه)، برد العين، بناء على أصلهما: (منذ، وستة).

ومثال محذوف اللام: (دم، شفة، يد، أخ، أخت، ابن، ابنة)، تقول في تصغيرها: (دمي^(١)، وشفية، ويديه، وأخي، وأخيه، وبني، وبنية)، برد اللام المحذوفة عند التصغير؛ لبقاء الكلمة على حرفين.

وإنما وجب رد المحذوف في الجميع؛ لأنه لا يمكن لأقل من ثلاثة أحرف.

ب) وإذا بقيت الكلمة بعد الحذف على ثلاثة، ولا يعتد بالتاء أو بهمزة الوصل،

(١) شفة، يجوز أن يكون أصلها "شفة" بالهاء، ويجوز أن يكون أصلها "شفو" بالواو، ونقول في تصغير = هذا: "شفية".

وأصل: دم، دمو، وأصل تصغيرها: دميو، وإذا اجتمعت الواو والياء، والسابق منها ساكن، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

لا يرد المحذوف عند التصغير.

فنقول في تصغير: "شاك السلاح": "شويك"، وفي "ناس": "نويس" وأصلهما: (شائك، وأناس)، فحذفت الهمزة، ولكن لا نرد المحذوف عند التصغير، لبقاء الكلمة على ثلاثة بعد الحذف.

تصغير الشائي وضعاً

علمت أن الشائي المحذوف منه حرف يرد ما نقص منه عند التصغير، فأما إن كان الاسم موضوعاً على حرفين، وأريد تصغيره، فلا يخلو: إما أن يكون ثانيه صحيحاً، أو لينا.

فائدة:

الاسم الأصيل: لا يوضع على حرفين، ولكن يجوز أن يكون الاسم منقولاً مما وضع على حرفين، كأن تسمى شخصاً: (هل، أو: ما).

أولاً: إن كان ثانيه صحيحاً، مثل: (هل، وبل، ولم) (أعلاماً) وجب: إما تضعيف ثانيه، أو زيادة ياء في آخره، تقول في تصغير "هل": "هليل، أو: هلي"، وفي تصغير "بل": (بليل، أو بلي)، وفي تصغير: "لم": (لميم، أو: لمي).

ثانياً: وإن كانت ثانيه لينا، مثل: (لو، وكى، وما): وجب تضعيف ثانيه فقط، تقول في تصغير "لو": "لوي"، وفي تصغير "كى": (كيي)، وفي تصغير: "ما" مسمى بها "موي".

فائدة:

لو: إذا ضعف الواو تصير: لو، بتشديد الواو، وعند التصغير تزيد الياء، تصير

"لويو"، ثم تقلب الواو الأخيرة ياء، وتدغم الياء في الياء كقاعدة اجتماع الواو، والياء، فتصير: "لوي بتشديد الياء".

وقد أشار ابن مالك إلى كيفية تصغير ما نقص منه حرف، فقال:

وَكَمَّلَ الْمُنْقُوصُ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخُورْ غَيْرُ ثَالِثًا كـ(ما)^(١)
 وكلمة "ما" إن كان أصلها: ماء "المشروب"، ونقص منها حرف، تقول في تصغيرها: "مويه"، برد المحذوف، وإن كانت "ما" موضوعة على حرفين وسمي بها، تقول في تصغيرها: "موي".

الخلاصة:

أن تصغير ما حذف منه حرف إن بقي على اثنين، رد المحذوف وجوبا مثل: (أخ، وعدة)، "ولا تحسب همزة الوصل وتاء التأنيث في عدد الحروف"، وإن بقي على ثلاثة لا يرد المحذوف، مثل: (شاك السلاح).

والثنائي وضعاً: إن كان ثانيه صحيحاً، مثل: "هل"، وجب تضعيف الثاني أو زيادة ياء عند التصغير، وإن كان ثانيه حرف لين وجب تضعيفه فقط، مثل: "لو، وما".

(١) "ما" المسمى بها أصلها: "ما" النافية، أو الموصولة مثلاً، وقبل تصغيرها يضعف الثاني فتصير: "ما" ثم تقلب الأخيرة همزة لتطرفها، فتصير "ماء" وعند تصغيرها تقول: "موى" بقلب الألف الثانية واوا؛ لأنها مجهولة الأصل، ورد الهمزة إلى الألف ثم قلبها ياء. وأما "ما" التي أصلها: ماء "المشروب" فتحذف الثالث، فتقول في تصغيرها "مويه" برد المحذوف وإرجاعه إلى أصله؛ لأن الهمزة أصلها الهاء كما علمت.

تصغير الترخيم

الترخيم: هو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد، الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم.

فمثلاً: (مفتاح، وحامد، وأحمد، وعصفور)، كلها مزيدة بزيادة تصلح للبقاء في تصغير غير الترخيم، فتقول: "مفتيح، وحوميد، وأحيمر، وعصيفير"، فإذا أردت تصغيرها تصغير ترخيم، حذفت الزوائد، فقلت: "فتيح، وحميد، وحمير، وعصيفر".

شروط ما يصغر ترخيماً:

يشترط في الاسم الذي يصغر تصغير الترخيم، شرطان:

الأول: أن يكون مزيداً.

الثاني: أن تكون زيادته صالحة للبقاء في غير الترخيم.

وإذا فقد أحد الشرطين: امتنع تصغير الترخيم:

فلا يصغر ترخيماً الاسم المجرد: ثلاثياً، أو رباعياً، أو خماسياً، مثل: (رجل، وجعفر، وسفرجل)، كما لا يصغر المزيد فيه زيادة غير صالحة للبقاء، في تصغير غير الترخيم "كالرباعي المزيد"، مثل: (مدحرج، ومتدحرج).
ولتصغير الترخيم، صيغتان فقط: (فعل، وفعليل).

أ) فيصغر على "فعليل" ما أصوله ثلاثة، أي: مزيد الثلاثي بحرف أو أكثر بعد حذف الزيادة، وتزاد على صيغة "فعليل" تاء التأنيث إن كان الاسم مؤنثاً.

تقول في تصغير "معطف" ترخيماً: عطف، وفي تصغير: "أحمد، وحامد، ومحمد، ومحمود، وحماذ": "حميد"، في الجميع بعد الزيادة في كل.

وفي تصغير "سعاد، وزينب": ترخيماً: (سعيدة، وزينبة) بزيادة تاء؛ لأن الاسم صار مؤنثاً ثلاثياً، مثل: (حبلى، حبيلة - وسوداء، سويدة).

ب) ويصغر على "فيعيل" ما أصوله أربعة، أي مزيد الرباعي: إذا كان في الزيادة حرف لين قبل الآخر، مثل: (قرطاس، وقنديل، وعصفور، وخلخال)، تقول في تصغيرها "تصغير ترخيم": (قريطس، وقنيدل، وعصيفر، وخليخل)، بتجريد الاسم من زيادته.

ولا تأتي في تصغير الترخيم صيغة "فيعيل"، لأنها ذات زيادة، والترخيم.

الخلاصة:

تصغير الترخيم: هو تصغير الاسم بعد حذف زيادته الصالحة للبقاء.

وطريقته: تجريد الاسم من الزوائد، ثم إجراء التصغير.

وشروطه:

أ) أن يكون زيادته صالحة للبقاء في غير الترخيم.

ب) أن يكون الاسم مزيداً.

وله صيغتان:

أ) "فيعل" ويصغر عليها ما أصوله ثلاثة.

ب) "فيعيل" ويصغر عليها ما أصوله أربعة، إذا كان في زيادته لين قبل الآخر.

تصغير المؤنث الثلاثي الخالي من التاء

إذا صغر المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث، وجب إلحاق تاء التأنيث به عند أمن اللبس، نقول في تصغير: دار: دويرة"، وفي تصغير: سن "سنية"، و "أذن": (أذينة)، و "عين": (عيينة)، وهند: "هنيدة"، ويد: "يدية"، وكف: "كفيفة"، بإثبات التاء في التصغير.

فائدة:

"يد": وإن كانت ثنائية في الظاهر؛ لكنها في الأصل ثلاثية؛ لأن أصلها، "يدو"، و "سعاد" وإن كانت رباعية، ولكنها بعد الحذف للترخيم صارت ثلاثية. وعودة إلى ما قبل الفائدة:

وتقول في تصغير: "سعاد، وزينب، وسلمى، وحمراء" ترخياً: (سعيدة، وزينية، وسليمة، وحميرة) بإثبات التاء؛ لأن الكلمة بعد الحذف صارت ثلاثية.

هذا، ويشترط في إلحاق التاء، بالمؤنث الثلاثي، أمن اللبس، فإذا خيف اللبس، لم تلحقه التاء، مثل: (شجر، وبقر، وخمس، وسبع) عدد المؤنث^(١).

تقول في تصغيرها: (شجير، وبقير، وخميس، وسبيع) بدون التاء لئلا يلتبس بتصغير: (شجرة، وبقرة، وخمسة، وسبعة).

وكذلك لا تلحق التاء مؤنث الرباعي، مثل: (سعاد، وزينب)، تقول في

(١) قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى تسعة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر، وعلى ذلك فالمعدود المؤنث، تقول في عدده: (خمس، وسبع) بدون التاء، وفي المعدود المذكر، تقول: (سبعة، وخمسة).

تصغيرهما: "غير ترخيم": (سعيد، وزينب"، بدون التاء.

وشذ عن ذلك نوعان:

أ) نوع حذف منه التاء شذوذاً، والقياس: الإتيان بها لأمن اللبس، وذلك كقول العرب في تصغير: (ذود^(١))، وحرب، وقوس، ودرع، وفعل): (ذويد، وحريب، ودريع، ونعيل)، بدون التاء، والقياس: إلحاق التاء بها؛ لأنها ثلاثية مؤنثة.

ب) ونوع لحقته التاء شذوذاً، والقياس حذفها لتجاوزة الثلاثة، وذلك مثل قول العرب في تصغير: (وراء، وأمام، وقدام): (وريئة، وأميمة وقديديمة)، والقياس: ترك التاء لزيادتها على الثلاثة.

الخلاصة:

المؤنث الثلاثي المجرد من التاء: يجب ختمه بتاء تأنيث عند تصغيره بشرط أمن اللبس، والرباعي لا تلحقه التاء.

وشذ من خالف تلك القاعدة، كترك التاء فيما يستحقها، مثل: (حرب، وحريب)، والقياس: حرية، أو إلحاق التاء لما لا يستحقها، مثل: (قديديمة)، تصغير: "قدام"، والقياس: "قديديم".

(١) الذود: يطلق على النوق من ثلاثة إلى عشرة.

الشاذ من التصغير

الشاذ من التصغير نوعان:

أ) نوع خالف قواعد التصغير: كقولهم في تصغير "مغرب": "مغربان"، بزيادة ألف ونون، وفي تصغير "عشية": "عشيشة"، بزيادة شين والقياس فيهما: (مغرب، وعشية).

فائدة:

تقول في تصغير: (عشاء، عشية - وصفاء، صفية)، وتلاحظ أنك حذف "ياء" تخفيفا لاجتماع ثلاث ياءات، والقاعدة، أن كل كلمة يجتمع في آخرها ثلاث ياءات، أولها ياء التصغير تخفف بحذف ياء منها، وهي الياء الثانية.

ب) النوع الثاني من الشذوذ: ما خالف شرط التصغير، وذلك أن من شرط التصغير أن يكون الاسم معربا، فلا تصغر المبنيات، ولكن شذ تصغير بعض أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.

فائدة أولى:

من أسماء الإشارة "المصغرة شذوذا" قولهم في: (ذا، وتا: ذيا، وتيا).

وفي تصغير المثني: (ضيان، وتيان. وذيين، وتيين).

وفي تصغير "أولى" بالقصر: "أوليا".

وفي تصغير "أولاء": "أولياء".

فائدة ثانية:

ومن الأسماء الموصولة "المصغرة" قولهم في تصغير "الذي، والتي": (الذي، والتي)، بفتح الأول والثاني فيهما، وقولهم في تصغير المثنى: "اللذيان، واللتيان. أو اللذين، واللتين).

وتصغير كل هذا شاذ؛ لأنه مبني.

وقد أشار ابن مالك إلى شذوذ تصغيرهم الموصول والإشارة، فقال:

وصَغَرُوا شُدُودًا: الَّذِي، الَّتِي

وَدَا مَعَ الْفُرُوعِ، مِنْهَا: تَا، وَتِي

الخلاصة:

أن شذوذ التصغير نوعان:

(أ) نوع خالف شروط التصغير، كتصغيرهم أسماء الإشارة، والموصولة مثل: تصغير (ذا) وفروعه، "والذي" وفروعه، وأفعل في التعجب، مثل: (ما أميلحه).

(ب) نوع خالف قواعد التصغير، وقد تقدم الكلام عنه.

فائدة ثالثة:

الأولى: في كيفية تصغير الجمع:

يصغر اسم الجمع على لفظه، مثل: (ركب، وكيب - وقوم، وقويم).

ويصغر جمع القلة على لفظه أيضا، مثل: (أشعار، وأشيعار - وأجمال، وأجيال - وأسلحة، وأسلحة).

وأما جمع الكثرة: فعند تصغيره، يصغر مفردة ثم يجمع بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، مثل: (رجال)، ومفرده: (رجل)، تقول: (رجيلون) وبالألف والتاء، إن كان لمذكر غير عاقل، مثل: (دراهم، وكتب)، ومفردهما: (درهم، وكتاب)، تقول: (دريهمات، وكتيبات).

وقد تقدم: أن جمع المؤنث السالم، والمذكر السالم، مثل: (مسلمات، ومسلمون)، يصغران على لفظهما مع بقاء العلامة.

الثانية: في كيفية تصغير المركب:

ويصغر صدر المركب الإضافي والمزجي، فنقول في تصغير: (عبد الله): (عبيد الله)، وفي تصغير (بعلبك): (بعيلبك).

وأما المركب الإسنادي، مثل: (فتح الله)، فلا يصغر؛ لأنه محكي، والمحكي لا يتغير، والتصغير فيه تغيير.

obeikandi.com

الأفعال الناقصة

الأفعال الناقصة: هي التي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول على أنه اسمها، وتنصب الثاني على أنه خبرها، مثل: (كان عمر عادلاً).

وتسمى أيضًا هذه الأفعال نواسخ المبتدأ والخبر.

وإنما تسمى ناقصة؛ لأنها لا تتم مع فروعها كلاماً إلا بذكر المنصوب.

بينما الأفعال التامة: فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع.

ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة خارجة عن نفس التركيب.

ولكن لا يعد المنصوب في هذا الباب فضلة؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة.

الأفعال الناقصة - ثلاثة عشر فعلاً - هي:

"كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتى، وما برح، وما دام".

فائدة:

قد ألحق بصار: (أض، ورجع، واستحال، وعاد، وارتد، وتحول، وغدا، وراح، وانقلب، وتبدل - وغيرها - مما لا يستغنى عن الخبر.

هذه الأفعال إذا اكتفت بمرفوعها تكون تامة كسائر الأفعال اللازمة، وذلك: إذا جاءت (كان) بمعنى حصل، و(ظل) بمعنى استمر، و(بات) بمعنى نزل ليلاً، و(أمسى) بمعنى دخل في المساء، و(أصبح) بمعنى دخل في الصباح، و(أضحى)

بمعنى دخل في الضحى.

و(صار) بمعنى انتقل، و(انفك) بمعنى انفصل، و(برح) بمعنى ذهب،
و(دام) بمعنى بقي.

أمثلة:

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس آية: ٨٢]،
﴿ فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [سورة الروم آية: ١٧]، و"بات
الخلي ولم ترقد"، ويستثنى من ذلك: "فتى، وزال، وليس" فإنها ملازمة للنقص.

وأما معاني هذه الأفعال إذا كانت ناقصة:

فمعنى (كان) اتصاف الخبر عنه بالخبر في الماضي.

ومعنى (أمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات) اتصافه به في المساء
والصباح. والضحى ووقت الظل، أي في النهار.

و(بات) وقت المبيت، أي في المساء.

ومعنى (صار) التحول، وكذلك ما هو بمعناها.

ومعنى (مازال، وما انفك، وما فتى، وما برح) ملازمة الخبر المخبر عنه.

ومعنى (مادام) استمرار اتصاف المخبر عنه بالخبر.

ومعنى (ليس) النفي في الحال إلا إذا قيدت بما يفيد المضي أو الاستقبال.

وقد تستعمل (كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات) بمعنى:

(صار) إن كان هناك قرينة تدل على أنه ليس المراد اتصاف المخبر عنه بالخبر في

وقت معين مما تدل عليه هذه الأفعال، مثل: ﴿فَأَصْبَحْتُ مِّنْهُمْ بِرِئَاسَةٍ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٠٣] أي صرتهم.

ويشترط في: (زال، وانفك، وفتى، وبرح) أن يتقدمها النفي لفظاً.

والنفي لا يشترط فيه أن يكون بالحرف، فقد يكون به كما رأيت، أو بالفعل، مثل: (لست تبرح معانداً)، أو بالاسم مثل: (أخوك غير منفك مواظباً على عمله). وأما الدعاء لا يكون إلا بلفظة (لا) فقط.

و(زال) الناقصة مضارعها (يزال)، وأما (زال) التي مضارعها يزول بمعنى ذهب - فهي فعل تام.

وقد تأتي (وني ورام) بمعنى (زال) الناقصة، فتعملان عملها بنفس شروطها. وتقدم النفي لفظاً، مثل: (ما زال التلميذ مجتهداً).

أو معنى، مثل: (قلما يزال سليم مسافراً).

أو الدعاء، مثل: (لا زلت سالماً).

أو النهي، مثل: (لا تزال ذاكر الموت).

أو الاستفهام الاستنكاري، مثل: (هل يزال أخوك متكاسلاً).

ويشترط في (دام) أي - مدة دوامك حياً.

ومعنى كون (ما) مصدرية، إنها تجعل ما بعدها في تأويل مصدر.

كان وأخواتها: ثلاثة أنواع:

الأول: ما لا يتصرف تصرفا ناقصا: وهو (مازال، وما انفك، وما فتى، وما برح).

وهذه يأتي منها الماضي والمضارع: فقط.

الثاني: ما لا يتصرف مطلقا، وهو: (دام، وليس).

لا تتصرف (دام)؛ لأنها لا تقع إلا صفة لما الظرفية، فيلتزم فيها صيغة الماضي، ولا تتصرف ليس؛ لأنها فعل جامد.

الثالث: ما يتصرف تصرفا تاما، وهو السبعة الباقية.

وكل ما تصرف من هذه الأفعال: يعمل عمل ماضيها.

سواء أكان: فعلا، أو صفة، أو مصدرا، مثل: (يمسي المجتهد مسرورا، وكن أدبيا، وكونك مجتهدا خير لك).

والمصدر كثيرا ما يضاف إلى الاسم، مثل: (عجبت من كون أخيك غافلا) فيكون مجرورا لفظا، مرفوعا محلا؛ لأنه اسم للمصدر الناقص.

وإذا أضيف إلى اسم مبني كان له محلان من الإعراب: محل قريب وهو الجر بالإضافة، ومحل بعيد وهو الرفع؛ لأنه اسم للمصدر الناقص.

حكم اسم وخبر كان:

الاسم في هذا الباب: يجرى مع الفعل الناقص مجرى الفاعل في جميع أحكامه من حيث التزام التأخير، وإفراد العامل. وماشا كل ذلك ويجرى مع الخبر مجرى

المبتدأ في التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير.

وإذا وقع خبر كان وأخواتها (جملة فعلية) فالأكثر أن يكون فعلها مضارعاً، مثل: (كان الأستاذ يشرح الدرس لتلاميذه).

وقد يجيء ماضياً مقترناً بقد بعد ستة منها:

(كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات)، فيقال: (كان سليم قد انطلق، وأصبح الحي قد خلا).

والأصل في اسم كان وأخواتها أن يتقدم على خبرها، على أنه قد يقدم الخبر على الاسم، مثل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الروم آية: ٤٧].

ويجوز أن يتقدم الخبر عليها وعلى اسمها معاً إلا: (ليس، ودام)، فيقال: (صافيا كان الجو، وغزيرا أمسى المطر).

ويجوز تقدم معمول خبرها عليها أيضاً، مثل: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلُمُونَ﴾ [سورة الأعراف آية: ١٧٧].

وقد يرد الماضي مجرداً من قد، مثل: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾ [سورة يوسف آية: ٢٦]، وأكثر ما يكون ذلك مع (كان).

وأما غير هذه الأفعال الستة فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق.

امتيازات كان:

تختص (كان) من بين سائر أخواتها بأربعة أمور:

أولاً: تزداد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين الشيئين المتلازمين اللذين ليسا

جارا ومجرورا، لتدل على الزمن الماضي، وأكثر ما تكون بين "ما" التعجبية، وأفعل التعجب، مثل: (ما كان أجمل رحلتنا).

وهو قياس فيها.

ثانيًا: تحذف جوازا مع اسمها بعد "إن، ولو" الشرطيتين للتخفيف، مثل: (سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا)، ومثل: (التمس ولو خاتما من حديد)، والتقدير في الأول: (إن كنت مسرعا وإن كنت ماشيا). وفي الثاني: (ولو كان ما تلتسمه خاتما).

ثالثًا: قد تحذف وحدها وجوبا، ويبقى اسمها وخبرها، ويعوض عنها "بما" الزائدة، مثل: (أما أنت سامعا أتكلم).

والأصل: "لأن كنت سامعا أتكلم" فحذفت لام التعليل ثم حذفت كان للتخفيف وعوض عنها بما الزائدة، وبعد حذفها انفصل الضمير الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلا، ثم أدغمت نون "أن" في ميم "ما" فصارت "أما أنت"، وذلك مطرد بعد "أن" المصدرية الواقعة في موقع المفعول لأجله ويكثر ذلك: في كل موضع أريد فيه تعليل فعل آخر.

رابعًا: يجوز حذف نون المضارع منها بشرط أن يكون مجزوما بالسكون، وألا يليه ساكن، ولا ضمير متصل، وألا يكون موقوفا عليه، مثل: (لم أرك مهما)، فلا حذف في نحو: (لا تكونوا كاذبين)، ولا في نحو: (لم يكن الحق خفيا)، ولا في نحو: (لم يكن الأمر كما ذكرت)، ولا في نحو: (البخيل لضم كنه)، ولا في نحو: (كاذبا لم أكن).

خامسًا: يجوز حذفها مع المعمولين معا، ويعوض عن كان (ما)، نحو:
(أكرم والديك إما لا)، أي: إن كنت لا تكرم غيرهما، حذفت كان واسمها، وجملة
خبرها ما عدا (لا)، وأتى (بها) بدلًا من (كان).

واعلم أنه تجوز زيادة الباء في خبر "ليس"، مثل: (ليس الرئيس بحاضر)،
وتزاد على قلة في خبر (كان) إذا سبقها نفي أو نهي، مثل: (ما كنت بحاضر)،
و(لا تكن بكاذب).

النسب

النسب: هو إلحاق ياء مشددة مكسور ما قبلها، لتدل على نسبة ما لحقته إلى المجرد منها، فيقال في النسب إلى: (مصر، إسكندرية، مكة، عراق): (مصري، إسكندراتي، مكّي، عراقي).

توضيح ذلك: الأسماء: (أحمد، القاهرة، الجيزة) أسماء تدل على المعنى المراد منه. فإذا زدت في آخر هذه الأسماء ياء مشددة، مكسور ما قبلها، فقلت: (أحمدي، قاهري، جيزاوي)، دلت زيادة تلك الياء على معنى هو: النسبة، أي: نسبة شخص، أو شيء إلى الاسم، فكلمة "قاهري" تدل على نسبة شخص إلى القاهرة، و"جيزاوي" تدل على نسبة شخص إلى الجيزة، وهكذا. وتسمى الياء المشددة المكسور ما قبلها "ياء النسبة".

ويسمى الاسم الملحق به ياء النسبة "المنسوب".

ويسمى الاسم المجرد من تلك الياء "المنسوب إليه"، فمصري: منسوب، ومصر: منسوب إليه.

الغرض من النسب: توضيح المنسوب أو تخصيصه، بنسبته إلى موطنه، أو قبيلته، أو عمله، أو إحدى صفاته البارزة، أو العلم الذي اختص به، تقول: هو مصري فتنسبه إلى وطنه، وهاشمي فتنسبه إلى قبيلته، وصحفي: فتنسبه إلى عمله، ونحوي: فتنسبه إلى العلم الذي برع فيه، وذكي: فتنسبه إلى إحدى صفاته الظاهرة.

تغيرات النسب:

يحصل في الاسم (المنسوب إليه) عند النسب نوعين من التغيرات: عامة، وخاصة:

أولاً: التغيرات العامة: وهي زيادة ياء مشددة في آخر الاسم، وكسر ما قبلها، ونقل الإعراب إليها.

هذه التغيرات لفظية، وهناك تغيرات عامة: معنوية، وحكمية.

فمن التغير المعنوي: صيرورة المنسوب إليه اسماً للمنسوب، فكلمة دمياط تطلق على البلد المعروفة، وبعد النسب: دمياطي، تصير اسماً للرجل المنسوب إليها. والتغير الحكمي: هو معاملة المنسوب معاملة الصفة، فيرفع الاسم الظاهر، أو للضمير، تقول: (هذا رجل مصري أبوه)، فأبوه: فاعل.

ثانياً: التغيرات الخاصة: أشياء تحذف في آخر الكلمة.

بعض السماء التي يلحقها تغيرات خاصة عند النسب، غير التغيرات العامة السابقة، وبعض تلك التغيرات في آخر الكلمة وبعضها متصل بالآخر.

فالتغيرات التي في الآخر، كحذف أشياء من آخر الكلمة، فيجب حذف:

- (أ) تاء التأنيث: تقول في النسب إلى مكة: مكى.
- (ب) حذف الياء المشددة: بعد أكثر من حرفين، تقول في النسب إلى الشافعي: شافعي، بحذف الياء المشددة، وجعل ياء النسب مكانها.
- (ت) حذف ألف المقصور، وياء المنقوص في بعض أحوالها.

(ث) حذف علامة التثنية وجمعي التصحيح.

والتغييرات المتصلة بالآخر، مثل: حذف الياء المكسورة المدعمة فيها ياء أخرى، في نحو (طيب)، وكحذف ياء (فعيلة، وفعيلة) وكقلب كسرة العين فتحة في الاسم الثلاثي، إلى غير ذلك من التغييرات الخاصة.

النسب إلى ما آخره ياء مشددة

أولاً: إن كانت الياء مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً (وكانت زائدة) وجب حذفها، مثل: (شافعي، وأفغاني "علمين")، ومثل: (عربي، وكربي)، تقول في النسب إلى ما تقدم: (شافعي، وأفغاني، وعربي، وكربي)، بحذف الياء المشددة وجوباً، وإحلال ياء النسب محلها، فيتخذ لفظ المنسوب والمنسوب إليه، أي لا يتغير شكل الاسم قبل النسب وبعده.

قد يقال: إذا كان شكل الاسم لا يختلف في الظاهر، فما الداعي لحذف الياء المشددة وإحلال ياء النسب المشددة مكانها؟

قلنا: إذا كان شكل الاسم لا يختلف في الظاهر، فإنه يختلف في التقدير، فالمعنى مع ياء النسب غيره مع الياء الأولى، فمثلاً كلمة: كرسي، قبل النسب معناها: السرير أو العلم، وبعد النسب معناها: شخص منسوب إلى السرير أو العلم.

ثانياً: وإذا كانت الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، مكونة من حرفين أصلي، وزائد.

كما في اسم المفعول من الثلاثي الذي لامه ياء، مثل: (مرمي، ومهدي، ومنسي)؛ فعند الجمهور: يجب حذف تلك الياء المشددة، وإحلال ياء النسب محلها،

فتقول في النسب إلى ما تقدم: (مرمي، ومهدي، ومنسي)، وقليل من العرب يحذف الياء الأولى الزائدة، ويقلب الثانية واوا، ويفتح ما قبلها، فيقول: (مرموي، ومهدوي، ومنسوي)، ورأي الجمهور هو المختار.

ثالثاً: وإذا كانت الياء المشددة واقعة بعد حرفين، مثل: (غني، ونبي) وجب حذف الياء الأولى، وقلب الثانية واوا مكسورة مع فتح ما قبلها، فتقول: (غنوي، ونبوي)، كما يقال في: (قصي، ولؤي: قصوي، ولؤوي).

رابعاً: وإذا كانت الياء مشددة واقعة بعد حرف واحد، مثل: (طئ، وحي)، وجب قلب الثانية واوا مكسورة، وإرجاع الياء الأولى إلى أصلها، فتقلب واوا إن كان أصلها الواو، وتبقى ياء كما هي، إن كان أصلها الياء "مع فتح ثاني الاسم في الحالتين"، فيقال في النسب إلى طئ: (طووي، وولي: لووي - وحي: حيوي).

وبعد أن عرفت حكم النسب إلى ما آخره ياء مشددة، إليك قول ابن مالك، فقد أشار إلى أن المشددة بعد ثلاثة: إذا كان فيها حرف زائد وأصلي، وأن المختار فيها المحذوف، فقال:

وقيل في المزمي: مزموي

واختير في استعمالهم مزمي

ثم أشار إلى حكم الياء المشددة بعد حرف واحد، وأنه يجب قلب الثانية واوا، ورد الأولى إلى أصلها، فقال:

ونحو: حي فتح ثانيه يجب وأزده واوا إن يكن عنه قلب

الخلاصة:

في حكم النسب إلى المختوم بياء مشددة:

(أ) تحذف وجوبا إن كانت بعد ثلاثة أحرف أو أكثر، وكانت زائدة، مثل: (كرسي، وشافعي)، تقول في النسب: (كرسي، وشافعي).

(ب) وإن كانت بعد ثلاثة: وكانت مكونة من زائد وأصلي، مثل: (مرمي)، فالمختار حذفها، فتقول: (مرمي)، وقيل: تحذف الزائدة، وتقلب الأصلية واوا، فتقول: (مرموي).

(ت) وإن كانت بعد حرفين: حذفت الياء الأولى، وقلبت الثانية واوا، مثل: (غني)، تقول: (غنوي).

(ث) وإن كانت بعد حرف: قلبت الثانية واوا، وردت الأولى إلى أصلها، مثل: (حي)، تقول: (حيوي).

النسب إلى ما آخره تاء التأنيث

إذا كان آخر الاسم تاء التأنيث، وجب حذفها عند النسب، فتقول في النسب إلى (مكة، وكوفة، وغزة): (مكي، وكوفي، وغزي) بحذف التاء.

وإنما وجب حذف التاء: لئلا تقع حشوا ولئلا يجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة، إذا كان المنسوب مؤنثا، مثل: (مكية، وحبشية)، فلو لم تحذف التاء لقلت: (مكيّة، وحبشّية)، وهذا خطأ.

وقول بعض العامة في النسب إلى: (غزة، ومكة): (غزاوي، ومكاوي)، خطأ.

كقوله في النسب إلى وحدة: (وحدوي)، والصواب: (وحدي).

النسب إلى المقصور

أي: ما آخره ألف، للتأنيث أو للإلحاق، أو أصيلة.

أ) إن كانت ألف المقصورة خامسة فأكثر: وجب حذفها عند النسب مطلقاً،

أي: سواء كانت للتأنيث، مثل: (حباري "طائر"، وفرنسا، وأمريكا).

أم كانت للإلحاق، مثل: (قبعثري، وحبركي)^(١).

أم كانت أصلية^(٢)، مثل: (مصطفى)، تقول في النسب إلى ما تقدم: (حباري،

وفرنسي، وأمريكي، وقبعثري، وحبركي، ومصطفى)، بحذف الألف وجوباً؛ لأنها خامسة أو أكثر.

ب) وإن كانت الألف رابعة، وثاني كلمتها متحرك، وجب حذفها أيضاً، مثل:

(جمزى^(٣)، وكندا، وبنما)، تقول في النسب إليها: (جمزي، وكندي، وبنمي)،

بوجوب حذف الرابعة، لتحرك الثاني كلمتها، وقول بعض العامة:

"القلمايوي" في النسب إلى: (قلم) خطأ.

ت) وإذا كانت الألف رابعة، وثاني كلمتها ساكن، جاز حذفها، أو قلبها واوا

مطلقاً، أي: سواء كانت للتأنيث، أو للإلحاق، أو كانت أصلية.

غاية الأمر: أن الألف إن كانت للتأنيث، مثل: "حبلي"، فالأرجح الحذف،

(١) الحبركي: من معاينة، الطويل الظهر، القصير الرجلين، ويطلق على: ذكر القراد، والأنثى، حبركة، وألفه للإلحاق، "كسفرجل".

(٢) المراد بالأصلية: المنقلبة عن أصل واو أو ياء؛ لأن الألف لا تكون أصلية، إلا في الحرف، مثل: (ما، ولا).

(٣) يقال: هذه فرص جمزي، أي سريعة - ولا يكاد يوجد هذا إلا في ألف التأنيث.

تقول: "حلي"، بحذف الألف، ويجوز: "حبلوي"، بقلبها واوا.

(ث) وإن كانت الألف للإلحاق، مثل: "علقى"، أو كانت أصلية، مثل: "ملهى"، فالأرجح قلب الألف واوا، تقول: (علقوي، وملهوي)، ويجوز حذفها، فتقول: (علقى، وملهى).

هذا، وإذا قلبت الألف الرابعة بأنواعها الثلاثة واوا، جاز لك وجه ثالث: هو زيادة ألف قبل الواو، فيجوز فيها تقدم أن نقول: (حلاوي، وعلقاوي، وملهاوي). وعلى ذلك ففي النسب إلى (طنطا، وبنها)، تقول: (طنطي، أو طنطوي، أو طنطاوي، وبنهي، أو بنهوي، أو بنهاوي).

(ج) وإن كانت الألف ثالثة: وجب قلبها واوا، سواء كان أصلها الواو أو الياء، مثل: (عصا، وعلا، وربا، وفتى)، تقول في النسب إليها: (عصوي، وعلوي، وربوي، وفتوي).

وإنما وجب قلبها واوا؛ لأن ما قبل ياء النسب يجب كسره والألف الحركة، ولم تقلب ياء لثلاث تجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة وهو مستثقل جداً.

الخلاصة:

أن ألف المقصور: إن كانت خامسة فأكثر، وجب حذفها، وكذلك إن كانت رابعة، وثاني كلمتها متحرك، وإن كانت رابعة، وثاني كلمتها ساكن جاز حذفها، أو قلبها واوا، كما جاز زيادة ألف قبل الواو، والحذف أرجح إن كانت للتأنيث، والقلب واوا أرجح إن كانت للإلحاق أو أصلية، وإن كانت الألف ثالثة، وجب قلبها واوا.

النسب إلى المنقوص

أ) إذا كانت ياء المنقوص خامسة فأكثر وجب حذفها، مثل: (المحامي، والمهتدي، والمستقصي)، تقول في النسب إليهما: (محامي، ومهتدي، ومستقصي).

ومن الأمثلة: (مستعل، ومستغن)، تقول: (مستعلي، ومستغني).

ب) وإن كانت رابعة: جاز حذفها، أو قلبها واوا، والأحسن الحذف، مثل: (داع، وقاض، ومفتي)، تقول في النسب إليها: (داعي، وقاضي، ومفتي) بحذف الياء وهو الأرجح، ويجوز نقله: (داعوي، وقاضوي، ومفتوي) يقلب الياء واوا.

ت) وإن كانت الياء ثالثة: وجب قلبها واوا عند النسب، مثل: (شج، وعم، وصد)، تقول: (شجوي، وعموي، وصدى) بقلب الياء واوا وجوبا. هذا، وإذا قلبت ياء المنقوص واوا: وجب فتح ما قبلها، ومثل: (قاضوي، وشجوي).

الخلاصة:

أن ياء المنقوص الخامسة: يجب حذفها، والرابعة: يجوز حذفها أو قلبها واوا، والأرجح الحذف، والثالثة: يجب قلبها واوا.

وقد فهمنا: أن ألف المقصور، كياء المنقوص، بحذف الخامسة فيها فأكثر، وتقلب الثالثة واوا، ويجوز الحذف والقلب في الرابعة مع تفصيل سبق كل منها.

قلب كسرة الثلاثي فتحة عند النسب

كل اسم ثلاثي مكسور العين: ويجب فيه قلب الكسرة فتحة عند النسب، فتقول في:

(نمر: نرى، وفي: إبل: إيلي، إيلي، وفي: دئل: دؤلي)، بفتح العين تخفيفاً.

وإنما وجب قلب الكسرة فتحة، لثلاثا تتوالى كسرتان مع ياء النسب المشددة، وذلك ثقیل في الثلاثي المبني على الخفة.

وقد أشار ابن مالك إلى جوب فتح ما قبل ياء المنقوص عند قلبه واوا، وفتح كسرة عين الثلاثي عند النسب، فقال:

وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَفَعِلْ
وَفُعِلْ، عَيْنُهُمَا، افْتَحْ

النسب إلى المثنى وجمعي التصحيح

أ) إذا نسبت إلى المثنى، أو جمع المذكر السالم، أو جمع المؤنث السالم، وجب حذف علامة التانيث والجمع.

وإنما وجب حذف العلامة: لثلاثا يجتمع في الاسم إعرابان إعراب بالحروف وإعراب بالحركات في ياء النسب، وقد يقال: إذا حذفنا العلامة ونسبنا إلى المفرد التبس المثنى والجمع بالمفرد.

فمثلاً إذا سميت شخصاً: زيدان، أو محمدان، وأعربته إعراب المثنى: بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وجب حذف العلامة عند النسب، فتقول: (زيدى،

ومحمدي).

(ب) وإذا سميت شخصا: (بركات أو هندوات)، وأعربتة إعراب جمع المؤنث، وجب حذف العلامة عند النسب، فتقول: (بركي، وهندي).
أما المثني والجمع، الذي سميت بهما، مثل: (زيدان، وزيدون، وخلدون)، ولكن أعربتة إعراب المفرد، بالحركات على النون، فلا تحذف منه العلامة عند النسب، فتقول: (زيداني، وزيدوني، وخلدوني). بدون الحذف؛ لأنك تعامله كالمفرد.

الخلاصة:

تحذف علامة الشنية، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث عند النسب دائما، إلا إذا كان الاسم علما وأعرب أعراب المفرد بالحركات.

ومن جميع ما تقدم: أنه يحذف من آخر الاسم لأجل ياء النسب ستة أشياء:

(أ) الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا.

(ب) تاء التانيث.

لقد علمت أن تاء التانيث التي في آخر الاسم تحذف.

وينبغي أن تعلم إذا صار الاسم بعد حذفها مختوما بالألف، عومل معاملة المقصور، مثل: (فتاة، ومصفاة، ومصطفاة)، تقول في النسب (فتوى، ومصفى، أو مصفوي، أو مصطفوي)، كما تفعل في المقصور.

وإذا صار الاسم بعد حذف التاء مختوما بياء قبلها كسرة، عومل معاملة المنقوص، مثل: (شجية، وداعية)، تقول في النسب إليها: (شجوى، وداعي،

أو دعواي) كما تفعل في المنقوص.

(ت) المقصور الخامسة فأكثر، والرابعة المتحرك ثاني كلمتها.

(ث) ياء المنقوص الخمسة فأكثر.

(ج) علامة التثنية.

(ح) علامة جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم.

النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة

إذا كان قبل آخر الاسم ياء مشددة مكسورة، مثل: (طيب، وهين، وغزيل)،
وجب حذف الياء الثانية المكسورة، للتخفيف، فتقول في النسب إليها: (طبي،
وهيني، وغزيلي) بحذف الياء المكسورة.

وعلى ذلك، فقياس النسب إلى (طيئ): (طيئ) بحذف الياء المكسورة،
ولكنهم قالوا في النسب إليها: (طائي) بإبدال الياء الساكنة ألفاً، وهذا شاذ.

ووجه الشذوذ: أنهم بعد أن حذفوا الياء الثانية المكسورة قلبوا الياء الساكنة
الباقية ألفاً، هي المتحركة المفتوح ما قبلها.

وإذا كانت الياء المشددة المتصلة بالآخر مفتوحة، مثل: (هبيخ)، لم يحذف منها
شيء، فنقول: "هبيخى" بدون حذف، والهبيخ: الغلام الممتلى، والأنثى هبيخة.

النسب إلى فعيلة وفعيلة

(أ) تحذف ياء "فعيلة" عند النسب، فنقول: "فعلي"، بحذف الياء وفتح العين بشرطين: أن تكون العين صحيحة، وألا تكون مضعفة، وذلك مثل: (حنيفة، ومدينة)، تقول في النسب إليهما: (حنفي، ومدني، وصحفي) بحذف الياء، وفتح العين.

إنها فتحت العين بعد الحذف؛ لأنها صارت ثلاثية مكسورة الوسط.

وشذ قولهم في (سليقة): (سليقي) بدون حذف، والقياس: (سلقي).

فإذا كانت العين معتلة، مثل: (طويلة)، أو كانت مضعفة، مثل: (جليلة، وحقيقة) لا تحذف الياء عند النسب، فتقول: (طويلي، وجليلي، وحقيقي) بدون حذف الياء.

(ب) وتحذف ياء "فعيلة" فنقول: (فعلي)، وذلك بشرط أن لا تكون مضعفة العين، وذلك مثل: (جهينة، وقرظي، وبثينة)، تقول في النسب إليها: (جهي، وقرظي، وبثني)، بحذف الياء مع التاء. وشذ قولهم: (رديني) في (ردينة)، والقياس: (ردني).

فإذا كان العين مضعفة لا تحذف الياء عند النسب، مثل: (هريرة، وقليلة)، تقول في النسب إليهما: (هريري، وقليلي)، بدون حذف الياء.

(ت) وأما النسب إلى (فعيل) أو (فعيل) بدون التاء.

فإن كانا معتل اللام، مثل: (غني، وقصي)، وجب حذف الياء وفتح العين، كالمختومين بالتاء، لأنك ستعاملها معاملة المختوم بياء مشددة بعد حرفين، كما

عرفت (فتحذف الأولى، وتقلب الثانية واوا مع فتح ما قبلها)؛ فنقول في (غني: غنوي، وفي: قصي: قصوي، وفي: أمية: أموي).

وإن كان "فعل" أو "فعل" صحيحي اللام، لا يحذف شيء منها، مثل: (عقيل، وشريف، وسهيل)، تقول في النسب إليهم: (عقيلي، وشريفي، وسهيلي) بدون حذف الياء.

الخلاصة:

يحذف ما قبل الحرف الأخير عنه النسب في أمور، هي:

(أ) الياء المكسورة المدغمة فيها غيرها، أي: ثاني الياء المشددة، مثل: (طيب، وطى).

(ب) ياء "فعيلة" بشرط صحة العين، وعدم تضعفها، مثل: (حنيفة، وحنفي).

(ت) ياء "فعيلة" بشرط عدم تضعيف اللام، مثل: (جهينة، وجهني)، وأما "فعل، وفعل" معتلا اللام، فتحذف منها الياء عند النسب، أيضا، مثل: (غني، وغنوي، وقصي، وقصوي)، وصحيحا اللام: لا حذف فيهما، مثل: (شريف وشريفي، وسهيل وسهيلي).

النسب إلى الممدود

الممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة "قبلها ألف زائدة"، مثل: (قراء، وكساء، وبناء، وحمراء).

وحكم همزة الممدود في النسب، حكمها في التثنية:

أ) فإن كانت الهمزة أصلية وجب بقاءها، أي: تصحيحها، مثل: (قراء، وإنشاء)، تقول في النسب إليهما: (قرائي، وإنشائي) بوجوب إبقاء الهمزة.
 ب) وأن كانت همزة الممدود: منقلبة عن أصل "واو أو ياء"، مثل: (سما، بناء)، أو كانت للإلحاق، مثل: (علياء)، جاز فيها وجهان:
 قلبها واوا أو إبقاؤها، أي: تصحيحها، تقول في: (سما): (سمائي، وسماوي) وفي: (بناء): (بنائي، وبنائي)، وتقول في: (علباء): (علبائي، وعلباوي)، ولكن الأرجح في المنقلبة عن أصل: بقاءها صحيحة، والأرجح في التي للإلحاق قلبها واوا.

ت) وإن كانت الهمزة زائدة للتأنيث، مثل: (صحراء، وحمراء، ونجلاء): وجب قلبها واوا، تقول: (صحراوي، وحمراوي، ونجلاوي) بوجوب قلب الهمزة واوا.

الخلاصة:

أن حكم همزة الممدود: عند النسب، مثل: حكمها عند التثنية، يجب بقاءها إن كانت أصلية، مثل: (قراء، وقرائي).

كما يجب قلبها واوا: إن كانت للتأنيث، مثل: (صحراء، وصحراوي).

ويجوز فيها الوجهان: إن كانت منقلبة عن أصل، أو كانت للإلحاق، مثل:
(سَاء، وعلياء)، تقول: (سمائي، وسمائي - وعلبائي وعلباوي).

النسب إلى المركب

المركب ثلاثة أنواع: مركب إسنادي، ويسمى "مركب جملة، ومركب مزجي، ومركب إضافي"، ولكل طريقة عند النسب كما يأتي:

أ) إن كان المركب إسناديا، أو مزجيا، نسب إلى صدره، ويحذف عجزه - فمثل الإسنادي: (فتح الله، تأبط شرا)، تقول في النسب إليهما: (فتحي، وتأبطي)، بحذف العجز وينسب إلى الصدر. ومثال المركب المزجي: (بعلبك، ومعد يكر، وخمسة عشر)، تقول في النسب إلى ما تقدم: (بعلبي، ومعدي، أو معدوي "كالمنقوص"، وخمسي) بحذف العجز، والنسب إلى الصدر

ب) أما المركب الإضافي: فينسب إلى عجزه في ثلاث حالات: أولهما: أن يكون المركب الإضافي، مصدرا (بأب، أو أم، أو ابن)، مثل: (أبو بكر، وأم كلثوم، وابن عباس)، تقول في النسب إليهم: (بكري، وكلثومي، وعباسي).

ثانيهما: أن يكون معرفا بعجزه، مثل: (غلام زيد، وغلام أحمد)، تقول في النسب: (زيدي، وأحمدي).

ثالثهما: أن يخاف فيه اللبس إذا حذف عجزه، مثل: (عبد شمس، وعبد الأشهل، وعبد القيس، وعبد العزيز)، تقول في النسب إليهم: (شمسي، وأشهلي، وقيسي، وعزيزي).

وينسب إلى صدر المركب الإضافي "في غير ما تقدم" كأن يكون غلاما.
ولم يخف اللبس، بحذف عجزه، مثل: (امرئ القيس، وبدر الدين)، تقول
في النسب إليهما: (امرئي، وبدري).

الخلاصة:

في النسب إلى المركب:

المركب الإسنادي، والمزجي: ينسب إلى صدره، ويحذف عجزه، تقول في:
(بعلبك، وفتح الله): (بعلبي، وفتحي).

المركب الإضافي: ينسب إلى عجزه، ويحذف صدره إذا كان مصدرا: (بأب،
أو أم، أو ابن)، أو كان معروفا بعجزه، أو خيف اللبس إذا حذف عجزه، وينسب
إلى صدره، فيما عدا ذلك.

النسب إلى ما حذف بعض أصوله

الاسم الذي جاء على حرفين نوعان:

الأول: أن يكون ثنائياً بالوضع، مثل: "كم".

الثاني: أن يكون موضوعاً على ثلاثة: وحذف منه أحد أصوله، وإليك أولاً:
النسب إلى ما حذف أحد أصوله سواء كان المحذوف اللام أم الفاء.

النسب إلى محذوف اللام:

وإذا نسب إلى محذوف اللام، فلا يخلو: إما أن تكون اللام ترد إليه في التثنية أو الجمع. أولاً:

أ) فإن كانت اللام ترد إليه في التثنية، أو جمعي التصحيح، وجب رد اللام في النسب، مثل: (أب، وأخ، وأخت، وسنة)، تقول في النسب إليهما: (أبوي، وأخوي، وسنوي^(١)) بوجوب رد اللام، لردها في التثنية والجمع، مثل: (أبوان، وأخوان، وأخوان، وأخوات، وسنوات).

ويجب رد اللام في حالة أخرى، وهي: أن تكون العين معتلة، مثل: (شاة) وأصلها: (شوهة)، وعند النسب ترد اللام، فتقول: (شاهي).

ب) وإن لم تكن اللام ترد في التثنية أو في الجمع: جاز في النسب ردها وعدم ردها، مثل: (يد، وابن، ودم)، بجواز رد اللام، أو عدم ردها في كل؛

(١) أصل: (سنة. سنو، أو سنة): حذفت اللام (الواو أو الهاء) ثم عوض عنها التاء، ولذا يقال: (سنوي، أو سنهي).

لأنها لا ترد إلى الكلمة في الثنية، أو جمعي التصحيح، فيقال في الثنية: (يدان أو يدوي، وابني أو بنوي، ودمي أو دموي) يجوز رد اللام، أو عدم ردها في كل؛ لأنها لا ترد إلى الكلمة في الثنية، أو جمعي التصحيح، فيقال في الثنية: (يدان، وابنان، ودمان)، وفي جمع "يد" علما للمذكر: "يدون".

ومن أمثلة ذلك: "شفة"، واسم تقول: "شفي، أو شفوي، وشفهي، واسمي، أو سموي)، بجواز رد اللام، أو عدمه، وأصل: (شفة: شفو، أو شفه) "بالهاء"، و"اسم" أصلها "سمو".

النسب إلى: أخت، وبنت:

والنسب إلى "أخت، وبنت" عند سيبويه والخليلي كالنسب إلى: "أخ، وابن" فتحذف منها التاء، ويرد إليهما اللام المحذوفة، فيقال: "أخوي، وبنوي"، كما يقال في: "أخ، وابن"^(١).

وعند يونس: لا تحذف التاء. بل ينسب إليهما على لفظهما، فيقال: (أختي، وبنتي) "لكي لا نفرق بين المذكر والمؤنث".

ت) النسب إلى محذوف الفاء:

وإذا نسب إلى محذوف الفاء، فلا يخلو: إما أن يكون صحيح اللام، أو معتلها. فإن كان صحيح اللام: لم يرد إليه المحذوف، فيقال في النسب إلى: (عدة، وصفة، وهبة: عدي، وصفي، وهبي)؛ بعدم رد الفاء المحذوفة.

(١) ولا يضر عند التباس المذكر بالمؤنث؛ لأنهم لا يبالون بذلك في النسب.

و (عدة^(١))، هي مصدر الفعل "وعد"، وصفة، مصدر الفعل "وصف"، وهكذا.

وإن كانت اللام معتلة: وجب رد المحذوف عند النسب.

كما يجب فتح العين عند سيبويه، وذلك مثل: (شبة، ودية)، يقال في النسب إليهما: (وشوي، ودوي) بوجوب رد الفعل وفتح العين عند سيبويه.

و "شبة" من الوشي، وهو نقش الثوب، يقال: (وشي الثوب)، (كرعى وشيا وشية) حسنه وزخرفه، والوشي: اللون خالط لون بلون، وكذلك في الكلام - والدية: حق القتل -، يقال: (ودي، يدي، دية) إذا أعطى الدية، وقد حذفت منه الواو (فاء الكلمة) كما حذفت، من شبة، والتاء عوض عن المحذوف، وعند النسب أو التصغير يجب ردها.

(١) يترتب على فتح العين قلب الياء ألفا ثم واوا.

النسب إلى الثنائي وضعاً

وإذا نسب إلى الثنائي الذي لا ثالث له، أي الثنائي وضعاً، فلا يخلو: إما أن يكون الحرف الثنائي صحيحاً، أو معتلاً.

فإن كان الحرف الثنائي صحيحاً: جاز تضعيف الثاني وعدمه، مثل: (كم، ولم "علمين"، تقول في النسب إليهما: (كمي، أو كمي، أو لمي، أو لمي)، بجواز التضعيف أو تركه.

وإن كان الحرف الثاني معتلاً: وجب تضعيفه، مثل: (لو، ولا، وفي) "أعلاماً".

تقول في النسب إلى "لو" علماً: (لوي)، بتضعيف الواو، ونقول في النسب إلى "لا" علماً: (لائي، أو لاوي)، وذلك أنك تضاعف الألف، ثم قلب الألف الثانية همزة، فتصير "لاء"، وإن شئت أبقيت الهمزة عند النسب، أو قلبتها واواً، وتقول في النسب إلى "في"، أو كي": (فيوي، وكيوي)، كما تنسب إلى "حي"، فتقول: "حيوي".

الخلاصة:

في النسب إلى الذي حذف منه، والثنائي وضعاً:

(أ) محذوف اللام: إن كانت اللام تستحق الرد في الثنية أو جمعي التصحيح، وجب ردها في النسب، مثل: (أخ، وأخوي).

وإن كانت اللام لا ترد في الثنية أو الجمع: جاز في النسب ردها أو عدم ردها، مثل: (يد، تقول: (يدي، أو يدوي).

(ب) ومحذوف الفاء: إن كانت اللام صحيحة: لا ترد الفاء، مثل: (عدة، وعدي)، وإن كانت اللام معتلة: وجب رد الفاء، وفتح العين، مثل: (شية،

ووشوى).

ت) والنسب إلى: (أخت، وبنت) "على مذهب سيويه" تحذف التاء، وتعامل (كأخ، وابن)، فتقول فيهما: (أخوي، وبنوي). وعلى مذهب يونس: لا تحذف التاء، فتقول: (أختي، وبتتي).

ث) والثنائي وضعاً: إن كان الحرف الثاني صحيحاً: جاز تضعيفه، وترك التضعيف، مثل: (كم)، وإن كان الثاني معطلاً: وجب تضعيفه، مثل: (لو).

النسب إلى التكسير أو ما في حكمه

سبق حكم النسب إلى: المثني، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث، وأنه يحذف منه العلامة، وأما النسب إلى جمع التكسير، فحكمه كالآتي:

(أ) إن كان جمع التكسير باقيا على جمعيته: رد إلى مفرده، ونسب إليه، مثل: (مدارس، وبساتين، وفرائض)، تقول في النسب إليهما: (مدرسي، وبستاني، وفرضي)، بالرد إلى المفرد والنسب إليه.

(ب) وينسب إلى لفظ جمع التكسير: إذا لم يكن باقيا على جمعيته، ويشمل ما يأتي: أولا: إذا صار جمع التكسير "علما" بأن سميت به معينا، مثل: (كلاب، وأنهار "علمين للقبيلتين المعروفتين")، تقول في النسب إليهما: (كلابي، وأنهاري).

وتقول في النسب إلى ما سميته "أزهار، وأنهار، وآمال": (أزهاري، وأنهاري، وآمالي)، كما تقول في النسب إلى: (أخبار، وأهرام، وجزائر "الإقليم العربي"): (أخباري، وأهرامي، وجزائري) بوجوب النسب إلى لفظ الجمع؛ لأنه علم.

ثانيا: إذا صار جمع التكسير "جاريا مجرى العلم": بأن اختص بطائفة معينة، تقول في النسب إلى جماعة اسمها "الأنصار، والأبطال": (أنصاري، وأبطالي) بالنسب إلى اللفظ دون الرجوع إلى المفرد.

وينسب إلى لفظه أيضا: ما كان في حكم الجمع، وهو ما دل على جمع، وليس جميعا، كاسم الجمع مثل: (قوم، ورهط)، واسم الجنس، مثل: (شجر، وترك، وروم)، تقول في النسب إليهما: (قومي، ورهطي، وشجري، وتركبي، ورومي)، بالنسب إلى اللفظ.

الخلاصة:

أن جمع التكسير ينسب إلى مفرده، إن كان باقيا على جمعيته، مثل: (بساتين، وبستاني)، وإن لم يكن باقيا على جمعيته نسب إلى لفظه، ويشمل ذلك ما كان علما، مثل: (أزهار)، أو جاريا مجرى العلم، مثل: (أنصار)، تقول فيما تقدم: (أزهاري، وأنصاري) بالنسب إلى اللفظ دون المفرد.

وينسب على لفظه أيضا: اسم الجمع، "كقوم"، واسم الجنس (كشجر).

الصيغة الدالة على النسب لغيراء النسب

قد يستغنى العرب عن إلحاق ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على إحدى الصيغ الآتية:

(أ) "فعال": ويكثر مجيئه في الحرف، مثل: (نجار، وحداد)، لمن حرفته النجارة والحدادة.

وكذا: (عطار، وبقال) وبزار "أي: بائع البز، وهو القماش"، ونحاس، وجمال. وقد جاء "فعال" قليلا بمعنى: صاحب كذا، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا رُبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [سورة فصلت آية: ٤٦] أي: يصاحب ظلم.

(ب) "فاعل" بمعنى صاحب كذا، مثل: (تامر، ولاين، وطاعم، وكاس) بمعنى "صاحب تمر"، وصاحب لبن، وصاحب طعام وكسوة).

(ت) "فعل" بفتح فكسر "بمعنى صاحب كذا" مثل: (رجل طعم، ولبس، ولبس) أي: صاحب طعام، وصاحب لبن، وصاحب لباس. ويقال: "نهر": "أي صاحب نهار"، ومنه قول الشاعر:

لَسْتُ بِلَيْلٍ وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذْلَجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ^(١)

ولست بليلى، أي: لا أعمل بالليل. ونهاري، أي: أعمل بالنهار.

(١) أنشد هذا البيت سيويه ولم يعرف قائله.

الخلاصة:

استغنى العرب عن "ياء النسب" بصيغة "فعال" وهي كثيرة في الحرف: "كنجار"، وبصيغتي "فاعل، وفعل" بمعنى: صاحب كذا، مثل: لابن، وأكثر تلك الصيغ استعمالاً "فعال"، وغيره قليل.

ومع كثرة "فعال" فقد قال سيبويه: إنه لا يقاس عليه، فلا نقول: لصاحب الفاكهة: "فكاه"، ولا لصاحب الدقيق دقائق.

شذوذالذهب

ما جاء في المنسوب مخالفاً للقواعد والأحكام السابقة، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، ومما جاء شاذاً:

قولهم في النسب إلى "دهر": دهري "بضم الأول"، والقياس: الفتح؛ لأنه في الأصل مفتوح.

وقولهم في النسب إلى "البصرة": بصري "بكسر الأول"، والقياس: (بصري)، بالفتح.

وقولهم في النسب إلى مرو "بلد": (مروري)، والقياس: مروي.

وقولهم في النسب إلى "الشتاء": (شتوي)، "بفتح الشين وسكون التاء"، والقياس: (شتائي، أو شتاوي).

وقولهم في النسب إلى "الخريف": خرفي "بحذف الياء"، والقياس: (خريفي)؛ لأن ياء "فعل" لا تحذف إلا من معتل العين: "كعلي".

ومن ذلك أيضاً قولهم: شعرائي "لكثير الشعر"، وروحاني "لما فيه الروح"، وفاكهاني "لبائع الفاكهة"^(١).

وكل الروح هذا ليس بمقيس، بل مرجعه السماع، فقول العامة: "رجل أحمراني، وعالم نفساني" (خطأ) لعدم السماع.

(١) وإذا كان المنسوب مؤنثاً أتى ببناء التأنيث للدلالة على تأنيثه إن لم يوجد مانع آخر. فيقال: (رأيت بحوثاً علمية وأدبية، ورأيت فتيات عربيات، منهن: المصرية، والعراقية، والجزائرية).

جمع التصحيح

جمع التصحيح نوعان:

الأول: جمع التصحيح لمذكر، ويسمى: جمع المذكر السالم، مثل: المهندسون،
الفنانون، المحمدون.

والثاني: جمع التصحيح لمؤنث، ويسمى: جمع المؤنث السالم، مثل: المهندسات،
الفنانات، الفتيات.

كيفية جمع الاسم المقصور والممدود وغيرهما جمع مذكر

الكلمة المفردة جمعها في جملة

مؤمن	﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [سورة الحجرات آية: ١٠].
المحامي	دافع المحامون عن الحق.
أعلى	﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٣٩].
رفاء	أتقن الرفاءون عملهم.
بناء	أنهى البناءون عملهم.

نجد في الأمثلة:

- مؤمن: اسم صحيح، فلم يتغير آخره عند الجمع، فقل: "مؤمنون".
- المحامي: منقوص، فحذفت ياؤه، وضم ما قبله الواو "المحامون".
- أعلى: مقصور، فحذفت ألفه، وفتح ما قبلها، فقل: "أعلون".
- رفاء: اسم ممدود، فبقيت الهمزة في الأول؛ لأنها أصلية، فقل: "رفاءون".
- بناء: جاز بقاء أو قلبها واوا في "بناء"؛ لأنها منقلبة عن أصل، فقل: "بناءون أو بناوون".

وتوضيح ذلك: عند جمع الاسم مذكر سالم، تلحق آخره علامة الجمع، ثم إن

كان صحيحا لا يتغير آخره، وإن كان مقصورا، حذفت ألفه وفتح ما قبلها، وإن كان منقوصا حذفت ياءه، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، وإن كان ممدودا، فقد تبقى همزته، وقد تقلب واوا جوازا، كما في الأمثلة السابقة.

الخلاصة:

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالم:

أولاً: إذا جمع الاسم الصحيح جمع مذكر سالم، لحقته علامة الجمع فقط من غير تغيير في آخره، وعلامة الجمع الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي الجر والنصب، نقول في حالة الرفع: محمد مهذب: المحمدون مهذبون، وفي حالة النصب: رأيت المهندسين، وفي حالة الجر: مررت بالمهندسين.

ثانياً: إذا جمع المنقوص جمع مذكر سالم، حذف ياءه، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، نقول في: القاضي، والمحامي: عدل القاضون، ودافع المحامون. وفي حالة الجر والنصب: رأيت القاضين، والمحامين.

ثالثاً: جمع الممدود: إذا جمع الاسم الممدود جمع مذكر سالم، عومل معاملته في الشنية.

(أ) إن كانت الهمزة أصلية وجب بقاؤها، مثل: (رفاء، وقراء)، نقول: رفاءون، وقراءون.

(ب) وإن كانت الهمزة بدلا من أصل، مثل: (بناء، وكساء)، جاز الوجهان: بقاء الهمزة أو قلبها واوا، مثل: (بناءون وبناءون، وكساءون وكساءون).

(ت) ويجوز الوجهان أيضا: إن كانت الهمزة للإلحاق، مثل: (علباء)، تقول:

(علباءون، وعلباؤن).

رابعًا: جمع المقصور: إن جمع المقصور جمع مذكر سالم، حذفت ألفه، وفتح ما قبلها للدلالة عليها، نقول في: (أعلى، ومصطفى): (أعلون، ومصطفون)، في حالة الرفع، و (أعلين، ومصطفين) في حالتي النصب والجر. كما نقول في: (رضا، ومرضى): (رضون، ومرتضون).

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالم

يعامل الاسم عند جمعه "بالألف والتاء" معاملته في التثنية:

(أ) إن كان الاسم صحيحاً لا يتغير آخره، بل تلحقه العلامة فقط، مثل: (زينب وزينبات، وفاطمة وفاطحات).

(ب) وإن كان الاسم منقوصاً، كذلك: لا يتغير آخره، مثل: (هادية، ونادية)، تقول: (هاديات، وناديات)، بعد حذف التاء، إذ لا حاجة إليها.

(ت) إن كان الاسم مقصوراً: تقلب ألفه ياء في ثلاثة مواضع، واوا في موضعين. فتقلب ياء: إن كانت الألف رابعة فأكثر، مثل: (مستشفى، ومستشفيات). أو ثالثة بدلاً من ياء، مثل: (فتاة، وفتيات).

أو كانت ثالثة مجهولة الأصل وأمليت، مثل: "متى" علماً للمؤنث، تقول: "متيات".

وتقلب واوا: إذا كانت ثالثة بدلاً من واو، مثل: (عصى، وعصوات) أو ثالثة مجهولة الأصل ولم تمل، مثل: "إلى" علماً للمؤنث، تقول: "إلوات".

(ث) وإن كان الاسم ممدوداً، تبقى همزته: إن كانت أصلية، مثل: (هناء، وهناءات)، وتقلب واوا: إن كانت للتأنيث، مثل: (حسناء، وصحراء)، تقول: (حسناءات، وصحراوات)، ويجوز الوجهان بقاء الهمزة أو قلبها واوا، إن كانت منقلبة عن أصل، مثل: (بناءء)، تقول: (بناءات، أو بناوات).

وملخص القول: أن الاسم عند جمع المؤنث السالم يعامل معاملته في التثنية. ولا فرق بينها إلا أن التاء تحذف في الجمع وتبقى في التثنية، فتقول في: (فتاة هادية:

فتيات هاديات)، وفي الثنية: (فتاتان هاديتان).

وإنما حذفت تاء التأنيث عند جمع المؤنث؛ لأنها علامة على التأنيث والألف، والتاء علامة أيضاً فلا تجتمع علامتان، وإن كان قبل التاء المحذوفة ألف أيضاً: تعامل معاملتها، فتقلب واوا، أو ياء، حسب ما تستحق، مثل: (فتاة وفتيات، وقناة، وقنوات).

الخلاصة:

أ) عند جمع الاسم جمع مذكر سالم، إلا كان صحيحاً لا يتغير آخره. وإن كان منقوصاً: حذفت ياؤه، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، مثل: (المحامون، والمحامين).

وإن كان ممدوداً: تبقى الهمزة إن كانت أصلية، ويجوز إبقاؤها وقلبها واوا، إن كانت بدلاً من أصل، أو للإلحاق.

وإن كان مقصوراً: حذفت الألف، وفتح ما قبلها للدلالة عليها، مثل: (مصطفى، ومصطفون، وعلا، وعلون).

ب) وعند جمع الاسم جمعاً مؤنث سالم: يعامل معاملته في الثنية. فالصحيح والمنقوص: لا يتغير آخره، مثل: (الزينات، الهاديات).

ويلاحظ أن ياء المنقوص المحذوفة، مثل: (داع، هاد، قاض)؛ يرد في الثنية: (داعيان، هاديان، قاضيان)، وكذلك في جمع المؤنث.

والمقصور: إن كانت ألفه ثالثة، ردت إلى أصلها الياء أو الواو، وإن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء، مثل: (مستشفيات).

والممدود: تبقى همزته إن كانت أصلية، وتقلب واوا إن كانت للتأنيث، ويجوز الوجهان، إن كانت بدلاً من أصل أو للإلحاق.

غير أنك تلاحظ أن تاء التأنيث، في مثل: (فتاة، وقاضية) تحذف في جمع المؤنث، ولا تحذف في التثنية وعلى ذلك لو جمعت مثل: (مباراة، وقناة)، حذفت التاء، فقلت: (مباريات، وقنوات)، وتبقى التاء في التثنية، فنقول: (مبارتان، وقناتان).

حكم عين المؤنث الثلاثي في الجمع

قاعدة عين المؤنث الثلاثي في الجمع.

إليك بالتفصيل قاعدة تغيير عين المفرد المؤنث، عند معه جمع مؤنث سالم: إذا اجتمع في المفرد المؤنث خمسة شروط هي: أن يكون اسماً، ثلاثياً، ساكن العين، غير معتلها، ولا مضعفها، سواء كان مختوما بالتاء أو مجرداً عنها، فإن العين تتغير في الجمع على حسب حركة الفاء كالاتي:

الأول: وجوب الإتيان "الفتح":

إن كانت الفاء في المفرد مفتوحة، وجب فتح العين في الجمع إتياناً لحركة الفاء، مثل: (أكلة، وأكلات - ونظرة، ونظرات - ودعد، ودعدات) بفتح العين فقط، في الجمع إتياناً لفتح الفاء.

ومثال ذلك: (ظبية، وظبيات - وبصمة، وبصمات - وسجدة وسجدات).

الثاني: جواز الإتيان، والفتح والسكون:

وإن كانت الفاء في المفرد مضمومة، ولم تكن اللام ياء، مثل: (حجرة)، أو مكسورة، ولم تكن اللام واوا، مثل: (حكمة، وكسرة)، جاز في العين ثلاثة أوجه: الفتح، والسكون، وإتيان العين لحركة الفاء "ضما أو كسرا"، تقول في (حجرة: حجرات، وحجرات، وحجرات). كما تقول في: (بصرة^(١): بسرات). وفي جمل "اسم امرأة": جمالات، بفتح العين وسكونها، أو بضمها إتياعا للفاء.

وتقول في: (كسرة، وحكمة: كسرات، وحكمات) بفتح العين أو سكونها أو كسرها إتياعا للفاء.

وتقول في: "كسرة، وحكمة": (كسرات، وحكمات) بفتح العين أو سكونها أو كسرها إتياعا للفاء.

الثالث: امتناع الإتيان، مع جواز الفتح والسكون:

وأما إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء، مثل: (زبية، ودمية).

أو كانت الفاء مكسورة، واللام واوا، مثل: (ذروة، ورشوة)، جاز في العين الفتح والسكون فقط، وامتنع الإتيان، تقول في جمع (زبية: زبيات، وزبيات) "بفتح العين وسكونها"، ويمتنع الإتيان للضم، فلا تقول: (زبيات) استقلالاً للضمة قبل الياء.

(١) البصرة: التمر قبل أن يصير رطباً.

وتقول في جمع (ذروة^(١): ذروات، وذروات) "بالفتح والسكون"، ويمتنع الإتياع "بالكسر"، فلا تقول: (ذروات)، استثقالا للكسرة قبل الواو.

رابعًا: بقاء العين على حالها وامتناع إتياعها:

وتبقى العين على حالها، فلا تتغير، ويمتنع إتياعها: إذا اختل شرط من الشروط الخمسة المتقدمة، ويشمل هذا خمسة أنواع:

(أ) إذا زاد الاسم المؤنث على ثلاثة، مثل: جعفر "اسم امرأة"، وسعاد، تقول: جعفرات، وسعادات).

(ب) إذا كان الثلاثي صفة، مثل: (ضخمة، وحلوة، وكهلة، وشهبة)، تقول: (ضخمات، وحلوات، وكهلات، وشهبات).

(ت) إذا كان الاسم الثلاثي محرك العين، مثل: (شجرة، وبقرة، ونمرة، وسمرة^(٢))، تقول: (شجرات، وبقرات، ونمرات، وسمرات).

(ث) إذا كان معتل العين، مثل: (لوزة، وبيضة، وصيحة)، تقول: (لوزات، وبيضات، وصيحات).

(ج) إذا كان مضعف العين، مثل: (جنة، ومنة، وقبة)، تقول: (جنات، ومنات، وقبات).

فهذه الأنواع لم تتغير فيها العين في الجمع، لفقد شرط من الشروط الخمسة، وأما المذكور، مثل: (سعد)، فلا يجمع جمع مؤنث سالم.

(١) ذروة: أعلى الشيء.

(٢) سمرة: شجرة الطالح.

وما جاء من جمع المؤنث السالم مخالفاً "في حركة عينه" لما ذكر يحمل على أنه نادر، أو ضرورة، أو لغة لبعض العرب.

فمن النادر قولهم في (جرو: جروات)، بإتباع العين لحركة الفاء في الكسرة، والقياس فتح العين، أو سكونها فقط، ويمتنع الإتيان؛ لأن الفاء مكسورة، واللام واوا.

ومن الضرورة، قول الشاعر:

وَحَمَلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعِشِيِّ - يَدَانِ
فقد سكن العين في "زفرات"^(١) لضرورة الشعر، والقياس فتح العين؛ لأنها غير صحيحة، فتبقى بدون تغيير.

يمكن توضيح ما سبق، بذكر بعض الأمثلة:

المفرد	جمع المؤنث	الأوجه الجائزة في العين
أكلة	رب أكلة منعت أكالات	الفتح وجوبا، إتياناً للفاء.
حكمة	حكمت غالية	الفتح، السكون، الكسر (إتياناً).
حجرة	حجرات واسعة	الفتح، السكون، الضم (إتياناً).
ذروة	ذروات المجد	الفتح، السكون فقط.
شجرة ضخمة	شجرات ضخمت	لم تتغير العين بل تبقى كما هي.
ليس بها لوزة	ليس بهن لوزات	لم تتغير العين بل تبقى كما هي.

(١) الزفرة: خروج النفس مع الأنين "مالي يدان" هذا كناية على أنه لا يطيق هذا الأمر ولا يقدر عليه.

هذه الأمثلة السابقة خاصة بالمؤنث الثلاثي، ساكن العين أو متحركها، وذلك أنه إذا اجتمع في المؤنث خمسة شروط هي:

(أ) أن يكون اسماً ثلاثياً.

(ب) ساكن العين.

(ت) صحيحها.

(ث) ليس مضعفها.

فإن العين في الجمع ستغير حركتها.

والتغير: أنه تجب في العين وجه واحد، هو إتباعها للفاء، وتارة يجوز فيها ثلاثة أوجه، وتارة يجوز فيها وجهان، والأمثلة توضح؟

(أ) المثال الأول: "أكلة، وأكلات" الفاء مفتوحة في المفرد، فوجب في الجمع وجه واحد هو: (فتح العين إتباعاً للفاء).

(ب) وفي المثال الثاني: "حكمة، وحكمات" الفاء مكسورة، فجاز في العين ثلاثة أوجه هي: الكسر إتباعاً لها، والفتح، والسكون تخفيفاً.

(ت) وفي المثال الثالث: "حجرة، وحجرات" الفاء مضمومة، فجاز في العين أيضاً ثلاثة أوجه هي: (الضم إتباعاً، والفتح، والسكون تخفيفاً).

(ث) وفي المثال الرابع: "ذروة، وذروات" الفاء مكسورة، ولكن امتنع في العين الكسر إتباعاً لها؛ لأن اللام واو، ولا تستريح الكسرة بجوار الواو، لذا جاء في العين وجهان: الفتح والسكون فقط، وكذا "ذبية" يمتنع ضم العين في "ذبيات"؛ لأن اللام ياء، ولا تستريح الضمة بجوار الياء، ولذا جاء الفتح والسكون فقط.

(ج) وفي المثال الخامس: تجد العين في الجمع لم تتغير عن المفرد، ولذلك لفقدها أحد الشروط.

ففي "شجرات" العين في المفرد متحركة وليست بساكنة.

وفي "ضخمت" المفرد صفة، وليس اسما. وفي "لوزات" العين معتلة.

الخلاصة:

إن المؤنث المستوفي خمسة شروط: اسما ثلاثيا، ساكن العين، غير معتلها ولا مضعفها.

(أ) إن كان مفتوح الفاء، مثل: (أكلة)، وجب فتح العين في الجمع، أعني وجب الإتياع، تقول: (أكلات، وبسات، وركعات).

(ب) وإن مكسورها أو مضمومها، جاز ثلاثة أوجه: (الإتياع والفتح والتسكين، مثل: بسرة، وجفنة، وغرفة، وقدوة).

(ت) إذا كان مضموم الفاء لاه ياء، مثل: (زبية، ودمية)، أو كان مكسور الفاء لاه واو، مثل: "ذروة"، فيجوز وجهان فقط: (الفتح، والإسكان)، ويمتنع الإتياع.

(ث) وتبقى العين بحالها "بدون تغيير"، ويمتنع فيها الإتياع إذا فقد شرط كأن يكون المؤنث رباعيا، أو صفة، مثل: (ضخمة)، أو محرك العين، مثل: (شجرة)، أو معتلها، مثل: (بيضة)، أو مضعفها، مثل: (جنة)، فالعين في كل تبقى في الجمع كما هي.

(ج) وما جاء من جمع المؤنث مخالفا في حركة عينه لما تقدم فناور، أو ضرورة، أو لغة لبعض العرب.

فائدة عن إعراب ما لا ينصرف:

الاسم الذي لا ينصرف يسمى: الممنوع من الصرف: وهو ما لا يجوز أن تلحقه تنوين ولا كسرة، (كأحمد، ويعقوب، وعطشان)، وهو على نوعين:

أحدهما: يمنع لسبب واحد:

والممنوع من الصرف لسبب واحد: كل اسم كان في آخره ألف التانيث الممدودة، مثل: (خضراء، وعذراء)، أو ألفه المقصورة، مثل: (حبي، وذكرى)، أو كان على وزن منتهى الجموع، مثل: (مساجد، ودراهم، ومصاييح، وعصافير).

والثاني: يمنع من الصرف لسببين: إما علم، وإما صفة:

ويمنع العلم من الصرف في سبعة مواضع:

أ) أن يكون علما مؤنثا: سواء أكان مؤنثا، مثل (فاطمة، وعزة، وطلحة، وحمزة)، أم مؤنثا معنويا، مثل: (سعاد، وزينب، وسقر، ولظى) إلا ما كان عربيا ثلاثيا ساكن الوسط، مثل: (دعد، وهند، وجمل)، فيجوز منعه وصرفه، فإن كان الثلاثي الساكن الوسط أعجميا وجب منعه، مثل: (ماء، وجور، وحمص، وبلخ، وتيس، وروز).

وما سمي به مما يجمع بالألف والتاء، مثل: (عرفات، وأذرعات) جاز منعه من الصرف، وجاز صرفه وإعرابه كأصله، وهو الأفضح. وكان على وزن (فعال) علما مؤنثا، مثل: (حدام، وقطام، ورقاش، ونوار)، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر في جميع أحواله، فيقولون: (قالت حدام، وسمعت حدام، ووعيت قول حدام)، قال الشاعر:

إذا قالت حذام فصَدَّقوها فَإِنَّ القولَ ما قالت حَذَام

وبنو تميمه يمنعونه من الصرف للعلمية والتأنيث، فيقولون: (قالت حذام، وسمعت حذام، ووعيت قول حذام).

(ب) أن يكون علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف، مثل: (إبراهيم، وأنطون)، وإنما يمنع إذا كانت علميته في لغته، فإن كان في لغته اسم جنس، مثل: (لجام، وفرند)، ونحوهما مما لم يستعمل في لغته علماً يصرف إن سميت به، وما كان منه على ثلاثة أحرف صرف، سواء أكان محرك الوسط، مثل: (ملك)، أو ساكنة، مثل: (نوح، وجور، وجاك).

(ت) أن يكون علماً موازناً للفعل، ولا فرق بين أن يكون منقولاً عن فعل، مثل: (يشكر، ويزيد، وشمس)، أو عن اسم على وزنه، مثل: (دئل، وإستبرق، وأسعد) مسمى بها.

والمعتبر في المنع إنما هو الوزن المختص بالفعل أو الغالب فيه، أما الوزن الغالب في الاسم الكثير فيه فلا يعتبر وإن شاركه فيه الفعل، وذلك كأن يكون على وزن "فعل"، مثل: "حسن"، أو "فعل"، مثل: "كتف"، أو فعل، مثل: "عضد"، أو فاعل، مثل: "صالح"، أو "فعلل"، مثل: "جعفر"، فإن سميت بها كان على هذه الأوزان انصرف.

(ث) أن يكون علماً مركباً تركيب مزج غير مختوم "بويه"، مثل: (بعلبك، وحضرموت، ومعدى كرب، وقالي قلا).

(ج) أن يكون مزيداً فيه الألف والنون، مثل: (عثمان، وعمران، وغطفان).

(ح) أن يكون علماً معدولاً - بأن يكون على وزن "فعل" فيقدر معدولاً على

وزن "فاعل"، وكذلك، مثل: (عمر، وزفر، وزحل، وثعل) وما سمع منصرفا مما كان على هذا الوزن، مثل: "أدد" لم يحكم بعدله.

وقد أحصى النحاة ما سمع من ذلك غير منصرف فكان خمسة عشر علما، وهي: (عمر، وزفر، وزحل، وثعل، وجشم، وجمع، وقزح، ودلف، وعصم، وحجي، وبلغ، ومضر، وهبل، وهدل، وقثم)، ويلحق بها: (جمع، وكثف، وبضع، وبتع)، وهي أسماء يؤكد بها الجمع المؤنث، مثل: "جاء النساء جمع، وكثع، وبصع، وبتع" أي: جميعهن، و"رايتهن جمع وكثع وبصع، وبتع"، و"مررت بهن جمع وكثع وبصع وبتع" فهي ممنوعة من الصرف للتعريف والعدل؛ ومما جاء غير مصروف للتعريف والعدل "سحر" مجردا من الألف واللام والإضافة مرادا به سحر يوم بعينه، وإن كان كذلك فلا يكون إلا ظرفا، مثل: (جئت يوم الجمع سحر)، أما كونه معرفة فلا لأنه معدولا عن "السحر" بالألف واللام، فإن التقدير: "جئت يوم الجمعة السحر".

(خ) أن يكون علما مزيدا في آخره ألف للإلحاق، مثل: (أرطى، وذفرى)، إذا سميت بهما، وألفهما زائدة للإلحاق وزنها بجعفر.

وتمنع الصفة من الصرف في ثلاثة مواضع:

(أ) أن تكون صفة أصلية على وزن "أفعل"، مثل: (أحمر، وأفضل)، ويشترط فيها أن لا تؤنث بالتاء. فإن أنثت بها لم تمنع، ومثل: (أرمل)، فإن مؤنثه "أرملة"، والأرمل: الفقير.

(ب) أن تكون صفة على وزن "فعلان"، مثل: (عطشان، وسكران)، ويشترط في منعها أن لا تؤنث بالتاء، فإن أنثت بها لم تمنع، مثل: (سفيان)، وهو الطويل، و(وصان)، وهو اللئيم، و(ندمان)، وهو النديم؛ لأن مؤنثها: (سفيانة، وندمانة).

ت) أن تكون صفة معدولة، وذلك أن تكون الصفة معدولة عن وزن آخر.
ويكون العدل مع الوصف في موضعين:

الأول: الأعداد على وزن (فعال، أو مفعّل): (كأحاد، وموحد - وثناء، ومثنى - وثلاث، ومثلث - ورباع، ومربع)، وهي معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين... إلخ، فإذا قلت: "جاء القوم مثنى" فالمعنى أنهم جاءوا اثنين اثنين، وقالوا: إن العدل في الأعداد مسموع عن العرب إلى الأربعة، غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة، والحق أنه مسموع في الواحد والعشرة وما بينهما.

الثاني: آخر، في نحو قولك: "مررت بنساء آخر"، قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [سورة البقرة آية: ١٨٤]. وهي جمع أخرى مؤنث آخر، وآخر بفتح الخاء اسم تفضيل على وزن أفعل، بمعنى مغاير، وكان القياس أن يقال: "مررت بنساء آخر"، كما يقال: "مررت بنساء أفضل" بإفراد الصفة وتذكيرها، لا "بنساء آخر"، كما يقال: "بنساء أفضل"؛ لأن أفعل التفضيل إن كان مجرداً من "أل" والإضافة لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع.

وحكم الاسم الممنوع من الصرف أن يمنع من التنوين والكسرة، وأن يجر بالفتحة، مثل: (أحسنت إلى الأفضل، أو إلى أفضل الناس)، وقد ينون ويجر بالكسرة غير مسبوق بـ"أل" ولا "مضاف"، وذلك في ضرورة الشعر، مثل:

زارْتُكَ بالبشرِ المحبِّبِ زِينُ
وَهَلَا مِنَ الْقُلُوبِ الْوَفِيِّ سَلَامُ

والمنقوص المستحق المنع من الصرف، مثل: (جوار) تحذف ياؤه رفعا وجرا مع التنوين، مثل: (هذه جوار، ومررت بجوار)، وينصب بثبوت الياء مفتوحة.

جمع التكسير

جمع التكسير: هو ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين، بتغيير صورة مفردة. والتغيير يكون ظاهرا، أو مقدرا:

والظاهر: يكون بزيادة في الجمع، مثل: (رجل ورجال).

أو بنقص مثل: (سفينة وسفن)، والتغيير، المقدّر، مثل: (فلك)، فإنه يستعمل للمفرد والجمع، لكن الضمة التي في المفرد، مثل ضمة: "فقل"، والضمّة التي في الجمع، مثل ضمة: "أشد".

وعلى ذلك فضمة المفرد غير ضمة الجمع تقديرا.

و**جمع التكسير ينقسم إلى قسمين:**

الأول: جمع قلة.

والثاني: جمع كثرة.

وجمع القلة:**** ما وضع للعدد القليل من ثلاثة إلى عشرة، وله أربعة أوزان، وهي:

(أ) "أفعلة"، مثل: (أسلحة، وأغذية)، جمع سلاح، وغذاء.

(ب) "أفعل"، مثل: (ألسن، وأفرس، وأرجل).

(ت) "أفعال"، مثل: (أبطال، وأسياف، وأفراس).

(ث) "فعلة"، مثل: (صبيّة، وفتية).

وما عدا هذا الجموع الأربعة من جموع التكسير، فجمع كثرة.

جمع الكثرة: ما وضع للعدد الكثير من أحد عشر إلى ما لا نهاية، وله ثلاثة وعشرون وزنا، منها ستة عشر لغير منتهى الجموع، والباقي لصيغة منتهى الجموع، وجملة أوزان جمع التكسير المشهورة، سبعة وعشرون وزنا.

نيابة أحد الجمعين عن الآخر:

هناك مفردات ليس لها جمع كثرة، ولها جمع قلة فقط، فيستغنى فيها ببناء القلة، عن بناء الكثرة، فمثال الاستغناء بالقلة: (رجل وأرجل، وعنق وأعناق، وفؤاد وأفئدة).

كما أن هناك مفردات ليس لها جمع قلة، ولها كثرة فقط، فيستغنى فيها ببناء الكثرة عن بناء القلة، فمثال الاستغناء بالكثرة: (رجل، ورجال - وقلب، وقلوب). وإن كان للمفرد جمع قلة، وجمع كثرة، واستعمل أحدهما مكان الآخر يكون الاستعمال مجازا.

وذلك مثل: (ثوب)، يجمع قلة على: (أثواب)، ويجمع جمع أكثره على (ثياب)، فإن استعملت القلة للكثرة أو العكس كان مجازا (علامته الجزئية أو الكلية).

والتوضيح:

أن الكلمات: "رجال، سفن، فلك" جمع تكسير ما يدل كل منهما على أكثر من اثنين، ومفرداها "رجل، وسفينة، وفلك"، وقد تغيرت صيغة المفرد في الجمع تغييرا ظاهرا في "رجال، وسفن"، وتغيرا مقدرا في "فلك" ففي:

"رجل ورجال" تغيرت صيغة المفرد بزيادة ألف في الجمع، وتغير الشكل، وفي "سفينة وسفن" تغيرت صيغة المفرد بنقص الياء عند الجمع، وتغير الشكل.

أما كلمة "فلك" فتستعمل للمفرد والجمع بلفظ واحد، تقول: (فلك ضاربة، وفلك ضوارب).

ويتميز المفرد عن الجمع بالأسلوب؛ فالظاهر أنه لا تتغير في صيغة الجمع عن الضمة في المفرد، والحقيقة أن في صيغة الجمع تغييرا مقدرا؛ لأن الضمة في الجمع غير الضمة في المفرد، فالضمة في المفرد مثل ضمة "قفل" المفرد، والضمة في الجمع مثل ضمة "أسد" جمع "أسد"، ومن هنا كان التغير مقدرا.

الخلاصة:

- (أ) جمع التكسير ما دل على اثنين أو اثنتين بتغيير صورة مفرده.
وهو نوعان: قلة، وكثرة. فالقلة: ما وضع للعدد القليل، وجمع الكثرة: ما وضع للكثير.
- (ب) وأوزان جمع القلة أربعة: أفعلة: كأسلحة، وأفعل: كأفرس، وأفعال: كأبطال، وفعلة: كصبية.
- (ت) وقد يستغنى بأحد الجمعيين عن الآخر، فيستعمل القلة "للاثنين"، مثل: (أرجل، وأعناق)، ويستعمل الكثرة "للاثنين"، مثل: قلوب.

أوزان جمع القلة الأربعة وما تطرد فيه

ذكرنا أن جمع القلة أربعة أوزان وهي:

(أفعل، وأفعل، وأفعل، وفعله).

أ) أفعل: ويطرد في نوعين:

الأول: كل اسم ثلاثي على وزن "فعل" بشرط أن يكون اسماً، صحيح العين، مثل: (شهر، وأشهر - وكلت، وأكلت - وظبي، وأظب^(١))، وأصله: (أظبي)، فقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء، فصار: "أضب"، ثم حذفت الياء، مثل: (قاض)، ولا يأتي هذا الجمع في الصفة، فلا يجوز: (ضخم وأضحخ، وشهم وأشهم)، وأما (عبد وأعبد)، فقد جاء لأن هذه الصفة مستعملة استعمال الأسماء، ولا يأتي في معتل العين، مثل: (بيت، وثوب، وعين)، وقد جاء جمع (ثوب، وعين) على: (أثوب، وأعين)، شاذاً^(٢).

الثاني: الاسم الرباعي المؤنث، الذي قبل آخره مدة، مثل: (ذراع، وأذرع - وعناق^(٣)، وأعناق - ويمين وأيمن)، ولا يأتي من الرباعي المذكور. وشذ: (غراب، وأغرب - وشهاب وأشهب).

(١) أظب، أصلها: أظبي، فقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء، ثم عوملت معاملة (قاضي) فحذفت الياء، ومثلها: (جر وأجر).

(٢) جمع ثوب على أثواب شاذ في القياس والاستعمال، وأما جمع عين على (أعين)، فشاذ في القياس دون الاستعمال، ففي القرآن: (تجرى بأعيننا).

(٣) عناق: أثنى الجدي.

ب) أفعال: ويقاس كل اسم ثلاثي مجرد لا يستحق الجمع على "أفعل"، "أي ليس على وزن (فعل) صحيح العين"، بأن يكون:

أولاً: (فعل) معتل العين، مثل: (ثوب، وأثواب - وسيف، وأسياف - وبيت وأبيات).

ثانياً: أن يكون على غير (فعل)، ويشمل بقية أوزان الثلاثي "مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها" ما عدا (فعل).

فأمثلة مفتوح الفاء: (جمل، وأجمال - وعضد وأعضاء - وثمر، وأثمار).

وأمثلة مكسور الفاء: (حمل، وأحمال - وعنب، وأعناب - وإبل وآبال).

وأمثلة مضموم الفاء: (قفل، وأقفال - وعنق، وأعناق).

وأما (فعل) فالغالب جمعه على (فعلان)، مثل: (صرد، وصردان - ونغر، ونغران)، وقد يجمع على (أفعال) قليلاً، مثل: (رطب، وأرطاب).

وشذ جمع (فعل) صحيح العين على (أفعال)، مثل: (فرخ، وأفراخ، وحمل، وأحمال)، والقياس: (أفرخ، وأحمل).

وإليك بعض الأمثلة للتوضيح:

الصيغة: أمثلة المفرد الذي ترد فيه:

أولاً: (أفعل)، مثل: (شهر، وأشهر - ذراع، وأذرع).

ثانياً: (أفعال)، مثل: (ثوب، وأثواب - وسبب، وأسباب - وحمل، وأحمال - وعنب، وأعناب - وعنق، وأعناق).

ثالثًا: (أفعلة)، مثل: (رغيف، وأرغفة - وعمود، وأعمدة - وزمام، وأزمة - وبتات، وأبنة - وحذاء، وأحذية - وقباء، وأقبية).

رابعًا: (فعلة)، مثل: (صبي، وصبية - وفتى، وفتية)، ولا يكون إلا مسموعا:

التوضيح:

هذه أمثلة لصيغ جموع القلة الأربعة، ولكل صيغة ووزن منها مفرد يطرد جمعه عليه، فانظر إلى أمثلة:

أولًا: (أفعل): تجد المفرد فيها ثلاثيا، ورباعيا - فهو نوعان، هما:

أ) شهر (فعل) اسم ثلاثي صحيح العين ساكنها.

ب) ذراع: اسم رباعي، قبل آخره مد.

وكل منهما قد جمع على "أفعل"، فقليل: شهر، وأذرع.

ثانيًا: (أفعال): تجد المفرد فيها ثلاثيا فقط، وهو يشمل كل أوزان الثلاثي، ما عدا "فعل" صحيح العين السابق الذي جمع على "أفعال"، فمثلا تجد "ثوب": ثلاثي على "فعل" معتل العين، فجمع على "أفعال"، وأيضا: (سبب، وحمل، وعنب، وعنق)، كل منهم اسم ثلاثي على وزن غير "فعل".

ثالثًا: (أفعلة) تجد المفرد فيها كله رباعيا، قبل آخره، مد، وهو ثلاثة أنواع هي:

أ) (رغيف، وعمود): رباعي مذكر قبل آخره مدة.

ب) (زمام، وبنات): على وزن "فعال، وفعال" مضعف اللام، أي: عينه ولامه من جنس واحد.

ت) (حذاء، وقباء): على وزن "فعال، وفعال" معتل اللام.

وكل هذه الأنواع الثلاثة، قد جمعت على (أفعلة).

رابعًا: (فعلة): فليس لمفرده ضابط، بل مرجعه إلى السماع، فقد سمع: (صبي، وصبية - وفتى، وفتية).

الخلاصة:

أوزان جموع القلة أربعة هي:

(أفعل، وأفعال، وأفعله، وفعله):

أولًا: (أفعل): يجمع عليه نوعان:

أ) فعل: اسما صحيح العين، مثل: (شهر، وأشهر - وكلب، وأكلب).

ب) الرباعي المؤنث الذي قبل آخره مدة، مثل: (ذراع وأذرع - ويمين وأيمن).

ثانيًا: (أفعال): ويطرد جمعه في كل اسم ثلاثي مجرد لا يستحق الجمع على (أفعل) بأن يكون على:

أ) (فعل): معتل العين، مثل: (ثوب، وأثواب).

ب) أو على وزن ثلاثي آخر غير (فعل)، مثل: (حمل، وعنب)، ما عدا (فعل) فالغالب جمعه على (فعلان).

ثالثًا: (أفعلة): ويطرد جمعه في المفرد كالاتي:

أ) كل اسم رباعي مذكر قبل آخره مدة، مثل: (رغيف، وأرغفة).

ب) ويلتزم (أفعلة) في كل اسم على وزن (فعال) أو (فعال)، مضعف اللام، أو معتلها، مثل: (زمام، وبتات، وحذاء، وقباء).

رابعًا: (فعلة): ومفرده مسموع، يحفظ في أشياء، مثل: (صبي، وفتى).

جمع الكثرة وما يطرد فيه

أبنية جمع الكثرة، ثلاثة وعشرون بناء: ستة عشر، لغير منتهى الجموع، والباقي لصيغة منتهى الجموع، وإليك بيانها وما يطرد فيه كل وزن:

الأول: (فعل): بضم فسكون، ويطرد في شيئين: في كل وصف على (أفعل) وفي مؤنثه: (فعلاء)، مثل: (أحمر، وحمراء: وجمعها: حمر)، و(أخضر، وخضراء، وجمعها: خضر)، و(أصفر، وصفراء، وجمعها: صفر).

الثاني: (فعل): بضم أوله وثانيه، وهو مطرد في:

كل اسم رباعي قبل آخره مدة (مذكرا أو مؤنثا) بشرط أن يكون صحيح اللام، وغير مضاعف إن كانت المدة ألفا، مثل: (عماد، وعمد - وحمار، وحمراء - وكرع^(١)، وقذال، وقذل - وقضيب، وقضب - وبريد، وبرد - وعمود، وعمد).

فإن كان الرباعي مضعفا، والمدة ألفا، فقياس جمعه "أفعلة"، مثل: (زمام، وأزمة - وعنان، وأعنة^(٢) - وهلال، وأهلة).

وشذ جمعه على (فعل) مثل: (عنان، وعنن - وحجاج، وحجج).

وإن كان المضاعف مدته غير ألف فيجمع على (فعل) قياسا، مثل: (سرير،

(١) الكراع: مستدق الساق من الغنم وابقر.

(٢) العنان: بكسر العين، اللجام، ويفتحها: السحاب.

وسرر - وذلول، وذلل^(١).

الثالث: (فعل) وهو مطرد في شيئين:

أ) اسم على وزن (فعلة)، مثل: (قربه، وقرب - وغرفة، وغرف - وصورة، وصور).

ب) وصف على وزن (فعلى) أنثى أفعال، مثل: (كبرى، وصغرى)، تقول في جمعها: (كبر، وصغر)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَا تَخَذِي الْكُبْرَ﴾ [سورة المدثر آية: ٣٥].

الرابع: (فعل) ويطرد جمعه: في اسم وزن (فعلة) مثل: (حجة، وحجج - وكسرة، وكسر - وبدعة، وبدع - ومرية، ومري).

وقد يجيء جمع (فعلة) على وزن (فعل) قليلا في مثل: (حلية، وحلى - ولحية، ولحى).

(١) ويطرد هذا الجمع في شيء آخر: لم يذكره ابن عقيل: وهو الوصف على فعول بمعنى فاعل، مثل: (صبور، وصبر).

ويمكن زيادة التوضيح:

نقول: من أبنية "الكثرة": (فعل، وفعل، وفعل، وفعل)، وإليك هذه الأمثلة:

المفرد	الجمع	وزن الجمع	نوع المفرد
أحمر	حمر	فعل	وصف على أفعال.
حمراء	حمر	فعل	فعلاء، مؤنث أفعال.
سرير	سرر	فعل	رباعي قبل آخره مدة.
عماد، وعمود	عمد	فعل	رباعي قبل آخره مدة.
عرفة، وقربة	عرف، وقرب	فعل	فعلة، بضم الفاء.
كبرى، وصغرى	كبر، وصغر	فعل	فعلى، مؤنث أفعال.
كسرى، وحجة	كسر، وحجج	فعل	فعلة، بكسر الفاء.

التوضيح:

أبنية جموع الكثرة المشهورة: ثلاثة وعشرون، وأمامك أمثلة لأربعة منها، هي: (فعل: كحمر، وفعل: كسرر، وفعل: كغرف، وفعل: كحجج)، ونستطيع أن نتعرف من الجدول السابق نوع المفرد الذي يجمع عليه كل وزن.

الخلاصة:

- (أ) (فعل) لشيئين: أفعال، ومؤنثه فعلاء، مثل: (أحمر، وحمراء، وحمر).
- (ب) (فعل) لاسم رباعي قبل آخره مدة، صحيح الآخر، وغير مضاعف، إن كانت المدة ألفاً، مثل: (قضيبي، وقضب - وعمود، وعمد).
- (ت) (فعل) لشيئين: (فعلة)، مثل: (غرفة، وغرف)، و"فعلى"، مثل: (كبرى،

وكبر).

ث) (فعل) ويطرد في "فعلة"، مثل: (بدعة، وبدع)، وقد تجمع "فعلة" على "فعل"، مثل: (حلية، وحلى).

ج) من أبنية الكثرة

(فعلة، وفعلة، وفعل، وفعل، وفعل)، وإليك الأمثلة:

المفرد	الجمع	وزن الجمع	نوع المفرد
داع	دعاة	فعلة	(فاعل) وصف لمذكر عاقل
رام	رماة	فعلة	(فاعل) وصف لمذكر عاقل
طالب	طلبة	فعلة	(فاعل) وصف لمذكر عاقل
كامل	كملة	فعلة	(فاعل) وصف لمذكر عاقل
قتيل	قتلى	فعلى	(فعليل) بمعنى مفعول
جريح	جرحي	فعلى	(فعليل) بمعنى مفعول
درج	درجة	فعلة	(فعل) صحيح اللام.
كوز	كوزة	فعلة	(فعل) صحيح اللام.
قرد	قردة	فعلة	(فعل) صحيح اللام (قليل).
صائم	صوم	فعل	وصف على (فاعل).
صائمة	صوم	فعل	أو (فاعلة) صحيح اللام.
حارس	حراس	فعال	(فاعل) لمذكر.

التوضيح:

أماننا أمثلة لسته أبنية من جموع الكثرة، ونوع المفرد الذي يجمع عليك كل بناء.

القاعدة:

الخامس: من أوزان جمع الكثرة: "فعلة"، وهو مطرد في كل وصف على "فاعل" لمذكر عاقل، معتل اللام، مثل: (داع، وداعة - ورام، ورماء - وقاض، وقضاة - وغاز، وغزاة).

السادس: "فعلة" وهو مطرد في كل وصف على "فاعل" صحيح اللام لمذكر عاقل، مثل: (طالب، وطالبة - وكامل، وكملة - وكاتب، وكتبة).

السابع: "فعلى"، وهو مطرد في كل وصف دال على آفة "هالك، أو توجع، أو عيب"، ويشمل ذلك:

أ) فاعل بمعنى مفعول، مثل: (قتيل، وقتلى - وجريح، وجرحى - وأسير، وأسرى).

ويلحق به ما أشبهه في المعنى من الأوزان الآتية:

ب) فاعل بمعنى فاعل، مثل: (مريض، ومرضى).

ت) فعل، مثل: (زمن، وزمني).

ث) فاعل، مثل: (هالك، وهلكى).

ج) فاعل، مثل: (ميت، وموتى).

ح) أفعل، مثل: (أحمق، وحمقى).

الثامن: ويطرّد في كل اسم على وزن "فعل" صحيح اللام، مثل: (درج، ودرجة - وقرط، وقرطة - وكوز، وكوزة)، ومن القليل المقصور على السماع أن يكون جمعا لاسم على "فعل أو فعل"، مثل: (قرد، وقردة - وغرد، وغردة).

التاسع: (فعل) ويطرّد في كل وصف على فاعل أو فاعلة، صحيح اللام، مثل: (صائم، وصائمة)، والجمع: (صوم)، (وضارب، ونائمة)، والجمع (ضرب، ونوم)، و(عاذل، وعاذلة - والجمع: عدل).

العاشر: (فعال)، ويطرّد في كل وصف على فاعل صحيح اللام، لمذكر فقط، مثل: (صائم، وصوام - وحارس، وحراس - وقارئ، وقراء).

ومن النادر أن يأتي الجمعان "فعل، وفعال" من المعتل اللام، مثل: (غاز، وغزى - وسار، وسرى - وعاف، وعفى)، وقالوا: (غزاء، وسراء) في جمع: (غاز، وسار).

ومن النادر أيضًا مجيء "فعال" جمع للمؤنث "فاعلة"، كقول الشاعر:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صَدَادٍ

الخلاصة:

- أ) (فعلة): يطرّد في كل وصف على (فاعل) لمذكر عاقل معتل اللام.
- ب) (فعلة): يطرّد في كل وصف على (فاعل) لمذكر عاقل معتل اللام.
- ت) (فعل): يطرّد في فعيل بمعنى مفعول، وصفا دالا على هلاك أو توجع، ويلحق به ما أشبهه من فعيل بمعنى فاعل، مثل: (مريض، ومرضى)، أو "فاعل"، مثل: (هالك، وهلكى)، أو "فعل"، مثل: (زمن، وزمني)،

أو "فيعل"، مثل: (ميت، وموتى)، أو "أفعل"، مثل: (أحق، وحقى).

ث (فعلة): مطرد في (فعل) صحيح اللام، مثل: (كوز، وكوزة).

ج (فعل): في وصف على (فاعل، أو فاعلة) صحيح اللام، مثل: (صائم، وصائمة).

ح (فعال): في وصف على (فاعل) مذكر صحيح اللام، مثل: (صائم).

من أبنية الكثرة

من أوزان جمع الكثرة "فعال"، وهو مطرد في مفردات كثيرة أشهرها ثلاثة عشر وزناً:

(أ ، ب): "فعل، وفعله" اسمين، أو وصفين، مثل: (كعب، وكعاب - وثوب، وثياب - وقصعة، وقصعاع - وصعب، وصعبة، وصعاب).
وقل مجيئه فيما عينه ياء، مثل: (ضيف، وضياف - وضيفة، وضياع).

(ت ، ث): "فعل، وفعله" اسمين بشرط أن لا يكون لهما معتل، أو مضعفة، مثل: (جبل، وجبال - وجمل، وجمال - ورقبة، ورقاب - وثمره، وثمار)، بخلاف المعتل، مثل: (فتى).
والمضعف، مثل: (طلل)، فلا يجمعان على هذا الوزن.

(ج ، ح): "فعل، وفعل" مثل: (ذئب، وذئاب - ورمح، ورماح).
(خ ، د): "فعل" بمعنى فاعل، ومؤنثه "فعيلة"، مثل: (كريم، وكريمة)، وجمعها: (كرام)، و(ظريف، وظريفة)، وجمعها: (ظراف)، و(مريض، ومريضة)، وجمعها: (مراض).

(ذ ، ر، ز، س، ش): "فعالان" وصفاً، ومؤنثيه "فعالانه، وفعلى"، مثل: (عطشان، وعطشى، وجمعها: عطاش)، و(غضبان، وغضبى، وجمعها: غضاب)، و(ندمان، وندمانه، وجمعها: ندام).

"فعلان، وفعلائة"، مثل: (خمصان^(١))، وخصانة، وجمعها: خماص).

ويلتزم الجمع على "فعال" في كل وصف على "فعيل" أو "فعيلة" واوي العين صحيح اللام، مثل: (طويل، وطويلة، وجمعها: طوال).

(ص) "فعول" ويطرد في أربعة:

أحدهما: اسم ثلاثي على "فعل"، مثل: (كبد، وكبود - ونمر، ونمور - ووعل^(٢))، ووعول، وهو ملتزم فيه غالبا.

والثلاثة الباقية: الاسم الثلاثي الساكن العين، مفتوح الفاء، مثل: (فلس، وفلوس - ورأس، ورؤوس)، أو مكسورها مثل: (ضرس، وضروس - وحمل، وحمول - وعلم، وعلوم)، أو مضمومها، مثل^(٣): (جند، وجنود - وبرد^(٤))، وبرود).

ويحظ "فعول" في "فعل"، مثل: (أسد، وأسود - وذكر، وذكرور)، وليس بمطرود.

(١) خمصان: أي جوعان.

(٢) الوعل: تيس الجبل.

(٣) يشترط في المضموم ألا يكون معتل العين، مثل: (حوت، ويجمع على حيتان).

(٤) برود: نوع من الثياب.

توضيح ما سبق مع الأمثلة:

نوع المفرد	وزن الجمع	جمع التكسير	المفرد
فعل، وفعلة، اسمين.	فعال	كعاب، وقصاع	كعب، وقصعة
فعل، وفعلة، وصفين.	فعال	صعاب	صعب، وصعبة
فعل، وفعلة.	فعال	جبال، ورقاب	جبل، ورقبة
فعل، وفعل.	فعال	ذئاب، ورماح	ذئب، ورمح
فعل، وفعلة، وصفة.	فعال	كرام	كريم، وكريمة
فعلان، وفعل.	فعال	غضاب	غضبان، وغضبي
فعلان، وفعلانة.	فعال	ندام	ندمان، وندمانه
فعلان، وفعلانة.	فعال	خماص	خمصان، وخمصانة
فعل، وفعلة، معتل العين.	فعال	طوال	طويل، وطويلة
فعل، وفعل، اسمين.	فعول	نمور، وفلوس	نمر، وفلس
فعل، وفعل.	فعول	ضروس، وجنود	ضرس، وجند

التوضيح:

أمامنا وزنان من جموع الكثرة هما "فعال، وفعل"، وقد كثرت مفردات "فعال" حتى ذكرنا لها ثلاثة عشر وزناً.

من أبنية جمع الكثرة

من أبنية جمع الكثرة: فعلان، وفعلاء، وأفعلاء.

واليك أمثلة للنوضيح:

المفرد	جمع الكثرة	وزن الجمع	نوع المفرد
غراب	غربان	فعلان	فعال، اسما.
جرذ	جرذان	فعلان	فعل، اسما.
حوت	حيتان	فعلان	فعل، معتل العين بالواو.
تاج	تيجان	فعلان	فعل، معتل العين.
ظهر	ظهرا	فعلان	فعل، صحيح العين.
بلد	بُلدان	فعلان	فعل، اسما.
رغيف	رغفان	فعلان	فعل، اسما.
بخيل	بُخلاء	فعلاء	فعل بمعنى فاعل غير مضاعف أو معتل.
عاقل	عُقلاء	فعلاء	فاعل، دالاً على غريزة.
شديد	أشداء	أفعلاء	فعل بمعنى فاعل مضاعف اللام.
ولي	أولياء	أفعلاء	فعل بمعنى فاعل معتل اللام.

من أبنية الكثرة: "فعلان"، ويطرد على أربعة:

أ) اسم على وزن "فعال"، مثل: (غراب، وغربان - وغلّام، وغلّمان).

(ب) اسم على وزن "فعل"، مثل: (جرذ، وجرذان - وصرد، وصردان)^(١).
 (ت) اسم على وزن "فعل" واوي العين، مثل: (حوت، وحيثان - وعود، وعيدان).

(ث) اسم على "فعل" معتل العين، مثل: (تاج، وتيجان - وقاع، وقيعان).
 وقل مجيء "فعلان" في غير ما ذكرنا، مثل: (أخ، وإخوان - وغزال، وغزلان).
 و"فعلان"، ويطرد في ثلاثة:

(أ) في اسم "فعل" صحيح العين، مثل: (ظهر، وظهران - وبطن، وبطنان).
 (ب) وفي اسم على "فعل"، مثل: (ذكر، وذكران - وبلد، وبلدان - وحمل، وحملان).

(ت) وفي اسم على "فعل" مثل: (رغيف، ورغفان - وقضيب، وقضبان)
 و"فعلاء"، ويطرد في فعل بمعنى فاعل، وصفا لمذكر عاقل غير مضاعف،
 ولا معتل اللام، مثل: (كريم، وكرماء - وظريف، وظرفاء).
 وكذلك ما أشبه "فعل" في دلالة على غريزة وسجية، وهو "فاعل"، مثل:
 (عاقل، وعقلاء - وشاعر، وشعراء - وصالح، وصلحاء).

و "أفعلاء"، وهو ينوب عن "فعلاء" في جمع ما كان على وزن "فعل" بمعنى
 "فاعل" مضعف اللام، أو معتلها، مثل: (شديد، أشداء - عزيز، أعزاء - ولي،
 أولياء - وقوي، وأقوياء - وغني، وأغنياء).

(١) الجرذ: الفأر: وصرد، طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

الخلاصة:

أولاً: "فعال": جمع لثلاثة عشر وزناً.

(ثانياً، وثالثاً): "فعل، وفعله"، مثل: (كعب، وكعاب - وقصعة، وقصاع).

(ثالثاً - رابعاً): "فعل، وفعله"، غير معتل اللام ولا مضعفها، مثل: (جمل، وجمال - وثمر، وثمار).

(خامساً - سادساً): "فعل، وفعل"، مثل: (ذئب، وذئاب - ورمح، ورماح).

(سابعاً - ثامناً): "فعل، وفعيلة"، مثل: (ظريف، وظريفة)، تقول: (ظراف).

الخمسة الباقية: "فعالن" صفة، ومؤنثها: (فعلى، وفعلانة)، مثل: (غضبان، وغضبي، وغضاب)، و "فعلانة"، مثل: (خخصان، وخخصانة، وخخاص).

ويلتزم هذا الجمع في معتل العين، مثل: (طويل، وطويلة)، تقول: (طوال).

الرابع عشر: "فعول": وهو جمع لاسم على "فعل"، مثل: (كبد، وكبود)، أو لاسم ثلاثي ساكن العين، سواء كان مفتوح الفاء، مثل: "فلس، وفلوس"، أو مضمومها، مثل: (جند، وجنود)، أو مكسورها، مثل: (ضرس، وضروس).

الخامس عشر: "فعالن": لاسم على "فعال"، مثل: (غراب، وغربان)، أو "فعل"، مثل: (صرد، وصردان).

أو ثلاثي واوي العين، مثل: (حوت، وحيثان).

أو "فعل" معتل العين، مثل: (تاج، وتيجان).

السادس عشر: "فعالن" لاسم على "فعل"، مثل: (ظهر، وظهران)، أو "فعل"،

مثل: (ذكر، وذكران)، أو "فعل" ، مثل: (قضيّب، وقضبان).

السابع عشر: "فعلاء": في "فعل" بمعنى فاعل غير معتل أو مضاعف، مثل: (ظريف، وظرفاء).

وفي "فاعل" للغريزة، مثل: (عاقل، وعقلاء).

الثامن عشر: "أفعلاء": ينوب عن "فعلاء" في فعل بمعنى فاعل، مضاعفاً، مثل: (شديد، وأشداء).

أو معتل اللام، مثل: (غني، وأغنياء).

من أبنية الكثرة
(صيغة منتهى الجموع)

(فواعل، وفعائل، وفعالي، وفعالي، وفعالي).

وإليك أمثلة للتوضيح:

المفرد	الجمع	وزنه	نوع المفرد
فاطمة، صادقة	فواطم، صوادق	فواعل	فاعل، اسماء، أو صفة.
جوهر، جوهرة	جواهر	فواعل	فواعل، وفوعلة.
طابع جديد	طوابع جديدة	فواعل	فاعل، اسماء.
طالق	طوالق	فواعل	فاعل، وصفاً للأثنى.
صحيفة، ورسالة	صحائف، ورسائل	فعائل	رباعي ثلاثة مدة.
صحراء	صحارى، وصحارى	فعالي	فعلاء.
كرسي	كراسي	فعالي	آخره ياء لغير النسب.

التوضيح:

هذه الأبنية وما بعدها "صيغة منتهى الجموع"، وهي: كل ما بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أو وسطها ساكن.

القاعدة:

من أبنية الكثرة: (فواعل)، ويطرد في سبعة هي:

كل اسم على وزن:

- (أ) "فوعِلْ أو فوعِلَة"، مثل: (جوهر، وجواهر - وزوبعة، وزوابع).
- (ب) أو على "فاعل" بفتح العين، مثل: (طابع، وطوابع - وخاتم، وخواتم).
- (ت) أو "فاعل" بكسر العين، مثل: (كاهل، وكواهل - وجائر^(١)، وجوائر).
- (ث) أو "فاعِلَاء" بكسر العين، مثل: (قاصعاء^(٢)، وقواصع).
- (ج) وفي كل وصف على وزن "فاعل" بكسر العين، خاصا بالمؤنث العاقل، مثل: (طالق، وطوالت).
- (ح) أو "فاعل" بكسر العين، وصفا لغير العاقل، مثل: (صاهل، وصواهل - وشاهق، وشواهق)، فإن كل "فاعل" لمذكر عاقل لا يجمع على (فواعل).
- وشذ: (فارس، وفوارس - وناكس، ونواكس - وسابق، وسوابق).
- (خ) وفي كل ما كان على وزن "فاعِلَة" اسما وصفا، مثل: (فاطمة، وفواطم - وصاحبة، وصواحب).
- ما يكون على وزن: "فعائل":

وهو جمع لكل اسم رباعي مؤنث ثالثه مدة، سواء كان مؤنثا بالتاء، مثل: "رسالة، ورسائل - وسحابة، وسحائب - وصحيفة، وصحائف - وحلوبة، وحلائب).

أو مجرد عن التاء، مثل: (شمال^(١)، وشمال - وعقاب، وعقائب - وعجوز،

(١) جائز: الخشبة فوق حائطين، والخشبة التي تحمل خشب السقف.

(٢) قواصع: اسم لحجر اليربوع "وهو حيوان كالْفَأْر".

وعجائز).

ما كان على وزن: "فعالي، وفعالي":

ويشتركان في كل ما كان على (فعلاء)، اسما، مثل: (صحراء، وصحاري، وصحاري).

أو صفة، مثل: (عذراء، وعذاري، وعذاري^(٢)).

قال ابن مالك في "الفعالي، والفعالي":

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمْعًا
صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ اتَّبَعَا
يقول: أن "فعالي، وفعالي" يشتركان في جمع ما كان على "فعلاء" اسما أو صفة، مثل: (صحراء، وعذراء)، وقس عليهما نظائرها.

ما كان على وزن "فعالي":

وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجدد للنسب^(٣)، مثل: (كرسي، وكراسي - وبردي، وبرادي)، بخلاف، مثل: (مصري، وبصري)، فلا يقال: (مصري، وبصري)؛ لأن الياء للنسب.

(١) شمال: بالكسر اليسرى، وبالفتح: الريح، والعقاب: طائر معروف.

(٢) هناك نوع آخر يشتركان فيه، مثل: (فتوى، وفتاوى)، ولا شك أن كل بناء منهما ينفرد بمفردات لم يذكرها ابن عقيل، فمثلاً، "فعالي" بالفتح ينفرد في كل وصف على "فعالان"، مثل: (عطشان، وغضبان، وسكران)، وقد سمعت جمعاً في: (يتيم، وأيم).

(٣) علامة ياء النسب: أنك لو أسقطتها دل اللفظ بعدها على معنى هو المنسوب إليه الياء المشددة لغير النسب، فإنك لو حذفها اختل الكلام بحذفها.

وقد أشار ابن مالك إلى "فعالي"، فقال:

وَاجْعَلْ فَعَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدُّ كَالْكَرْمِيِّ تَتَّبَعَ الْعَرَبَ
أي: اجعل فعالي لكل ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجدد للنسب.

من أبنية جمع الكثرة "فعل وشبهه"

أولاً: ما كان على وزن "فعال":

وإليك بعض الأمثلة:

المفرد	الجمع	نوع المفرد وكيفية جمعه
جعفر	جعافر	رباعي مجرد، ولا يحذف منه شيء.
مدحرج	دحارج	مزيد الرباعي، حذف الزائد.
سفرجل	سفارج	خماسي مجرد، حذف الخامس وجوبا.
فرزدق	فرازد	خماسي مجرد، والرابع شبيه بالزائد.
فرزدق	فرازق	فإن شئت حذفته، أو حذفت الخماسي.
خندريس	خنادر	مزيد الخماسي، حذفت الزائد والخامس.

ثانياً: ما كان على وزن "شبه فعال":

المفرد	الجمع	نوع المفرد وكيفية جمعه
مسجد	مساجد	ثلاثي مزيد بحرف، فلا يحذف شيء.
منطلق	مطالق	ثلاثي مزيد بحرفين، فحذف أحدهما.
مستدعي	مداع	ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف، فحذف حرفان.

التوضيح:

أمامنا صيغتان لجمع الكثرة هما "فعال" وشبهه، ولا بد أن يكون المفرد فيهما أربعة أحرف فأكثر غير أن "فعال" يشترط أن تكون أربعة أصول، فما زاد، أما شبه فعال ففيه ثلاثة أصول مع زائد أو أكثر، أي لمزيد الثلاثي.

ويطرد كل منهما في أشياء، فإذا نظرنا للجدول نجد: نوع المفرد لكل منهما.

وإليك التفصيل في القاعدة:

"فعال وشبهه": كل جمع بعد ألف تكسيه حرفان، مثل: (جعفر وجعفر، وجوهر وجواهر).

والفرق بينهما: أن "فعال" جمع للرباعي المجرد، أي: لأربعة أصول، فما زاد كالخماسي المجرد، ومزيدهما.

أما "شبه فعال" فهو جمع لمزيد الثلاثي، أي: لثلاثة أصول فزيادة بحرف أو حرفين أو ثلاثة.

قال ابن عقيل: إنه جمع للرباعي المزيد، وفي هذا - إبهام لأمر منها: أنه لو أراد بذلك الرباعي المزيد فيه حرف: أي ثلاثة أصول فحرف زائد - فهذا لا يشمل المزيد بحرفين أو بثلاثة، ولذلك كان التعبير بمزيد الثلاثي أشمل.

وهناك فرق آخر بينهما (نتيجة للأول)، وهو أن "فعال" له وزن صرفي واحد؛ لأن حروفه كلها أصلية.

وأما "شبه فعال" فله أوزان متعددة؛ لأن فيه زائد، والزائد مختلف، فيكون على وزن: "فاعل، وفواعل، وفياعل) وغيرهم، مثل: (مساجد، وجواهر، وصيارف).

وإليك التوضيح عن كل منهما وما يطرد فيه:

أولاً: "فعال" وما يطرد فيه، وكيفية الجمع عليه:

ويقاس "فعالل" أي: بطرد كل اسم على أربعة أصول فأكثر، ويشمل أربعة أنواع: الرباعي المجرد، والخماسي المجرد، ومزیدهما، أي: مزید الرباعي، ومزید الخماسي.

أ) الرباعي المجرد: أي الذي كل حروفه أصلية لا يحذف منه شيء عند الجمع، مثل: (جعفر، وجعفر - ودرهم، ودرهم - وزبرج^(١))، وزبارج - وبرثن^(٢)، وبراثن)، بدون حذف شيء.

ب) الخماسي المجرد: يحذف خامسه عند الجمع "لإخلاله بالصيغة"، مثل: (سفرجل، وسفارج - وفرزدق: وفرازد)، ولهذا الحذف ضابط: إذ تارة يجب حذف الخامس، وتارة يجوز حذفه، أو حذف الرابع.

فيتعين حذف الخامس، إذا لم يكن الرابع شبيهاً بالزائد، مثل: "سفرجل، وجحمرش" "العجوز"، تقول في الجمع: (سفارج، وجحامر)، بوجوب حذف الخامس.

وإن كان الرابع شبيهاً بالزائد في لفظه "بأن كان من حرف الزيادة"، كالنون في "خدرنق" (العنكبوت) أو في مخرجه، كالدال في "فرزدق"، جاز لك حذف الرابع أو الخامس، فتقول في: "خدرنق": (خدران) أو: (خدارق)، وفي "فرزدق": (فرازد، أو: فرازق)، بحذف الخامس أو الرابع، والأكثر حذف الخامس، وإبقاء الرابع.

ت) ومزید الرباعي: تحذف جميع زوائده، عند جمعه على "فعالل"، سواء كان

(١) الذهب: ويطلق على السحاب الرقيق الذي فيه حمرة.

(٢) مخالب الحيوان المتوحش.

مزيدا بحرف، مثل: (فدوكس) "الأسد"، و"سبطرى"^(١)، ومدحرج.
أم مزيدا بحرفين، مثل: (متدحرج).

أم بثلاثة، مثل: (اجرنجام)، تقول في جمعها: (فداكس) "بحذف الواو الزائدة"، و(سباطر) "بحذف الألف"، و(دحارج) "بحذف الميم من مدحرج"، والميم والتاء من متدحرج، و(حراجم) "بحذف الهمزة والنون والألف".

ويجب حذف الزائد في مزيد الرباعي "كما تقدم" إلا إذا كان حرف مد قبل الآخر، فلا يحذف، بل يجمع الاسم على "فعاليل"، مثل: (قنديل، وقناديل - وقرطاس، وقراطيس، وعصفور، وعصافير)^(٢).

ث) وأما مزيد الخماسي: فيحذف زيادته مع الخامس، مثل: (خندريس)^(٣)، وخنادر - وسلسيل، وسلاسب - وقرطبوس، وقراطب، بحذف الخامس والزائد^(٤).

خلاصة الجمع على "فعالل":

- أ) الرباعي المجرد: لا يحذف عنه شيء، مثل: (جعفر، وجعافر).
ب) الخماسي المجرد: يجب حذف خامسه إذا لم يكن الرابع شبيها بالزائد، مثل: (سفرجل، وسفارج)، فإن كان الرابع شبيها بالزائد - في لفظه أو مخرجه - جاز حذف الرابع أو الخامس، مثل: (خدرنق، وفرزدق).

(١) مشية فيها تبختر.

(٢) نلاحظ: أن حرف المد إن كان ياء بقي، وإن كان ألفا أو واوا قلب ياء.

(٣) خندريس: الخمرة.

(٤) قرطبوس: بفتح القاف.

(ت) ومزيد الرباعي، أو الرباعي المزيد: تحذف جميع زوائده، إلا إذا كان الزائد حرف مد قبل الآخر، فيبقى، ويجمع على "فعاليل"، مثل: (عصفور، وعصافير).

(ث) ومزيد الخماسي: يحذف خامسه مع الزائد، مثل: (خندريس، وخنادر).
ثانيًا: شبه فعالل:

شبه فعالل، وما يطرد فيه:

وشبيه فعالل: هو الجمع الذي بعد ألف تكسيره حرفان، والمراد بشبهه بفعالل: أنه يماثله في عدد الحروف، وفي الهيئة "الحركات والسكنات"، وإن خالفه في الوزن الصرفي^(١)، وفي أصالة حروف المفرد وزيادته.

ويطرد "شبه فعالل" في كل اسم على ثلاثة أصول زيدت عليه بعض أحرف الزيادة، أي: في مزيد الثلاثي "بشرط أن لا يكون له جمع تكسير آخر مما تقدم".

وسواء أكان مزيدا بحرف، مثل: (مسجد، ومساجد)، ولا يحذف الزائد، أم مزيدا بحرفين، مثل: (منطلق، ومطالق)، بحذف أحدهما وبقاء ما له مزية، أم مزيدا بثلاثة، وتحذف اثنين؛ مثل: (مستدع، ومداع - ومستخرج، ومخارج - ومستودع، وموادع).

كيفية جمع الاسم "المزيد" على شبه فعالل، وبيان ما يحذف منه:

إذا أريد جمع الاسم على "شبه فعالل"، "ولا يكون هذا الاسم إلا مزيد" فتارة

(١) فمثلا: (أحمر، وحمرا - وصائم، وغضبان)، لا يجمع كل منها على شبه (فعالل)؛ لأن لها جموعًا أخرى قياسية، مثل: (حمر، وصوم) بتشديد الواو.

يبقى الزائد، وتارة بحذف بعض الزيادة، ويبقى الآخر كالآتي:

أولاً: إذا اشتمل الاسم على زيادة واحدة: وجب بقاؤها؛ لأنها لا تحذف بالصيغة، مثل: (مسجد، ومساجد - وجوهر، وجواهر)، ببقاء الزائد.

ثانياً: إذا اشتمل الاسم على زيادتين أو أكثر، فله حالتان: أن يكون لبعض الزيادة مزية عن الآخر، أو لا يكون لأحدهما مزية.

أ) إن كان لبعض الزيادة مزية عن الآخر، وجب بقاء ما له مزية، وحذف الآخر. ومما له مزية فيبقى: أن يكون متصديراً ويدل على معنى، كالميم المتصدرة في، مثل: (مستدع، ومستخرج)، وجمعهما: (مداع، ومخارج)، بحذف السين والتاء؛ "لأنهما يخلان بالصيغة" وبقاء الميم؛ لأنها متصدرة وتدل على معنى^(١).

وفي مثل: (منطلق)، وجمعها (مطالق)، بحذف النون وبقاء الميم؛ لأنها متصدرة وتدل على معنى^(٢).

ومثل الميم: الهمزة والياء "المتصدرتان" في مثل: "ألندد، ويلندد"^(٣)، وجمعها: (ألاد، ويلاد)^(٤) بحذف النون، وبقاء الهمزة في الأول، والياء في الثاني، لتصدرهما؛ ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة، إذا كانا في أول المضارع، مثل: (أقوم، ويقوم)، أما: النون المتوسطة فلا تدل على معنى أصلي.

(١) كان للميم مزية؛ لتصدرها ودلالاتها على معنى، هو اسم الفاعل أو المفعول فميزتها لفظة معنوية..

(٢) نفس المعنى في رقم "٢".

(٣) الشديد الخصومة، ومنه عدو لدود.

(٤) الأصل: ألادد، ويلادد، فأدغم المثلان.

ومما له مزية فيبقى: أن يشتمل الاسم على زيادتين، ويكون بقاء أحدهما يتأتى معه صيغة الجمع، ودون بقاء الآخر، فيبقى ما يتأتى معه صيغة الجمع، ويحذف الآخر، وذلك، مثل: (حيزبون) "العجوز"، والياء والواو زائدتان، فنقول في جمعها: (حزابين) بحذف الياء، وبقاء الواو وقلبها ياء، لانكسار ما قبلها.

وإنما أوثرت الواو بالبقاء، لتأتي صيغة الجمع ببقائها وحذف الياء، ولو أبقيت الياء وحذفت الواو لم يأت ببقاء الياء صيغة الجمع، فلا نقول: (حيازبن)؛ لأنه وزن عربي.

ولأنه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ليس حرف علة، ولو أريد الوزن العربي حذفت الياء بعد حذف الواو، فقلت: (حزابن)، فكأن حذف الواو لا بد معه من حذف الياء، أما حذف الياء فيغنى عن حذف الواو، ولهذا اختير حذف الياء وبقاء الواو.

(ب) وإذا اشتمل الاسم على زيادتين ولم يكن لأحدهما مزية عن الآخر: فأنت بالخيار في حذف أحدهما وبقاء الآخر، وذلك كالنون والألف في، مثل: (سرندي) "الشديد" ن و(علندي) "الغليظ من كل شيء"، و (حنبطي) "القصير البطين"، فلك أن تحذف الألف، فتقول في الجمع: (سراند، وعلاند، وحبانط)، ولك أن تحذف النون وتبقى الألف، فتقول: (سراد، وعلاد، وحباط)^(١).

وإنما جاز حذف إحداهما؛ لأنه لا فضل لإحداهما عن الآخر؛ لأنها زيادتان زيدتا معاً للإلحاق بسفرجل، فلا مزية لإحداهما عن الآخر.

(١) بقيت الألف ثم قلبت ياء لكسر ما قبلها، ثم حذفت الياء، كحذفها في "قاض".

والخلاصة في كيفية جمع الاسم على شبه "فعال" ولا يكون إلا مزيدا:

- أ) إن كانت الزيادة واحدة بقيت، مثل: (مسجد، ومساجد).
- ب) وإن كانت زيادتين فأكثر، فإن كان لأحدهما مزية، بقي ما له مزية وحذف الآخر، مثل: (منطلق، ومطالق - وحيزبون، وحزابين)، وإن لم يكن لأحدهما مزية، كنت بالخيار في حذف أحدهما، مثل: (سرندي)، تقول: (سراند، وسراد)، بحذف الألف أو النون.
- كيفية جمع الاسم المشتمل على صيغة منتهى الجموع:
- عرفت أن الزيادة التي تخلص بصيغة الجمع تحذف، والزيادة التي لا تخلص بالصيغة تبقى، وعلى ذلك:

أ) إذا أريد جمع الاسم المشتمل على زيادة - على صيغة (فعال) ولا يكون إلا مزيد الرباعي، ومزيد الخماسي: تحذف جميع زوائده؛ لأنها تخلص بالصيغة، مثل: (مدحرج، ودحارج) إلا إذا كانت الزيادة حرف لين رابعا، فتبقى ويجمع على (فعاليل) مثل: (عصفور، وعصافير).

ب) وإذا أريد جمع الاسم المشتمل على زيادة - على "شبه فعال" - ولا يكون إلا زيد الثلاثي، تقول:

أولاً: إذا كان الزائد حرفا واحدا يجب بقاءه؛ لأنه لا يخلص بالصيغة، مثل: (مسجد، ومساجد).

ثانياً: وإذا كان الاسم مشتملا على زيادتين فأكثر، فإن كان لإحدهما مزية وجب بقاءه، وحذف ما سواه، مثل: (مستخرج، ومخارج - وحيزبون، وحزابين)، وإن لم يكن لأحدهما مزية، فأنت بالخيار في حذف إحدهما، وبقاء الآخر، وذلك

كالألف والنون في مثل: (سرندي)، تقول: (سراند، أو سراد) بحذف الألف
أو النون، ومثله: (حنبطي)، تقول: (حنابط، أو حباط).

مصادر البحث

- (١) الأسس النحوية والإملائية في اللغة العربية، د/ الطاهر القراضي، الدار المصرية اللبنانية، ط سنة ٢٠٠٠م.
- (٢) متن الأزهرية في قواعد علوم العربية، الإمام محمد الصنهاجي، مطبعة السعادة بمصر، ط ١ سنة ١٣٢٤هـ.
- (٣) المصطلح النحوي نشأته وتطوره، عوض حمد القوزي، الناشر الرياض، ط ١ سنة ١٤٠١هـ.
- (٤) المعجب في علم النحو، من منشورات دار الهجرة، إيران.
- (٥) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانكي، ط ٥ سنة ١٣٩٩هـ.
- (٦) الإيضاح، للزجاجي - بتحقيق زين المبارك، ط ١ المدني.
- (٧) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت، ط ١، دار الترقى بدمشق.
- (٨) اللمع في العربية، لأبي الفضل ابن جني النحوي - ط ١ - دار الكتب الثقافية - الكويت.
- (٩) المسائل العسكرية - لأبي علي النحوي - تحقيق د/ علي جابر - ط ١.
- (١٠) الأشباه والنظائر - الجلال السيوطي - ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

- (١١) أيسر الشروح على الأجرومية، د/ عبد العزيز علي حربي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط ١ سنة ١٤٢٦ هـ.
- (١٢) الثمرات الحلية في شرح نظم الأجرومية - محمد رفيق الونشريسي - دار الإمام مالك - أبو ظبي.
- (١٣) الوافية نظم الشافية - تحقيق/ أحمد أحمد عثمان - مكة سنة ١٤١٥ هـ.
- (١٤) حاشية الصبان - ط ١، سنة ١٤١٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (١٥) الهداية في النحو - علي بن فايق الشحود - المعجم العلمي الإسلامي.
- (١٦) المفصل في صناعة الإعراب، الإمام الزمخشري، ط ١، ١٩٩٣ م، دار الهلال، بيروت، لبنان.
- (١٧) المفتاح في الصرف - عبد القاهر الجرجاني، ط سنة ١٤٠٧ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- (١٨) الشافية في علم التصريف، جمال الدين الدويني، ط مكة، السعودية.
- (١٩) الجمل في النحو، الفراهيدي، ط ٥ سنة ١٩٩٥ م.
- (٢٠) اعتراضات ابن الضائع النحوية على شرح الجمل، لابن عصفور، إعداد: جمعان النسيالي، ط ١ سنة ١٤١٥ هـ، كلية اللغة العربية، مكة، السعودية.
- (٢١) قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق/ د/ محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر.
- (٢٢) القواعد الأساسية للغة العربية، السيد أحمد الهاشمي، تحقيق ومراجعة/

سعد كريم الفقي، بدون تاريخ.

- (٢٣) النحو، الشيخ/ كامل عويضة - توزيع جريدة الجمهورية، مصر.
- (٢٤) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، محب الدين أبي البقاء العكبري. تحقيق/د- عبد الحميد هنداوي - مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة.
- (٢٥) التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الصحابة للتراث، القاهرة - مصر.
- (٢٦) المصطلح الصرفي - مميزات التذكير والتأنيث - عصام نور الدين، بدون تاريخ.
- (٢٧) مغني اللبيب، ابن هشام، ط القاهرة، مصر.
- (٢٨) مفتاح الإعراب، الجلال المحلي، ط القاهرة، مصر.
- (٢٩) ألفية ابن مالك، حاشية السيوطي، ط القاهرة، مصر.
- (٣٠) الظرف في فن الصرف، الحملاوي، ط، القاهرة، مصر.
- (٣١) شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ط، القاهرة، مصر.
- (٣٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط، القاهرة، مصر.
- (٣٣) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري - ط، القاهرة، مصر.

(٣٤) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي -
مؤسسة جمال - بيروت - لبنان.

فهرس

٥	مقدمة المؤلف
٧	علوم اللغة العربية
١٥	الكلمة ومعناها
١٧	الكلام
٢١	أنواع الكلام
٢٩	النحو
٣١	الصرف
٣٩	ما لا ينصرف
٤٣	الاسم الممنوع من الصرف
٤٨	إعراب الممنوع من الصرف
٥٢	الألف المزيدة للإلحاق
٥٨	صرف غير المنصرف
٦٢	حكم المنقوص غير المنصرف
٦٣	منع صرف المصروف
٦٤	فائدة العدل
٦٧	تقسيم الاسم باعتبار آخره إلى مقصور وممدود وغيرهما
٦٧	المقصور
٦٧	الممدود
٦٨	المنقوص
٦٨	المقصور القياسي
٧١	المقصور السماعي

٧١	المدود القياسي ومواضعه
٧٤	تشية المقصور والمدود وغيرهما
٧٥	تشية المقصور:
٧٦	تشية المدود
٧٩	جمع المذكر السالم
٨٣	الأسماء الستة
٨٧	الأفعال الخمسة
٨٩	موانع صرف الاسم
٩٧	الإعراب
٩٩	البناء
١٠٣	المشابهة بين الاسم والحرف
١٠٧	المعرب والمبني
١٠٩	بناء الفعل وإعرابه
١١١	الميزان الصرفي
١٢١	الكشف في المعجم
١٢٧	الفعل الجامد والمتصرف
١٢٩	المصادر
١٣٣	المصادر القياسية
١٣٥	مصادر الأفعال الثلاثية
١٣٧	مصادر الأفعال الرباعية
١٣٩	مصادر الأفعال الخماسية والسداسية
١٤٣	المصدر الميمي

- المصدر الصناعي ١٤٧
- المصدر الصريح ١٤٨
- المصدر المؤول ١٤٨
- المشتقات ١٤٩
- اسم الفاعل ١٥١
- صيغ المبالغة ١٥٥
- اسم المفعول ١٥٩
- الصفة المشبهة ١٦٣
- اسم التفضيل ١٦٧
- اسما الزمان والمكان ١٧١
- اسم الآلة ١٧٥
- الأوزان المشهورة لألف التأنيث المقصورة ١٧٧
- الأوزان المشهورة لألف التأنيث الممدودة ١٧٩
- التأنيث وعلامته ١٨١
- الصفات التي لا تلحقها تاء التأنيث ١٨٣
- أوزان الصفات التي لا تلحقها التاء ١٨٥
- أحرف الزيادة ومواضع زيادتها ١٨٩
- مواضع زيادة السين والتاء والنون والهاء واللام ١٩١
- التصغير ١٩٥
- أغراض التصغير وفوائده: ١٩٥
- شروط التصغير: ١٩٦
- الضماير ١٩٨

- أسماء الإشارة وإعرابها: ٢٠٦
- الاسم الموصول: ٢١١
- أسلوب الاستفهام وأدواته: ٢١٧
- طريقة تصغير الاسم ٢٢١
- حذف ما يخل بالصيغة عند التصغير على (فعل وفعل) ٢٢٣
- التعويض عن المحذوف في التصغير: ٢٢٦
- ما خالف قواعد التصغير يكون شاذاً: ٢٢٦
- ما يجب فيه فتح ما بعد ياء التصغير: ٢٢٦
- أمر لا يعتد بها في التصغير: ٢٢٨
- تصغير ما ختم بألف التأنيث المقصورة: ٢٣٠
- تصغير ما ثانياً حرف لين ٢٣١
- تصغير ما ثانياً ياء: ٢٣٢
- تصغير ما ثانياً واو: ٢٣٣
- تصغير ما ثانياً ألف مبدلة، أو زائدة: ٢٣٣
- تصغير ما حذف أحد أصوله ٢٣٥
- تصغير الثنائي وضعاً ٢٣٧
- تصغير الترخيم ٢٣٩
- تصغير المؤنث الثلاثي الخالي من التاء ٢٤١
- الشاذ من التصغير ٢٤٣
- الأفعال الناقصة ٢٤٧
- كان وأخواتها ٢٥٠
- النسب ٢٥٥

- ٢٥٦..... تغييرات النسب:
- ٢٥٧..... النسب إلى ما آخره ياء مشددة
- ٢٥٩..... النسب إلى ما آخره تاء التأنيث
- ٢٦٠..... النسب إلى المقصور
- ٢٦٢..... النسب إلى المنقوص
- ٢٦٣..... قلب كسرة الثلاثي فتحة عند النسب
- ٢٦٣..... النسب إلى المثني وجمعي التصحيح
- ٢٦٦..... النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة
- ٢٦٧..... النسب إلى فعيلة وفعيلة
- ٢٦٩..... النسب إلى الممدود
- ٢٧١..... النسب إلى المركب
- ٢٧٣..... النسب إلى ما حذف بعض أصوله
- ٢٧٦..... النسب إلى الثنائي وضعا
- ٢٧٨..... النسب إلى التكسير أو ما في حكمه
- ٢٨٠..... الصيغة الدالة على النسب لغير ياء النسب
- ٢٨٢..... شذوذ الذهب
- ٢٨٣..... جمع التصحيح
- ٢٨٤..... كيفية جمع الاسم المقصور والممدود وغيرهما جمع مذكر
- ٢٨٧..... كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالم
- ٢٨٩..... حكم عين المؤنث الثلاثي في الجمع
- ٢٩٥..... فائدة عن إعراب ما لا ينصرف:
- ٢٩٩..... جمع التكسير

- أوزان جمع القلة الأربعة وما تطرد فيه ٣٠٣
- جمع الكثرة وما يطرد فيه ٣٠٧
- من أبنية الكثرة ٣١٤
- من أبنية جمع الكثرة ٣١٧
- مصادر البحث ٣٣٥